



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود



الاقتصاد السعودي في عهد الملك فهد عشرون عاماً من الإنجازات



تأليف

الدكتورة نجلاء محمد إبراهيم بكر

الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والإدارة - قسم الطالبات

جامعة الملك سعود - فرع القصيم

صدرت هذه السلسلة عن وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية بمناسبة مرور ٢٠ عاماً
على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم
١٤٠٢ هـ - ١٤٢٢ هـ

٠٧٧

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب. ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية



③ جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بكر، نجلاء محمد إبراهيم

الاقتصاد السعودي في عهد الملك فهد: عشرون عاماً من الإنجازات

- الرياض.

١٤٨ ص، ٢١ × ٢٨ سم

ردمك : ٩ - ٤٣١ - ٣٧ - ٩٩٦٠

١- السعودية - التنمية الزراعية أ- العنوان

ديوي ٣٣٨، ٩٠٠٩٥٣١

٢٣/٣٤٢٣

رقم الإيداع : ٢٣/٣٤٢٣

ردمك : ٩ - ٤٣١ - ٣٧ - ٩٩٦٠

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٤هـ



إهداء

إلى رفيق دربي
وشريك حياتي
إلى
زوجي الحبيب

مقدمة

انطلاقاً من إعجابي بما حقته المملكة من إنجازات هائلة خلال العشرين عاماً الأخيرة في كافة المجالات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ومن خلال ما أجمع عليه الخبراء الغربيون من أن المملكة تمتلك واحداً من أكبر ثلاثين اقتصاداً في العالم وصاحبة أكبر اقتصاد في المنطقة، حيث قدر حجم السوق السعودية في بداية التسعينيات بـ ٥٠ مليار دولار، أحببت أن أسجل معجزة الاقتصاد السعودي خلال هذه الحقبة التاريخية وإعطاء القارئ صورة واضحة عن الإنجازات الاقتصادية التي تحققت في مختلف المجالات خلال سنوات قليلة جعلت منها تجربة مميزة. وذلك من خلال إلقاء نظرة فاحصة على القطاعات المختلفة وتوضيح مؤشرات النهضة والتنمية في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات بجوانبه المتعددة وكذلك قطاع الزراعة الذي تعد إنجازاته معجزة يشهد لها العالم وتدرس في المنظمات الدولية.

فالتجربة التنموية السعودية تجاوزت المراحل التي وضعها علماء الاقتصاد فيما يخص نظريات التنمية وأصبح يطلق على هذه التجربة "حرق المراحل التنموية" حيث إنها لم تمر بالمراحل المعتادة التي أرستها نظريات التنمية. لذلك فهي توضع في مصاف التجارب التنموية المتميزة في العالم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نجحت الدولة في عهد الملك فهد في الاحتفاظ بقوة الاقتصاد السعودي رغم ما اعتراها من أزمات النفط، حيث احتفظت بالاستقرار الاقتصادي طوال الفترة متمثلة في الاحتفاظ بمعدل منخفض للتضخم خاصة خلال فترة التكيف وهي الفترة اللاحقة لأزمة النفط، كما أنها حافظت على استقرار سعر صرف الريال.

أرجو أن يكون هذا الكتاب قد ساهم في إعطاء صورة حقيقية عن إنجازات خادم الحرمين الشريفين في المجال الاقتصادي. كما أتمنى أن أكون قد وفقت في ذلك.

المؤلفة

د. نجلاء بكر

المحتويات

الصفحة

إهداء	هـ
مقدمة	ز
الفصل الأول: نشأة القائد وصفاته وتأثير البيئة في صقل شخصيته	
نشأة القائد	١
تعليمه	١
أعماله قبل توليه الحكم	٢
إنجازاته بعد توليه الحكم	٤
إنجازاته في المجال الإسلامي	٨
تأثير النشأة والتربية على شخصية القائد	٩
الفصل الثاني: الظروف الاقتصادية السائدة قبل عشرين عاماً	
أولاً: الخصائص العامة للاقتصاد السعودي	١١
ثانياً: الظروف الاقتصادية السائدة قبل عشرين عاماً	١٣
١ - الناتج المحلي الإجمالي (مكوناته - معدلات نموه)	١٣
٢ - الاستثمارات المحلية	١٧
٣ - قطاع البترول وتأثيره على الاقتصاد السعودي	٢٠
٤ - قطاع الخدمات والتجارة	٢٥
٥ - قطاع الصناعة	٢٦
٦ - قطاع الزراعة	٢٩

- ٧- الميزان التجاري..... ٣١
- ٨- هيكل القوى العاملة..... ٣٢

الفصل الثالث: الإسهامات والإنجازات في قطاع الصناعة

- أولاً: سياسة التصنيع في المملكة..... ٣٦
- ثانياً: استراتيجية التصنيع في المملكة..... ٤٠
- ثالثاً: هيكل الصناعة السعودية..... ٤١
- رابعاً: مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية..... ٥٤

الفصل الرابع: التنمية الزراعية

- أولاً: مقومات الزراعة في المملكة..... ٥٨
- ثانياً: الدور الذي قامت به الدولة في عهد خادم الحرمين الشريفين لتحقيق التنمية الزراعية..... ٦١
- ثالثاً: التركيب المحصولي في القطاع الزراعي..... ٦٦
- رابعاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي..... ٧٢
- خامساً: دور الزراعة في التجارة الخارجية..... ٧٤
- سادساً: السياسات المستقبلية لقطاع الزراعة السعودي..... ٨٠

الفصل الخامس: القطاع المصرفي السعودي

- أولاً: نشأة وتطور الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية..... ٨٤
- ثانياً: مؤسسة النقد العربي السعودي..... ٨٦
- ثالثاً: دور البنوك التجارية التنموي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م)..... ٨٨
- رابعاً: المؤسسات المصرفية الأخرى..... ١٠١

الفصل السادس: تنمية قطاع الخدمات

أولاً: قطاع الصحة	١٠٤
١ - كيفية تقديم الخدمة الصحية للمواطنين	١٠٤
٢ - خدمات صحية أخرى	١٠٦
٣ - دور وزارة الصحة في توفير إمكانات الخدمة الصحية	١٠٧
ثانياً: قطاع النقل والاتصالات	١٠٩
١ - النقل الجوي	١١٠
٢ - النقل البحري	١١١
٣ - النقل البري	١١٣
٤ - الاتصالات: "البريد والهاتف"	١١٦
ثالثاً: قطاع التعليم	١١٨
١ - التعليم العام	١١٨
٢ - التعليم العالي	١٢٤
رابعاً: قطاع الكهرباء	١٣٣
١ - مراحل تطور الكهرباء في المملكة	١٣٣
٢ - إنجازات قطاع الكهرباء	١٣٥

الفصل السابع: خطط التنمية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي

خطة التنمية الأولى ١٣٩٠-١٣٩٥ هـ (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م)	١٤٠
خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م)	١٤٢
خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ (١٩٨٠ - ١٩٨٥ م)	١٤٤
خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠ هـ (١٩٨٥ - ١٩٩٠ م)	١٤٦
خطة التنمية الخامسة ١٤١٠-١٤١٥ هـ (١٩٩٠ - ١٩٩٥ م)	١٤٩
خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠ هـ (١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م)	١٥١
المراجع	١٥٣

نشأة القائد وصفاته وتأثير البيئة في مقل شخصيته

- نشأة القائد • تعليمه • أعماله قبل توليه الحكم
- إنجازاته بعد توليه الحكم
- إنجازاته في المجال الإسلامي • تأثير النشأة والتربية على شخصية القائد

نشأة القائد

هو فهد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود بن مقرن بن مرخان بن موسى بن ربيعة بن مانع بن ربيعة المريدي... وينتهي نسبه إلى بكر بن وائل من بني أسد ابن ربيعة. وولد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مدينة الرياض عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، وولد بعد ٢١ سنة من استعادة الرياض، وفي عام ولادته ضمت حائل وعسير إلى ملك الملك عبدالعزيز ثم الحجاز بعد ثلاث سنوات من ميلاده.

تعليمه

كان معلمه الأول والده جلالة الملك عبدالعزيز حيث اكتسب منه كثيراً من الصفات وتأثر بشخصيته تأثراً كبيراً ومنه تعلم القرآن والالتزام بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتعلم منه حب العلم والتعليم، فقد بدأ الملك عبدالعزيز - رحمه الله - منذ وقت مبكر في نشر الكتب لكي تبني المملكة على أسس معرفية مستمدة من الشريعة الإسلامية، كما كان يشجع على التأليف، وقد

جاءت كتابة الكتب والإنفاق عليها متزامنة مع الجهود العسكرية لتوحيد المملكة. فالعناية بالكتاب ونشره في منهج الملك عبدالعزيز لم تكن مسألة ثانوية أو مكملية إنما كانت من الأمور الحيوية في صلب اهتمامه منذ تأسيس المملكة، لذا كان لها تأثيرها القوي في شخصية خادم الحرمين الشريفين.

ولم ينشأ الملك فهد على التدليل، لأن التدليل لم يكن ضمن مناهج التربية لدى الملك عبدالعزيز فقد كان يرصد كل وقته وجهده من أجل إنجاز مهمته التاريخية في توحيد البلاد والسير بها إلى منهج الإسلام الصحيح. وقد تلقى الملك فهد عناية والده الملك عبدالعزيز والذي ظل يرعى أبناءه ويهتم بنشأتهم على الرغم من كثرة مشاغله السياسية والإدارية؛ لذا كانت بصمات الملك عبدالعزيز واضحة في شخصية أبنائه ومنهم الملك فهد.

وقد تلقى علومه الأولى في المدرسة التي أنشأها الملك عبدالعزيز لتعليم أولاده وهي مدرسة الأمراء والتي أنشئت داخل القصر الملكي، ثم التحق بعد ذلك بالمعهد العلمي السعودي في مكة المكرمة والذي يعنى بتدريس العلوم الدينية واللغة العربية.

أعماله قبل توليه الحكم

١- كانت أول مهمة رسمية تولها عندما عين عضواً في وفد المملكة العربية السعودية إلى الأمم المتحدة في نيويورك للتوقيع على ميثاقها وافتتاح أعمالها في العام ١٣٦٥هـ (١٩٤٥م) وكان الوفد برئاسة الأمير فيصل وزير الخارجية.

٢- ترأس وفد المملكة العربية السعودية الذي شارك في احتفالات تتويج الملكة اليزابيث الثانية ملكة لبريطانيا عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م).

٣- وفي العام نفسه ١٨ ربيع الثاني (٢٤ ديسمبر ١٩٥٣) - صدر المرسوم الملكي رقم ٢٩٥٠/٢٦/٣/٥ القاضي بإنشاء وزارة المعارف وتعيينه وزيراً لها، فكان بذلك أول وزير للمعارف في تاريخ المملكة.

لقد كانت فترة توليه وزارة المعارف علامة مميزة في تاريخ تطور التعليم حيث وضع السياسة التي سارت عليها الوزارة منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا والتي تتلخص في:

- التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

- المباشرة في تأسيس أول جامعة في شبه الجزيرة العربية وهي جامعة الملك سعود في الرياض ، ووضع قواعد تطوير التعليم الجامعي والتوسع فيه.
 - اعتماد الأساليب الحديثة في التدريس والسياسات التعليمية لخدمة أبناء الوطن.
 - العمل على إعداد المدرس السعودي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المدرسين من خلال إعداد الكليات والمعاهد التربوية لإعداد المدرسين والمدرسات.
 - العمل على تطوير الأساليب العلمية باستمرار من خلال الدراسات والبحوث المتعلقة بشؤون التعليم.
- ولقد كانت بصمات النشأة والتربية وما تعلمه من والده المغفور له الملك عبدالعزيز بأهمية العلم والتعليم واضحة في إنجازاته في مجال التعلم ، فهو رائد التعليم في المملكة وإنجازاته في مجال التعليم كثيرة ومتعددة وستعرض لها فيما بعد.
- ٤- كانت أول مهمة سياسية رسمية توليها خادم الحرمين الشريفين على النطاق العربي هي تولي رئاسة وفد المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية والتي عقدت في الدار البيضاء (٢٧ صفر ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م).
- ٥- تولى بعد ذلك وزارة الداخلية في الثالث من جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ (١٣ أكتوبر ١٩٦٢م) ، وساهم في إعادة تنظيم الوزارة ، وقام بتطوير كلية قوى الأمن "كلية الملك فهد الأمنية" ، وأنشأ العديد من المعاهد المتخصصة لتخريج الكوادر الوطنية المؤهلة في قوى وأسلحة الأمن ، كمعهد ضباط الصف ومعهد قيادة السيارات ، ومعهد اللغات والتربية البدنية ، وميدان الرماية الدولي ، فكانت هذه المعاهد خطوة تطويرية هامة في تاريخ الوزارة فقد سار العمل من خلال انتهاز الأساليب العلمية.
- ٦- في عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) رأس وفد المملكة العربية السعودية إلى الدورة الثانية لمؤتمر رؤساء الحكومات العربية وكان قد رأس الوفد أيضاً في الدورة التي عقدت عام ١٣٨٠هـ.
- ٧- رأس وفد المملكة إلى بريطانيا للمشاركة في المحادثات المتعلقة بمستقبل الخليج بعد قرار بريطانيا الانسحاب من المنطقة عام ١٩٧٠م ، كما رأس وفد بلاده إلى الولايات المتحدة الأمريكية

حيث عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وفي نفس العام رأس وفد المملكة إلى مؤتمر قمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وقام بسلسلة من الزيارات إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا ، والتي كان لها أثر طيب في تدعيم علاقات المملكة بتلك الدول.

٨- وفي ١٣ ربيع الأول ١٣٩٥هـ (٢٥ مارس ١٩٧٥م) اختاره جلالة الملك خالد يرحمه الله - ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء بجانب الرئاسة العليا لعدد من المجالس والهيئات التي تمثل قطاعات هامة في المملكة :

- (١) المجلس الأعلى للبترول والمعادن.
- (٢) المجلس الأعلى للجامعات.
- (٣) الهيئة الملكية للجيبيل وينبع.
- (٤) المجلس الأعلى لسياسة التعليم.
- (٥) المجلس الأعلى لرعاية الشباب.
- (٦) اللجنة العليا لشؤون الحج.
- (٧) الهيئة الملكية لتطوير المدينة المنورة.

إنجازاته بعد توليه الحكم

انتقل الملك خالد إلى رحمة الله تعالى في ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ (١٣ يونيو ١٩٨٢م) فبوع فهد مليكاً على البلاد وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولياً للعهد. وكانت له الإنجازات الكبيرة التي يصعب حصرها ولكن سنحاول ذكر أهمها حالياً مع التفصيل في الفصول القادمة :

١- مشاريع البنية الأساسية

استكمل الملك فهد مشاريع البنية الأساسية التي بُدئ فيها في عهد الملك خالد ، رحمه الله ، وقد تمثلت في تطوير المدن والقرى من خلال مخططات شاملة ، وإنشاء شبكات الطرق والجسور

والأنفاق والاتصالات، والتوسع في إنشاء محطات تحلية المياه المالحة؛ وقد احتلت المملكة المركز الأول بين دول العالم في تحلية مياه البحر ووصل إنتاجها إلى أكثر من ٥٠٠ مليون جالون من المياه العذبة من ٢٧ محطة تحلية، بجانب تطوير الزراعة، وتحسين أوضاع الموظفين، ووضع قواعد جديدة للرواتب، بالإضافة إلى تطوير الموانئ والمطارات والتوسع في إنشاء الجامعات والمدارس وغيرها من الإنجازات الضخمة.

٢- خطط التنمية

استمرار خطط التنمية بدون توقف وتصحيح مسار الاقتصاد بما يتفق مع المتغيرات الجديدة وتنويع مصادر الدخل المحلي بدلاً من الاعتماد على البترول فقط والذي بدأت أسعاره في الانخفاض. وتحملت المملكة الكثير من أجل تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وهكذا سارت معطيات هذه الفترة الحاسمة من تاريخ المملكة وفق الأهداف بالأساليب التي رسمها خادم الحرمين الشريفين داخلياً وعربياً وإسلامياً.

٣- مؤشرات تحسن مستوى معيشة المواطن السعودي في عهد الملك فهد

- أ- ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي أو نصيبه من الدخل المحلي من ٢٠,٧٦ ألف ريال عام ١٩٨٢م ليصل إلى ٢٤,٣ ألف ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- ب- بلغ متوسط عمر الفرد ٧١,٧ سنة عام ١٩٩٨م بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٨٢م، حيث كان متوسط عمر الفرد ٦٠ سنة مما يعكس التحسن في مستوى المعيشة وسهولة الحصول على الخدمات الصحية مرتفعة المستوى.
- ج- زاد الاستهلاك الخاص من السلع والخدمات بأسعار ١٩٩٤م بنسبة ٧,٦٨٪ خلال العشرين سنة الأخيرة.

- د- ارتفع عدد الأطباء من ١١٧٢ طبيباً عام ١٩٦٩م إلى ١٤٣٠ ألف طبيب في بداية الثمانينيات، ثم إلى ٣١٥٠٢ ألف طبيب عام ١٩٩٩م.
- هـ - ارتفع عدد أسرة المستشفيات من ٩٠٣٩ إلى ٤٥٧٢٩ عام ١٩٩٩م.
- و- أسهمت القروض الميسرة المقدمة من صندوق التنمية العقارية التي وصلت إلى ١٢٤ مليار ريال عام ١٩٩٩م في توفير مساكن ذات جودة عالية لما يقارب ٥٧٣٠٠٠ أسرة.
- ز- بلغ إجمالي المبالغ المقدمة من نظام المعاشات للضمان الاجتماعي إلى أكثر من ٣ مليار ريال عام ١٩٩٩م وفرت هذه النظم الاجتماعية بجانب الإعانات الحكومية المقدمة لإنتاج المواد الغذائية لحماية الفئات المتأثرة من سلبات فترات التحول الاقتصادي.

٤- تنويع القاعدة الاقتصادية

- أ- ارتفعت مساهمات الناتج النفطي حتى وصل إلى ٦٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٩م.
- ب- تضاعف الناتج المحلي غير النفطي أكثر من خمس مرات خلال هذه الفترة.
- ج- بلغ معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية ٨٪ في المتوسط وازداد حجم الإنتاج الزراعي بنحو خمسة أضعاف من حيث القيمة المضافة خلال الفترة المذكورة. الأمر الذي يؤكد التوجه الجاد نحو تحقيق مستوى ملائم من الإنتاج المحلي للغذاء.

٥- تنمية الموارد البشرية

قامت الحكومة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين بدعم التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، إلى جانب التعليم الفني، والتدريب المهني، والتدريب قبل الخدمة مما كان له أثر كبير في زيادة توظيف السعوديين وارتفاع مستوى المهارات المهنية للقوى العاملة السعودية.

٦- تعزيز دور القطاع الخاص

- أ- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل نمو قدره ٥.٨٪ في المتوسط خلال فترة العشرين سنة الماضية متجاوزاً معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والذي يبلغ ٣.٢٪ في المتوسط.
- ب- أصبح القطاع الخاص يسهم بـ ٣٦.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٩ م ويسهم بنحو ٥٨.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- ج- ارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من ٥ مليار ريال عام ١٩٨١ م إلى ٦٤.٢ مليار ريال عام ١٩٩٩ م والذي يشكل نسبة ٤٦.٥٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة.

٧- تطور البنية التحتية

- أ- ازداد طول الطرق المعبدة من ١٦٠٠ كم إلى ٤٥٥١٨ كم خلال العشرين سنة الماضية أي بنسبة ١٨٠٪ خلال الفترة بمتوسط نمو سنوي ٩٪، وأصبحت المملكة تتمتع بشبكة طرق ذات مواصفات عالمية تربط المدن بغالبية القرى وهي بذلك توفر قاعدة صلبة لتحقيق النمو المتوازن للأنشطة الاقتصادية في جميع مناطق المملكة.
- ب- يوجد حالياً ٢٦ مطاراً بالمملكة منها أربعة مطارات دولية تستطيع استقبال أحدث أنواع الطائرات وتسهم في الربط السريع بين المدن الرئيسية.
- ج- ارتفعت الطاقة الكهربائية من ٣٤٤ ميجاوات عام ١٩٦٩ م إلى ٢٠٦٤ ميجاوات عام ١٩٩٩ بمعدل نمو سنوي ١٥٪ في المتوسط.
- د- ازدادت طاقة محطات التحلية من ٥٠٨ أمتار مكعبة عام ١٩٨٢ م إلى ٢.٤ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٩٩ م، ووصل إلى ٣ مليون متر مكعب عام ١٤٢٢ هـ بمعدل نمو سنوي ١٧٪ في المتوسط ووصل إجمالي ما أنفق على مشاريع المياه والصرف الصحي ٧.٦٥ مليار ريال. وتم شق عدد من الأنفاق في الجبال وإقامة الجسور الكبيرة والطويلة ليتماشى ذلك مع التقدم الاقتصادي وتسهيل حركة انتقال البضائع والمسافرين.

هـ - توسعة الموانئ القديمة وإنشاء موانئ صناعية جديدة لتستوعب الحركة التجارية الكبيرة المتنامية ولتنفي باحتياجات عمليات تصدير النفط والصناعات النفطية في المشروعات الصناعية في كل من الجبيل وينبع.

إنجازاته في المجال الإسلامي

١- في الوقت الذي سارت فيه الإنجازات في مختلف المناطق والمدن والقرى كان يقابل هذه الإنجازات تطوير مماثل في الأراضي المقدسة، بالذات في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة والحرمين الشريفين، فأصبح الحرم المكي يسع مليون مُصلٍ والحرم المدني أكثر من مليون ومائتي ألف مُصلٍ. وقد حرص الملك فهد منذ ولايته على أن يشرف بنفسه على المشروعات الخاصة بالأراضي المقدسة والاطلاع على ما نفذ منها، وإصدار التوجيهات التي يراها ليكون الإنجاز المتحقق في مستوى المسؤولية التي تحملها المملكة العربية السعودية تجاه هذه البقاع الطاهرة. هذا بالإضافة إلى أن عدد المساجد في مختلف مناطق المملكة تجاوز الـ ٦٠ ألف مسجد.

٢- ناصر المسلمين المجاهدين في أفغانستان في جهادهم ضد الروس. وكذلك المجاهدين في البوسنة والهرسك بالدعم المالي والسياسي والمعنوي.

٣- أمر بتوزيع نسخ من القرآن الكريم مطبوعة بجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة على الكثير من المؤسسات والهيئات داخل المملكة وخارجها. كما شجع على حفظ القرآن الكريم. وكان قراره الذي أعلنه في المدينة المنورة باتخاذ لقب "خادم الحرمين الشريفين" والذي يفخر به ويحبه، وألغى كافة الألقاب الأخرى مثل "صاحب الجلالة" أو "مولاي" أو "سيدي" أو أي لقب وضعي مماثل؛ ولعل في هذا اللقب الذي اتخذهُ الملك فهد رسمياً ما يفسر التطلعات التي تعتمل في ضميره ووجدانه من التطلع إلى الله تعالى واعتبار خدمة الحرمين الشريفين شرفاً ومسؤولية.

تأثير النشأة والتربية على شخصية القائد:

- ١- نشأته الدينية التي اكتسبها من والده المغفور له الملك عبدالعزيز وحرص الوالد على تحفيظ أولاده القرآن الكريم وما غرسه فيهم من حب علماء الدين والحرص على الشريعة الإسلامية السمحة كان لها أثر في حياة الملك فهد، فكان اهتمامه بالعلوم الدينية والحرص على مراعاة شرع الله في كافة النواحي التي تولى مسؤوليتها قبل توليه مقاليد الحكم وبعد توليه مسؤولية المملكة. ونلمح مدى الاهتمام الكبير بالحرمين الشريفين وخدمة ضيوف الرحمن وتسخير الموارد الضخمة من أجل ذلك. وكان حريصاً وهو يتولى مسؤولية التعليم أن يكون التطوير العلمي في إطار الشريعة الإسلامية.
- ٢- من خلال ما تعلمه ونشأ عليه ووجد عليه والده من حب للعلم والعلماء والاهتمام بطباعة الكتب وخاصة النادرة التي اهتم بطباعتها واقتنائها في مكتبته، وتأسيسه الدولة على دعائم العلم والمعرفة المستمدة من الشريعة الإسلامية. كل ذلك غرس في خادم الحرمين الشريفين حب العلم والتفاني في نشره بين أبناء وطنه. وكان رائد التعليم الذي بنى النهضة التعليمية في المملكة، وأرسى بناء دولته على العلم وإدخال الأسلوب العلمي في كافة المجالات التي تولى مسؤوليتها، فقد طور التعليم العام وساهم في إنشاء أول جامعة في منطقة الخليج. كما طور وزارة الداخلية عندما تولاها وأدخل فيها الكثير من المعاهد والتي ساهمت في إرساء العمل على أساس العلم والتعليم. كما اتخذ كافة الخطوات التي تطور من أداء المعلم السعودي والنهوض به. وغيرها من الخطوات التي تبرز اهتمامه بالعلم والتعليم.
- ٣- عدم نشأته على التدليل وفقاً لمناهج التربية عند والده رحمه الله [الفصيل - ١٩٩٦ م] جعله راسخاً وأكسبه القدرة وقوة الشخصية والحكمة والقوة في قراراته وساهم ذلك في نجاحه الكبير في الحكم خلال هذه السنوات.
- ٤- تعدد وتشعب المسؤوليات والمهام التي قام بها قبل توليه الحكم، سواءً على النطاق المحلي أو الخارجي أكسبه خبرات عميقة ودقيقة بكل ما يتعلق بشؤون السياسة والحكم والإدارة مما كان ينعكس دائماً في إنجازاته وممارساته وقراراته الحكيمة السياسية وغير السياسية.

الظروف الاقتصادية قبل

عشرين عاماً (١٣٩٠-١٤٠٢هـ)

• الخصائص العامة للاقتصاد السعودي

• الظروف الاقتصادية السائدة قبل

عشرين عاماً

يتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة قبل عشرين عاماً، أي قبل تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم ويرتكز على نقطتين أساسيتين:

أولاً: الخصائص العامة للاقتصاد السعودي قبل عشرين عاماً.

ثانياً: أهم الظروف الاقتصادية التي سادت المملكة قبل عشرين عاماً؛ من حيث الناتج المحلي

ومكوناته ومعدل نموه؛ وقطاع البترول وقطاع الصناعة وقطاع الزراعة؛ وطبيعة

الاستثمارات المحلية؛ والميزان التجاري الصادرات والواردات بالإضافة إلى القوى العاملة

السعودية.

أولاً: الخصائص العامة للاقتصاد السعودي

- يشكل البترول عصب الحياة الاقتصادية في المملكة حيث تكون إيراداته الجزء الأكبر من

مكونات الناتج المحلي الإجمالي منذ اكتشافه بكميات تجارية في أوائل الثلاثينيات، كما كان له أثر

بالغ في عملية الإنفاق على أوجه النشاط الاقتصادي في المملكة وازدادت أهميته زيادة بالغة بعد

ارتفاع أسعاره في بداية السبعينيات.

- مازالت المملكة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول في المنطقة العربية على الرغم من التقلبات التي سادت الأسواق العالمية، إذ تراوح إنتاجها في ذلك الوقت ما بين ٤-٥ مليون برميل في اليوم. كما تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والشركة التي بدأت بإنتاج وتصدير البترول منذ أواخر الأربعينيات هي الشركة العربية الأمريكية للزيت "أرامكو". وتمتلك المملكة أكبر احتياطي للبترول، إذ يبلغ نحو أكثر من ٤٠٪ من احتياطات الدول العربية (سنتكلم عن هذا القطاع في الصفحات التالية).

- تكون الإيرادات الناتجة عن تصدير البترول والغاز الطبيعي أكثر من ٩٠٪ من إيرادات المملكة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجل استغلال الثروات النفطية بصورة أفضل عن طريق زيادة طاقة التكرير وتنظيم الإنتاج والاستفادة من الغاز الطبيعي من خلال استخدامه كوقود للطاقة وكمادة أولية في الصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

- اقتصاد المملكة يعد اقتصاداً نامياً إلا أن الخصائص العامة التي تميز الدول النامية قد لا تنطبق على اقتصاديات المملكة لأن:

- البنين الإنتاجي في معظم الدول النامية يغلب عليه القطاع الزراعي والذي يصبغ عليه صبغة انخفاض الكفاءة الإنتاجية، إلى جانب قطاع صناعي نام قد أخذ في بعضها بأسباب النهوض وهو يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي في نموه بينما في المملكة يعد قطاع النفط قطاعاً حديثاً متقدماً يستخدم أساليب تكنولوجية متطورة ويمثل المورد الأساسي للدخل.

- تعاني كثير من الدول النامية من نقص في الموارد وعدم كفاية رأس المال النقدي والمواد الأولية والبتروولية، ولكن على العكس يتوافر للمملكة احتياطات من رأس المال النقدي والمواد الأولية والمعدنية.

- أغلب الدول النامية تعاني من الزيادة السكانية ووجود أعداد هائلة من العمالة غير المدربة وأعداد من الأطفال دون الـ ١٥ سنة، بينما يوجد نقص في العمالة لدى المملكة وتستعين بالعمالة الأجنبية لسداد النقص في بعض المجالات والتخصصات.

ثانياً: الظروف الاقتصادية السائدة قبل عشرين عاماً

يتم إلقاء الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية التي سادت في المملكة قبل أن يتولى خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم، كالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه ومكوناته، وكذلك هيكل الاستثمار والقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى توضيح موقف الميزان التجاري من حيث الصادرات والواردات السلعية بجانب القوى العاملة السعودية.

١- الناتج المحلي الإجمالي (مكوناته - معدلات نموه)

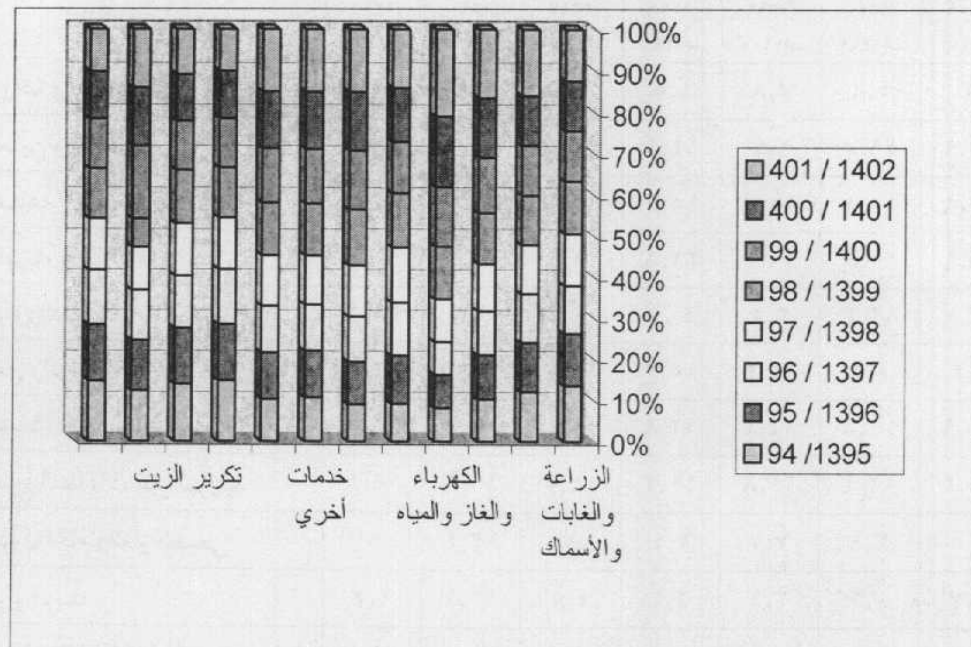
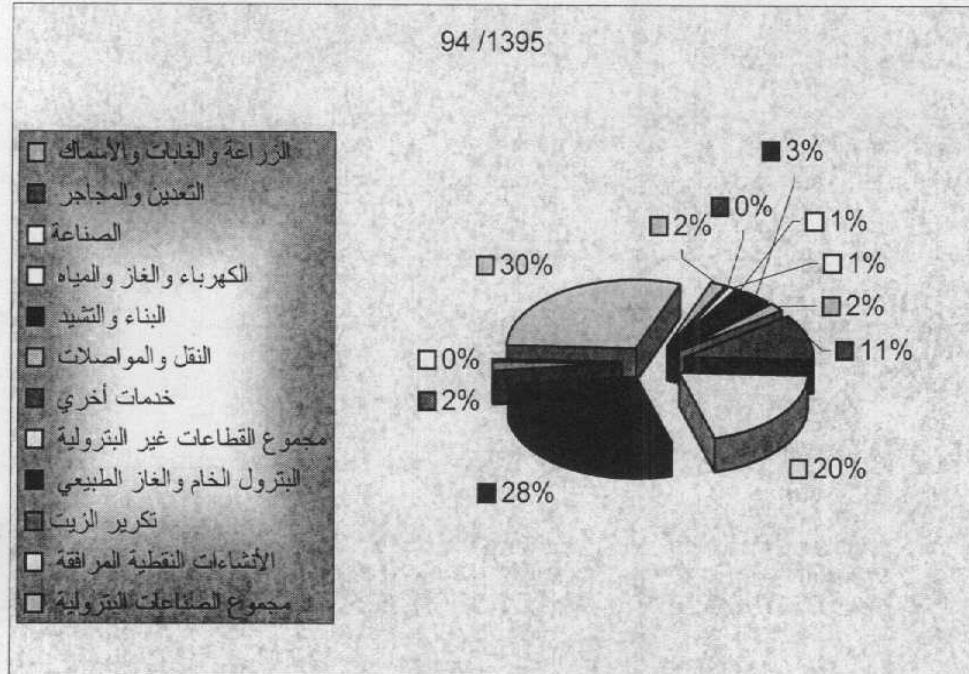
لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يصل إلى ٤١.٣٪ عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ، وكان البترول الخام ومشتقاته وتكريره يشكل الجزء الأكبر من مكونات الناتج المحلي (نحو ٨٠٪ من الناتج) عام ١٩٧٥م (منجزات خطة التنمية - ١٣٩٠/١٤٠٢هـ) وخاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعاره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ثم تراجع أهميته النسبية لإجمالي الناتج المحلي عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ إلى نحو ٤١.٣٪ وذلك بسبب ازدياد الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتشييد وغيرها (انظر جدول رقم ١ وشكل رقم ١). وقد بلغ متوسط دخل الفرد في المملكة عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ ٥٥٣٧.٣ دولار.

جدول رقم ٩. النسب المئوية لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

(بأسعار الثابتة عام ١٣٩٠/٨٩هـ)

القطاع	١٣٩٤هـ	١٣٩٥هـ	١٣٩٦هـ	١٣٩٧هـ	١٣٩٨هـ	١٣٩٩هـ	١٤٠٠هـ	١٤٠١هـ	١٤٠٢هـ
الزراعة والغابات والأسماك	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٤
التعدين والمحاجر	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤
الصناعة	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٢,٨	٣	٣,٢	٣,٧
الكهرباء والغاز والمياه	١	١	١	١,٣	١,٦	١,٨	١,٨	٢,١	٢,٦
البناء والتشييد	٦,٩	٨,٩	٩,٨	١٠,٣	١٠	٩,٤	٩,٨	١٠,٧	١٠,٧
النقل والمواصلات	٤	٤,٦	٤,٩	٥,٦	٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٧	٦,٧
خدمات أخرى	٢١,٦	٢٣,٢	٢٣	٢٤,٦	٢٥,٩	٢٦,٩	٢٨,١	٣٠,٧	٣٠,٧
مجموع القطاعات غير البترولية	٣٩,٨	٤٣,٩	٤٤,٦	٤٨,٢	٥٠,٢	٥١	٥٣,١	٥٨,٢	٥٨,٢
البترول الخام والغاز الطبيعي	٥٤,٨	٥٠,٨	٥٠	٤٦,٨	٤٤,٩	٤٣,٩	٤٢,٢	٣٧,٣	٣٧,٣
تكرير الزيت	٤,١	٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٢
الإنشاءات النفطية المرافقة	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٤	١	٠,٨	٠,٨	٠,٨
مجموع الصناعات البترولية	٥٩,٦	٥٥,٥	٥٤,٥	٥١,٢	٤٩,١	٤٨,٤	٤٦,٣	٤١,٣	٤١,٣

المصدر: منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٠٩هـ، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ٢١٦-٢١٧.



شكل رقم ١

معدلات نمو الناتج المحلي

لقد حقق الاقتصاد السعودي خلال الفترة من عام ١٣٩٥ إلى ١٤٠٢هـ معدلات نمو مرتفعة ترجع بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات الضخمة التي أنفقتها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لخطط التنمية. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة المذكورة (٩,٨٪)، وكان قطاع الكهرباء والمياه والصناعة يتصدر قائمة القطاعات التي حققت معدلات نمو عالية (٢٣,٦٪). يليها قطاع التعدين والمحاجر (١٩,٩٪)، ثم قطاع النقل والمواصلات (١٦,٢٪)، ويليهما قطاع البناء والتشييد (١٥,٥٪) والخدمات (١٣,٥٪)، ثم الزراعة (٦,٧٪) (في المتوسط خلال الفترة المذكورة، انظر جدول رقم ٢). وقد نمت القطاعات البترولية بنسبة ١٠٪ في المتوسط سنوياً، بينما القطاعات غير البترولية قد نمت بمعدل ١٤٠٪ خلال نفس الفترة تمشياً مع سياسة الدولة في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنويع مصادر الدخل.

جدول رقم (٢). معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة ١٣٩٠/٨٩هـ

(نسب مئوية)

القطاع	١٣٩٥ ١٣٩٦هـ	١٣٩٦ ١٣٩٧هـ	١٣٩٧ ١٣٩٨هـ	١٣٩٨ ١٣٩٩هـ	١٣٩٩ ١٤٠٠هـ	١٤٠٠ ١٤٠١هـ	١٤٠١ ١٤٠٢هـ
الزراعة والغابات والأسماك	٤	٥	١٥,٧	٤,٥	٥,٨	٥,٨	٦
التعدين والمحاجر	٣٦,٦	١٩,٦	٩	١٤,٤	٢,٤	١٩,٥	٣٧,٩
الصناعة	١٤,٨	١٥,٣	١٥,٦	١٥,٦	١٥,٧	١٥,٨	١٥,٨
الكهرباء والغاز والمياه	٧	٢٠,١	٣١,٩	٣٢,٨	١٩,٧	٢٧,٨	٢٥,٩
البناء والتشييد	٣٩,٦	٢٧	١٠,٧	٤,٤	٣,٥	١٢,٣	١٠,٧
النقل والمواصلات	٢٢,٦	٢٢,١	٢٢,٧	١٥,٣	١٤,٣	٨,٥	٨,٢
خدمات أخرى	١٦,٦	١٣,٧	١٣,٤	١٢,٨	١٤,٤	١٢,٨	١٠,٩
مجموع القطاعات غير البترولية	١٩,٨	١٦,٩	١٤,٥	١١,٢	١١,٨	١٢,٤	١١,٢
البترول الخام والغاز الطبيعي	١	١٣,٤	١	٢,٤	٧,٧	٣,٩	١٠
تكرير الزيت	٤,٥	١٢,١	٤,٥	٦,١	٣,٦	٠,٢	١,٧
الإنشاءات النفطية المرافقة	١٩,١	٣,٣	٨,٤	٢٦,٨	١٣٥	١٠	٣,١

المصدر: تم حسابه من واقع بيانات منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٠٩هـ، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ٢١٦-٢١٧.

٢- الاستثمارات المحلية

- لقد ارتفعت نسبة الاستثمارات المحلية العامة والخاصة مع زيادة الإيرادات والنفقات الحكومية، ووصل مجموع الاستثمار إلى ١٨,٤٤٧ مليار ريال عام ١٣٩٥/١٣٩٤هـ (١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نفس العام، ثم تزايد ليصل إلى ١٤٢,١١٧ مليار ريال في نهاية عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد غلب عليها الاستثمارات الحكومية البترولية حيث لم تتسع الاستثمارات الخاصة إلا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات الميلادية.

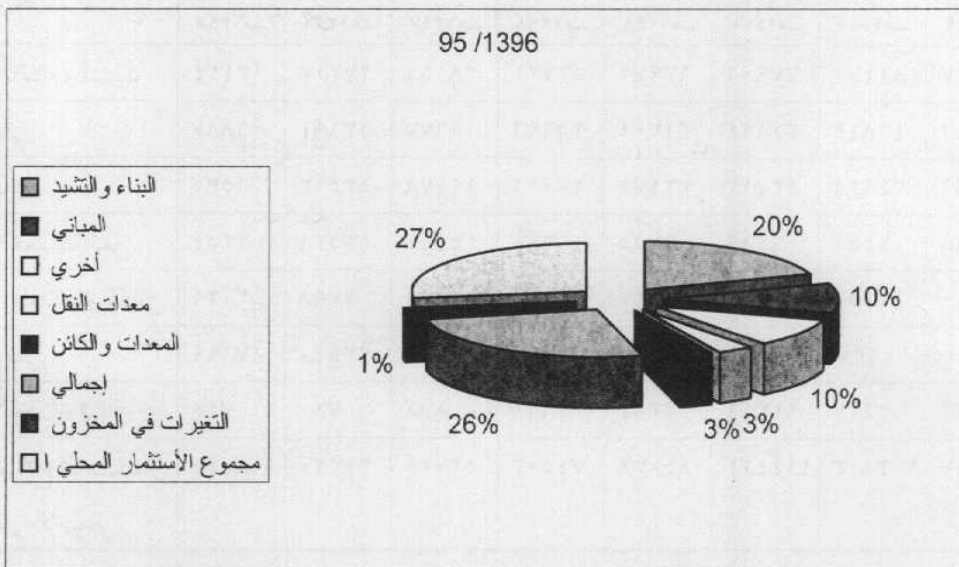
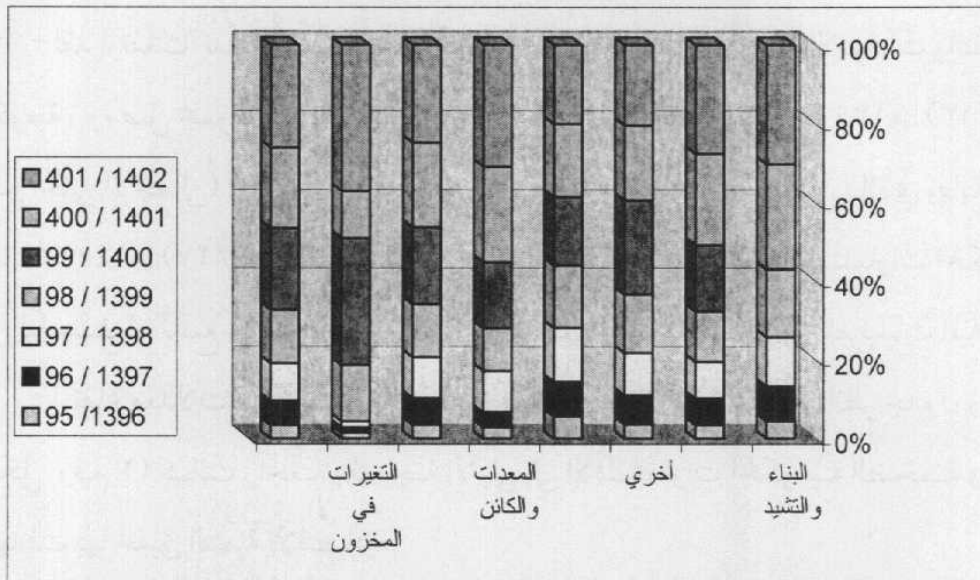
- ارتفاع معدلات نمو الاستثمارات خلال الفترة من ١٣٩٥-١٤٠٢هـ (انظر جدول رقم ٣ وشكل رقم ٢) كانت راجعة بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات الحكومية الضخمة والتي استهدفت بها تحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول رقم ٣. الاستثمار المحلي الإجمالي حسب القطاع ونوع الموجودات

(بالأسعار الجارية "مليون ريال")

القطاع	/١٣٩٤هـ	/١٣٩٥هـ	/١٣٩٦هـ	/١٣٩٧هـ	/١٣٩٨هـ	/١٣٩٩هـ	/١٤٠٠هـ	/١٤٠١هـ
١- البناء والتشييد	١٣٤٢٤	٢٧٢٠٣	٣٨١٥٥	٥٢٧٢٢	٦٣٩٧٢	٧٧٩٠٦	٨١٤٧٠	٩٢٢٢٧
المباني	٦٨٨٧	١٣٦٩٠	١٨٦٧٧	٢٥٦٩٦	٣١٧٠١	٣٤١٩٤	٤٦٨٤٩	٥٥٣٤١
أخرى	٦٥٣٧	١٣٥١٣	١٩٤٧٨	٢٧٠٢٦	٣٢٢٧١	٤٣٧١٢	٣٤٦٢١	٣٦٨٨٦
٢- معدات النقل	٢٢٥٤	٣٥٣٩	٥٤٩٠	٦٣٩١	٦٧٥٥	٦٩٨٩	٧٤٤٩	٧٩٨٨
٣- المعدات والمكائن	٢٠٢١	٢٧٩٨	٧٥٤٦	٧٧٧٨	٥٩٢٧	١٢١٦٥	١٧٤٥٧	٢٢١٠٠
إجمالي	١٧٦٩٩	٣٣٥٤٠	٥١١٩١	٦٦٨٩١	٧٦٦٥٤	٩٧٠٦٩	١٠٦٣٧٦	١٢٢٣١٥
٤- التغيرات في المخزون	٧٤٨	٧٨٠	٨٣٨	٧٦١٢	٧٣٨٤	١٧٣٤٤	٦٤٢٧	١٩٨٠٢
مجموع الاستثمار المحلي الإجمالي	١٨٤٤٧	٣٤٣٢٠	٥٢٠٢٩	٧٤٥٠٣	٨٤٠٣٨	١١٤٤٠٤	١١٢٨٠٣	١٤٢١١٧

المصدر: مجلة التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد ٣٩ سبتمبر ١٩٥٥م، ٦٩.



شكل رقم ٢

٣- قطاع البترول وتأثيره على الاقتصاد السعودي

يعتبر البترول أهم القطاعات المنتجة في الاقتصاد السعودي نظراً لإمكانية إنتاجه وتصديره بكميات كبيرة ، ونظراً لارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات والإيرادات الحكومية. وهو يشكل عصب الحياة الاقتصادية في المملكة ويلعب دوراً كبيراً في برامج التنمية الاقتصادية. ولا يقتصر هذا القطاع علي البترول الخام فقط بل كل الأنشطة المرتبطة بإنتاج وتكرير وتصنيع وتصدير وتسويق البترول (العبيد ١٩٩٤م).

أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد السعودي

لاشك أن هذا القطاع قد لعب ومازال يلعب دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد السعودي ، حيث ساهمت عوائده المالية الكبيرة في تمويل مشاريع التنمية المختلفة. ويمكن إبراز دور القطاع البترولي في الاقتصاد السعودي من خلال ما يلي :

أ- نسبة مساهمة القطاع البترولي للناتج المحلي الإجمالي: بالنظر إلى بيانات جدول رقم ٤ يتضح لنا أنه رغم تراجع مساهمة القطاع البترولي في الناتج المحلي الإجمالي مع التوسع في إنتاج القطاعات الأخرى تمثيلاً مع سياسة الدولة في تنوع قاعدة الاقتصاد المحلي ، إلا أنه مازال يمثل القطاع الهام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فهو يمثل ٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم ٤. مساهمة البترول للناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الكلية وإجمالي الصادرات

السنة (ميلادية)	للمنتج المحلي %	للإيرادات الكلية %	لإجمالي الصادرات %
١٩٧٠	٥٨	٨٦	٩٩,٧
١٩٧٣	٧٩	٨٩	٩٩,٧
١٩٧٥	٧٥	٨٥	٩٩,٣
١٩٨٠	٦٨	٩٢	٩٩,٢
١٩٨١	٦٦	٨٩	٩٩,٢
١٩٨٢	٥٥	٧٦	٩٨,٧
١٩٨٣	٤٥	٧٠	٩٨,٧
١٩٨٤	٣٨	٧١	٩٦,٦
١٩٨٥	٣١	٦٦	٩٤,٤
١٩٨٦	٢٥	٥٦	٩٠
١٩٨٧	٢٦	٦٥	٩٠
١٩٨٨	٢٤	٥٧	٨٢,٣
١٩٨٩	٢٩	٦٦	٨١,٥
١٩٩٠	٣٣,٣	٧٦,٤	٩٠,٣
١٩٩١	٣٦,٢	٧٦,٦	٩١,٤
١٩٩٢	٣٧,٧	٧٦,٨	٩٢,٥
١٩٩٣	٣٦,٥	٧٤,٩	٩١,١
١٩٩٤	٣٦,٤	٧٤	٨٩,٥
١٩٩٥	٣٦,٥	٧٤,٩	٩١,١
١٩٩٦	٣٦,٣	٧٥,٥	٨٩,٤
١٩٩٧	٣٦,١	٧٧,٩	٨٧,٧
١٩٩٨	٣٦,٣	٥٦,٥	٨٤,٣
١٩٩٩	٣٥,٣	٦٦,٧	٨٤
٢٠٠٠	٣٦	٧٥	٨٣,٨

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية، الإصدار رقم ١٨، ٢٢٠، ٢٤٧؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي رقم ٣٦ (٢٠٠١)م، ٣٩٠، ٤٢٣.

ب- صادرات قطاع البترول و نسبته إلى إجمالي الصلدرات: تعتمد المملكة اعتماداً كبيراً على تصدير البترول والمنتجات البترولية، ويكفي أن نقول إنه حتى عام ١٩٩٣م كان أكثر من ٩٠٪ من صادرات المملكة تتركز في هذا القطاع الحيوي الهام، ومع تراجع نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات، إلا إنه مازالت نسبة مساهمته مرتفعة فهو يمثل نحو ٨٤٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٠م.

ج- إيرادات البترول تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدولة: إن إيرادات البترول الضخمة الراجعة إلى صادراته المرتفعة هي التي مكنت الدولة من الإنفاق الحكومي وتمويل المشاريع المختلفة بدءاً من السبعينيات وحتى وقتنا هذا. ومازال أكثر من ٧٥٪ من إيرادات الدولة تأتي من إيرادات صادرات البترول. وتعطي هذه النسبة مؤشراً آخر وهو أن الدولة أصبحت تعتمد في ربع إيراداتها السنوية على إيرادات أخرى بجانب البترول مما يعني تنوع مصادر الإيرادات (انظر جدول رقم ٤).

د- القطاع البترولي يمد السوق المحلي باحتياجاته من البترول و الغاز و المواد الخام: يعتبر البترول و مشتقاته المختلفة المصدر الأساسي الذي يمد السوق المحلي من المواد الأساسية اللازمة للسوق المحلي، كما أن اتجاه الدولة للصناعات البتروكيمياوية ساهم في توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة بتكاليف معقولة.

هـ- مساهمة القطاع البترولي في تدعيم الأنشطة الأخرى: من خلال توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة مثل صناعة البتروكيمياويات، فضلاً عن صناعات الأسمنت و الأسمدة. كما ساهم في إنشاء البنية الأساسية التي تلزم لمشاريع أخرى كثيرة.

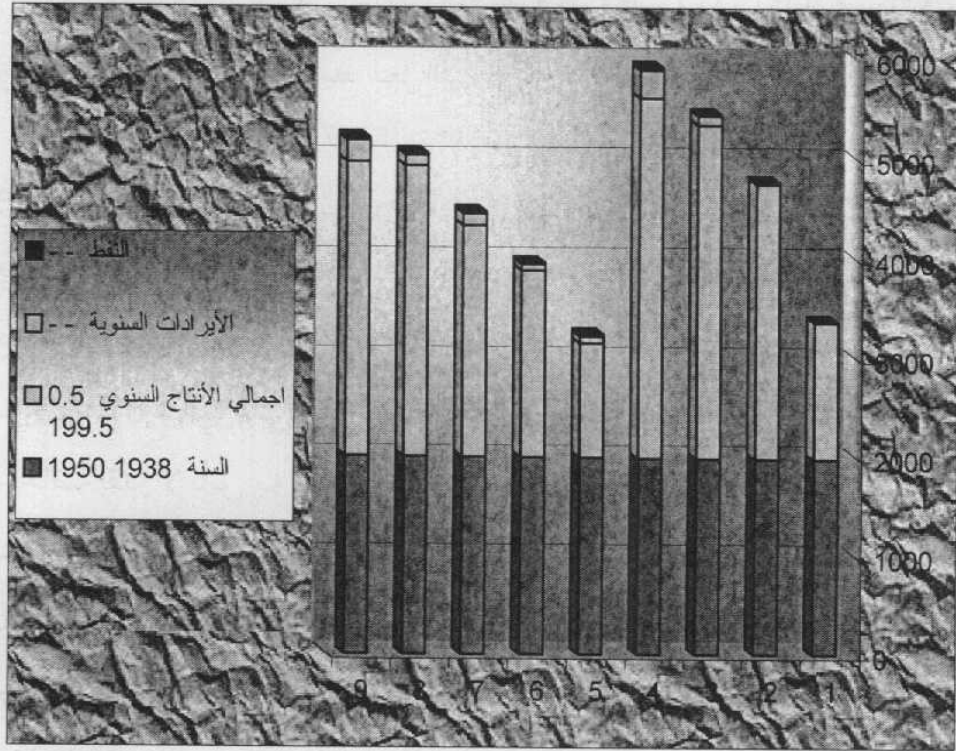
تطور إنتاج و إيرادات قطاع البترول

مع بداية الإنتاج الاقتصادي للبترول في المملكة عام ١٩٣٨م كان الإنتاج محدوداً ومتواضعاً لا يتجاوز ٥٠٠ ألف برميل، ولكن أخذ الإنتاج في التطور والنمو حتى بلغ إجمالي الإنتاج عام ٢٠٠٠م ٢٩٦٢,٦ مليون برميل، ومتوسط الإنتاج اليومي في نفس العام وصل إلى ٨,٠٩ (انظر جدول رقم ٥ وشكل رقم ٣).

جدول رقم ٥. تطور إنتاج الزيت الخام و متوسط الإنتاج اليومي وتطور إيراداته و أسعاره

السنة (ميلادية)	إجمالي الإنتاج السنوي	متوسط الإنتاج اليومي (مليون برميل)	إيرادات البترول (بليون ريال)	الأسعار (دولار)
١٩٣٨	٠,٥	٠,٠٠١٤	-	-
١٩٥٠	١٩٩,٥	٠,٦	-	-
١٩٧٠	١٣٨٦,٧	٣,٤	٥,٤٦٣	٢,١٣
١٩٧٣	٢٧٧٢,٦	٧,٥	١٦,٠٨٧	٣,١٥
١٩٧٧	٣٣٥٨	٩,٢	٩٣,٥٥٦	١٢,٤
١٩٨٠	٣٦٢٣,٨	٩,٩	٢٨٠,٩٩٣	٢٧,١٧
١٩٨٥	١١٥٨,٨	٣,٢	٦٦,٣٦٨	٢٥,٩٠
١٩٨٨			٦٢,٣٠٩	١٣,٢٣
١٩٩٠	٢٣٣٧,١	٦,٤	١١٦,٧٠٨	٢٠,٦١
١٩٩٥	٢٩٢٨,٥	٨,٠٢	١٠٥,٧٢	١٧,١٧
٢٠٠٠	٢٩٦٢,٦	٨,٠٩	٢١٤,٤٢	٢٦,٧

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.



شكل رقم ٣

ومع تطور الإنتاج تطورت إيرادات البترول ، وإن كانت تختلف نظراً لتفاوت الأسعار واختلافها. فقد بدأت الإيرادات في الزيادة الكبيرة منذ عام ١٩٧٧م (انظر جدول رقم ٥)، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي بلغ متوسط سعر البرميل في هذه الفترة ١٢,٤ دولار للبرميل وكان ذلك ناتجاً عن استخدام البترول كسلاح استراتيجي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م مع إسرائيل. واستمر ارتفاع أسعار النفط وبلغ ذروته عام ١٩٨٢م، حيث بلغ سعر البرميل ٣٤ دولاراً للبرميل وخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية، لذلك كانت الإيرادات تتماشى مع الأسعار وتطوراتها. وبعد هذه المرحلة الهامة والتي تعتبر فترة الطفرة في دول الخليج كلها بدأت مرحلة جديدة في بداية الثمانينيات في ظل حالة الركود التي سادت الدول الغربية وما صاحبها من رغبة في ترشيد الاستهلاك انخفاض سعر البترول ليصل سعره عام ١٩٨٦م إلى ١٢,١٨ دولار

للبرميل، ولكن مع بداية التسعينيات أخذت أسعار البترول في الصعود مرة أخرى، ولكنها لم تصل إلى الأسعار السابقة وبلغ متوسط سعر البترول عام ٢٠٠٠م ٢٦,٧ دولار للبرميل.

٤- قطاع الخدمات والتجارة

يعد هذا القطاع من أوائل القطاعات التي نمت وازدهرت إلى جانب موارد البترول، نظراً لربحية هذه القطاعات وقلة مخاطر الاستثمار بها، لذا كانت بداية دخول القطاع الخاص في الاستثمار والأعمال منصباً على هذا القطاع لما يتميز به من خصائص. وقد توجهت رؤوس الأموال الخاصة بقدر لا بأس به ساعد في ذلك تزايد الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية على المشاريع الإنمائية الأساسية لبناء القاعدة التحتية، وبالتالي الحاجة إلى تطوير الفعاليات التجارية والخدمية لسد متطلباتها من السلع والمواد التي تحتاجها في عملياتها الاقتصادية والإنتاجية. كما أن زيادة النفقات الحكومية قد ساهم في رفع دخول المواطنين وبالتالي زاد الطلب الاستهلاكي العائلي على السلع والخدمات.

وقد زادت الأهمية النسبية لقطاع التجارة والخدمات بنسبة ١٣٪ عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ ارتفع إلى ٢١٪ عام ١٤٠٢/٤٠١هـ.

أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي بنوعيه الخاص والعام، فقد تطور تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم الطلب الكلي من ٣٣,٩٥٠ مليار عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ (٢٤,٢٥٪ من الناتج المحلي) إلى ٢٥٥,٠٤٠ مليار ريال عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ (٤٨,٨٪ من الناتج المحلي). وكان الاستهلاك الخاص يشكل ١٣٪ من الناتج المحلي، ثم ٢٤,٢٪ في هاتين الفترتين على التوالي. وقد بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك حوالي ٤٧٢٦ ريالاً في بداية الفترة ليصل إلى ٢١٠٧٧ ريالاً في نهاية الفترة.

وساهم ارتفاع الطلب الاستهلاكي في تدوير عجلة النشاط الاقتصادي وازدياد حصة التجارة والخدمات والكميات المستوردة من مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والوسيلة

والاستثمارية زيادة ملحوظة، وصاحبها ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل مما زاد من التكلفة المحلية وأثر سلباً بالاعتماد على الاستيراد لسد الحاجات الاستهلاكية.

٥- قطاع الصناعة

- اقتضرت الصناعة في بداية الفترة من (١٣٩٤/١٣٩٥ - ١٤٠١/١٤٠٢هـ) على عمليات تكرير البترول من أجل سد الحاجة المحلية لشركات النفط والسوق المحلية إضافة إلى التصدير.
- بدأت بعض الصناعات في الظهور كصناعة الأسمنت، وكان ذلك من منطلق اهتمام شركات النفط بإنشاء التجهيزات الأساسية لتأمين نقل وشحن النفط الخام المتزايد ومن أجل تأمين قطاع البناء والتشييد.
- جرى التوسع في صناعات تكرير البترول بعد إنشاء شركة بترومين ١٩٦٢م، وهي التي تولت الإشراف على الصناعات الهيدروكربونية حتى تم إنشاء شركة سابك عام ١٩٧٧م، ومنذ ذلك الوقت بدأت المملكة تدخل مرحلة التصنيع بغرض التصدير.
- بالنسبة للصناعات التحويلية كانت مشاريع الهيدروكربونات هي التي تسيطر على مجمل المشاريع الحكومية؛ أما مشاريع القطاع الخاص، فكانت الصناعات الكهربائية هي التي تحتل أكبر نسبة (٣٠٪) من إجمالي المشروعات الخاصة عام ١٤٠٠هـ تليها في الأهمية الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك (٢٠٪)، وتأتي الصناعات الغذائية والمشروبات في المرتبة الثالثة (١٩.٤٪) (وزارة الصناعة والكهرباء - ١٤١٤هـ). أما الصناعات الورقية وصناعة الأخشاب، فتحلت نسبة لا بأس بها من مجموع الصناعات (جدول رقم ٦).

جدول رقم ٦. المشاريع الصناعية القائمة حتى عام ١٤٠٠هـ

القطاع	عدد المشاريع القائمة	من الإجمالي %
الصناعات الغذائية والمشروبات	٥٠١	١٩.٤
الصناعات النسيجية والملابس	٧٥	٣
الصناعات الجلدية	٣٠١	١١.٦
الصناعات الخشبية	١٠٧	٤
الصناعات الورقية والطباعة	١٥٨	٦
صناعة البتروكيماويات والمطاط والبلاستيك	٥٢٠	٢٠
الصناعات الزجاجية والسيراميك	٥٤	٢
الصناعات الإنشائية	٧٢	٣
الصناعات المعدنية والكهربائية والمعدات	٧٦٥	٣٠
صناعات أخرى	٢٨	١
مجموع الصناعات التحويلية	٢٥٨١	١٠٠

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٤هـ، ١٣٦.

مدى كفاية الإنتاج الصناعي للاستهلاك المحلي

تتركز المنتجات الصناعية (كما سبق القول) في الصناعات الكهربائية والكيميائية والإنشائية ثم الورقية والأخشاب، ومن خلال المقارنة بين حجم إنتاج هذه المنتجات وحجم صادراتها و وارداتها نجد أن الاستهلاك المحلي يستوعب ١٠٠٪ من الإنتاج الصناعي، ويحتاج إلى أكثر من ذلك يتم توفيره من خلال الاستيراد من الخارج. ومن تتبع الأرقام في جدول رقم ٧ يتضح أن واردات المملكة من هذه السلع الصناعية تفوق صادراتها بمراحل، كما أن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى ٤٠٪ من الطلب المحلي وتعوض هذه الفجوة من خلال الاستيراد. وقد بلغ حجم الفجوة بين الاستهلاك والناتج المحلي من السلع الصناعية ٣٤.٢٧٠ مليار ريال عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (وزارة التخطيط ١٣٩٠/١٤٠٢هـ).

جدول رقم ٧. قيم الاستهلاك المحلي والواردات من السلع الصناعية للمملكة للفترة من عام ١٣٩٥/١٣٩٤ -

١٤٠٢/١٤٠١هـ

البنـد	١٣٩٥/١٣٩٤هـ		١٤٠٠/١٣٩٩هـ		١٤٠٢/١٤٠١هـ	
	القيم	%	القيم	%	القيم	%
قيم الإنتاج المحلي من السلع الصناعية	٢٩٤٦٠	٥٠	٧٧١٨١	٥٠	٨٩٤٠٤	٥١
قيم الإنتاج المحلي من المنتجات النفطية المكررة	٢٣٠٦٤	٣٩	٥١٣١٣	٣٣	٥٣٠٤٠	٣٠
قيم الإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية الأخرى	٦٣٩٦	١١	٢٥٨٦٨	١٧	٣٢٣٦٤	١٩
الإجمالي	٥٨٩٢٠		١٥٤٣٦٢		١٧٤٨٠٨	
الاستيراد من السلع الصناعية	١٤٨٢٣	٤٠,٢٩	١٠٠٣٥٠	٦٣,٦٦	١٣٩٣٣٥	٦٦,٦٤
الصادرات من السلع الصناعية	٧٤٩٤	٢٠,٣٧	١٩٩٠٧	١٢,٦٣	١٩٦٦١	٩,٤
الاستهلاك المحلي من السلع الصناعية	٣٦٧٨٩	١٠٠	١٥٧٦٢٤	١٠٠	٢٠٩٠٧٨	١٠٠
الفرق بين الإنتاج والاستهلاك	٢٢١٣١		٣٢٦٢		٣٤٢٧٠	

المصدر: ١- تم حسابه من واقع بيانات وزارة التخطيط، منجزات خطة التنمية ١٣٩٠ - ١٤٠٩هـ، المملكة العربية السعودية، ٢١٧-٢١٨؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة.

القيمة المضافة للقطاع الصناعي

تعتبر مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة مساهمة بسيطة ومحدودة، وذلك بسبب تركيز معظم الصناعات الحكومية في مجال البترول والبتروكيماويات وقلة الاستثمارات الخاصة في القطاع التصنيعي. لذا كانت القيمة المضافة للصناعات التحويلية لا تتعدى ٦,٧٥٣ مليار ريال خلال الفترة ١٣٩٩/١٤٠٠هـ مقارنة بإجمالي الناتج المحلي في هذا العام والذي بلغ ٥٢٠,٥٨٥ مليار (أي بنسبة ١٪) مقارنة بالقيمة المضافة لقطاع المواصلات ٤٪ والتجارة ٣,٣٪، مما يشير إلى ضآلة ومحدودية القطاع الصناعي في ذلك الوقت (جدول رقم ٨).

جدول رقم ٨. القيمة المضافة والقوى العاملة والإنشائية لكل عامل حسب القطاعات الاقتصادية (عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ)

القطاع	القوى العاملة (ألف عامل)	القيمة المضافة (مليون ريال)	الإنتاجية لكل عامل (ريال)
الزراعة	٥٩٨,٨	٣٢٥٩,٤	٥٤٤٣,٢
الحاجر	٧,٣	١٤٩٧,٥	٢٠٥١٣٧
الصناعات التحويلية	١٠٤,٢	٦٧٥٣,٣	٦٤٨١٠,٩
الماء والكهرباء (المنافع)	٣١,٥	٣٥٠,١	١١١١٤,٣
التشييد	٣٣٠,١	٤٥٩٩٤,٣	١٣٩٣٣٤,٤
التجارة	٣١٠,٦	١٧٤٤٧,١	٥٦١٧,٢
المواصلات	٢١٤,٦	٢٠٢٢٧,٥	٩٤٢٥,٨
المال	٣٤,٨	١٣١٤٤,٢	٣٧٧٧٠,٦,٩
الخدمات الأخرى	٤٨٢,٣	٥٢٥٧,٣	١٠٩٠٠,٥
الحكومة	٣٢١	٢١٠٣٦,٤	٦٥٥٣٤
المجموع الكلي	٢٤٣٥,٢	١٣٤٩٦٧,١	٨٩٥٠٢٤,٢

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥ م، ١٨٤.

٦- قطاع الزراعة

بدأت الزراعة في الوجود على نطاق واسع بدءاً من عام ١٩٧٠ م، وكانت المساحات المزروعة منحصرة في منطقة عسير في الجنوب الغربي، والقطيف والأحساء في المنطقة الشرقية والخرج جنوب الرياض (Arab State of Gulf, 1996). وكانت الزراعة ما زالت تقليدية تتركز في الواحات ومجاري الأودية المنتشرة حيث ينابيع المياه الجوفية في المناطق المذكورة. وكانت مساحات الأرض الزراعية تختلف من عام لآخر نتيجة لعوامل بعضها يتعلق بظروف المناخ، والعامل الآخر ندرة موارد المياه، والثالث يتعلق بالقوى العاملة الزراعية. وكانت المناطق الشمالية تعتمد على مياه أمطار البحر المتوسط؛ أما منطقة عسير والحجاز والمنطقة الغربية فتقع

تحت تأثير الرياح الموسمية الصيفية، وكانت مساحة الأراضي المنزرعة عام ١٩٧١م لا تتعدى ٥٢٥٠٠ هكتار (محمد علي ١٩٨٢م).

وقد بدأت وزارة الزراعة والمياه سلسلة من برامج تشجيع إدخال التكنولوجيا في مجال الزراعة وإنشاء وسائل الري، وإقامة السدود، وتقديم الإعانات للمزارعين والاهتمام بمحصول القمح باعتباره المحصول الغذائي الرئيس. وقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ ٨.٣٢٥ مليار ريال (١٪ من إجمالي الناتج المحلي في نفس العام).

كان القمح أهم المحاصيل الزراعية في ذلك الوقت، وزاد الاهتمام به حتى بلغت إنتاجية، القمح عام ١٩٨١م (١٤٠١/١٤٠٢هـ) ١٠٩ آلاف طن بعد أن كان لا يتجاوز ٢٦ ألف طن عام ١٩٧٩م. وتأتي الحبوب بعد القمح في الأهمية، حيث بلغ إنتاجها ٦ آلاف طن، ثم الخضراوات ٤٦٨ ألف طن، والفواكه ٤٣٢ ألف طن، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية في هذا العام ٧٩.٥٦٣ ألف هكتار، والأراضي البور القابلة للزراعة ١١٣.٤٠٢ ألف هكتار.

أما من حيث الإعانات الزراعية والمقدمة إلى المزارعين من البنك العربي السعودي، فقد بلغت نحو ٣ مليارات ريال في نفس العام (١٤٠١/١٤٠٢هـ) بجانب إعانات وزارة الزراعة والمياه والتي بلغت ٣.٥ مليار ريال. (البنك الزراعي ١٩٩٨م).

حجم الفجوة الغذائية

بلغت قيمة واردات المملكة من المواد الغذائية عام ١٩٨١م ١٧.٢٧٦ مليار ريال بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٢٢.٢٪ في نفس العام، بينما قيمة إنتاجها بلغت نحو ٦.٧٤٠ مليار ريال، أي ما يمثل نحو ٣٣٪ من إجمالي الواردات، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك المحلي في تلك الفترة.

٧- الميزان التجاري

- شكلت الصادرات والواردات نسبة كبيرة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٣٩٤/١٣٩٥ - ١٤٠١/١٤٠٢ هـ ، فكانت تمثل ٨٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في بداية هذه الفترة تراجعت لتشكّل ٧٥٪ في نهاية الفترة. وقد ارتفعت قيم الصادرات والواردات من ١١٩,٢٣٥ مليار ريال في بداية الفترة إلى ٤٢٥, ٣٩٠ مليار في السنة الأخيرة من هذه الفترة، مما يدل على ارتفاع حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي. ويشير أيضا إلى مدى اعتماد الواردات والصادرات على إنتاج وإيرادات النفط ، حيث إنها تتقلب كميا ونوعيا وفقا لتقلب كميات وقيم تصدير النفط الخام (جدول رقم ٩).

- بلغت قيم الصادرات ٢٧١,٠٩٠ مليار ريال عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ، ويمثل النفط ٩٢,٧٥٥٪ من الإجمالي. أما الصادرات الصناعية والمنتجات الأخرى ، فلم يتجاوز ٧,٢٥٥٪ من الإجمالي في نفس العام علما بأن نحو ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي المصدر عبارة عن منتجات بترولية مكررة (مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٠/١٩٨٠ م).

- بلغت قيم الواردات ١١٩,٣٣٥ مليار ريال في عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ، وكانت معظم الواردات تتركز في السلع الجاهزة المصنعة بأنواعها سواء الاستهلاكية أو الوسيطة أو الرأسمالية تصدرها السلع الرأسمالية (تمثل نحو ٦٢,٢٪) ، يليها السلع الاستهلاكية ٢٩٪ ، ثم السلع الوسيطة وهي تمثل ٨,٥٪ من إجمالي الواردات. وتشير البيانات إلى مدى اعتماد السوق المحلي على الأسواق العالمية في سد الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والصناعية والرأسمالية. وقد اتسعت قيم الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في هذه الفترة كضرورة لتنفيذ المشاريع خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة.

جدول رقم ٩. قيم صادرات وواردات المملكة خلال الفترة (١٣٩٥/٩٤ - ١٤٠١/١٤٠٢هـ) (مليون ريال).

البنـد	١٣٩٥/١٣٩٤هـ		١٤٠٠/١٣٩٩هـ		١٤٠٢/١٤٠١هـ	
	القيم	%	القيم	%	القيم	%
إجمالي الصادرات :	١٠٤٤١٢	١٠٠	٣٦٢٨٨٦	١٠٠	٢٧١٠٩٠	١٠٠
صادرات النفط الخام	٩٦٩١٨	٩٢,٨٢	٣٤٢٩٧٩	٩٤,٥١	٢٥١٤٢٩	٩٢,٧٥
الصادرات الصناعية الأخرى منها تكرير	٧٤٩٤	٧,١٨	١٩٩٠٧	٥,٤٩	١٩٦٦١	٧,٢٥
المنتجات البترولية	٦٧٥٦	٦,٤٧	١٦٨٨٦	٤,٦٥	١٦٣٧٧	٦,٠٤
إجمالي الواردات	١٤٨٢٣	١٠٠	١٠٠٣٥٠	١٠٠	١١٩٣٣٥	١٠٠
الواردات الاستهلاكية	٤٣٩٥	٢٩,٦٥	٢٦٨٩٩	٢٦,٨٠	٣٤٨٥٧	٢٩,٣
الواردات الوسيطة	٣٩٦٦	٢٦,٧٦	٣١٤٠١	٣١,٢٩	١٠٢٤٢	٨,٥
الواردات الرأسمالية	٦٤٦٢	٤٣,٥٩	٤٢٠٥٠	٤١,٩١	٧٤٢٣٦	٦٢,٢

المصدر : الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ٧٠-١٩٨٠م مجلس التعاون لدول الخليج العربي، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٠٤، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية.

٨- هيكل القوى العاملة

اعتمدت المملكة خلال تلك الفترة اعتمادا كبيرا على الخبرات والأيدي العاملة الفنية الأجنبية، وكذا الشركات متعددة الجنسيات في تنفيذ وإدارة المشاريع التنموية نظرا لمحدودية القوى العاملة السعودية في هذا الوقت (خاصة العمالة الماهرة) ومحدودية خريجي الجامعات المؤهلين لتولي المناصب الإدارية والفنية. وهذا يعني أن جزءا لا بأس به من الدخل كان يتم تحويله للخارج في شكل أجور ورواتب وأرباح مقابل الخدمات التي تحصل عليها المملكة. وبعد استعراضنا للاقتصاد السعودي قبل عشرين عاما، أي قبل تولي خادم الحرمين الشريفين لمقاليده الحكم، تنتقل إلى مرحلة أخرى توضح الإسهامات والإنجازات في القطاعات الإنتاجية المختلفة والتي تحققت في عهد الملك فهد.

وهذه القطاعات هي قطاع الصناعة في الفصل الثالث، وقطاع الزراعة في الفصل الرابع، ثم قطاع الخدمات المصرفية، والذي يشمل الخدمات المصرفية في البنوك التجارية، ومؤسسة

النقد العربي السعودي، والبنوك المتخصصة، وذلك في الفصل الخامس. أما الفصل السادس، فسيركز على باقي الخدمات والتي تتمثل في قطاعات الصحة، والنقل، والاتصالات، والبريد، وقطاع التعليم وقطاع الكهرباء. ثم نختم الكتاب بالفصل السابع وفيه نتطرق إلى أهمية خطط التنمية الاقتصادية وتوضيح آثار خطط التنمية الاقتصادية خلال العشرين عاماً الأخيرة ومدى مساهمتها في تحقيق برامج التنمية والأهداف التي سعت إليها الدولة.

**الإسهامات والإنجازات في
قطاع الصناعة خلال
الفترة (١٤٠١ - ١٤٢١هـ)**

- سياسة التصنيع في المملكة
- استراتيجية التصنيع في المملكة • هيكل
- الصناعة السعودية • مساهمة قطاع
- الصناعة في التجارة الخارجية

لقد حققت المملكة العربية السعودية قفزة هائلة في مجال التصنيع لأنها أدركت أن الصناعة هي خيار المستقبل بالنسبة لها مقارنة بالبدائل الأخرى. وتشير الأرقام المبدئية إلى حجم الإنجاز الضخم في هذا القطاع الحيوي، فقد بلغ حجم الاستثمارات الصناعية عام ٢٠٠٠م نحو ٢٤٠ مليار ريال، وفي نفس العام بلغ الإنتاج الصناعي ٨٠ مليار ريال، في حين كانت قيمة الصادرات الصناعية تبلغ ٢٥ مليار ريال شاملة منتجات سابل من الصناعات البتروكيماوية. كما بلغ عدد المصانع ٣٣٠٠ مصنع، ولعل ما ساعد على ازدهار الصناعة السعودية في وقت قياسي الدعم الكبير الذي وفرتة حكومة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء المدن الصناعية بكامل مرافقها، كالمدينتين الصناعيتين النموذجيتين في الجبيل وينبع، وتقديم القروض الميسرة عبر صندوق التنمية الصناعية.

وقد أعطى التطور الهائل في القطاع الصناعي قوة للاقتصاد الوطني كما ساهم في منح فرص عمل للشباب في مجال حيوي، خاصة وأن السوق السعودية تشكل نحو ٧٠٪ من السوق الخليجية. لذا فإن تشجيع الصناعة الوطنية يؤمن احتياجات هذه السوق ويوفر فرص العمل لأبناء المواطنين. وقد بلغ معدل النمو في القطاع الصناعي خلال فترة العشرين عاماً ٨٣٠٪. وقد أدرجت الخطة الخمسية السابعة ١٤٢٠/١٤٢٥ هـ أهمية تنويع مصادر الدخل من خلال تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيس للدخل، والاستمرار في إحداث تغييرات حقيقية في البنية الاقتصادية بالتحرك نحو تنويع القاعدة الإنتاجية والتركيز على الصناعة والزراعة وتنمية الثروات المعدنية الأخرى.

ونتناول في هذا الفصل دراسة ما يلي :

- أولاً: سياسة التصنيع في المملكة
- ثانياً: استراتيجية التصنيع في المملكة
- ثالثاً: تطور هيكل الصناعة السعودية
- رابعاً: مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية

أولاً: سياسة التصنيع في المملكة

لقد ركزت السياسة الصناعية في بداية العشرين سنة الماضية على تقديم مجموعة من الحوافز والدعم والحماية للصناعة الوطنية بجانب التركيز على إقامة منتجات صناعية معينة، وخاصة في القطاعات التي تتميز فيها المملكة بميزة نسبية كالصناعات البتروكيمياوية، حيث تتوافر المواد الأولية. ولقد قدمت حكومة خادم الحرمين الشريفين كل التسهيلات والإمكانات إلى القطاع الخاص لكي ينهض ويقوم بدوره في عملية التنمية الصناعية. ويمكن تلخيص أهم السياسات الصناعية على النحو التالي:

١- تقديم الدعم والحماية للصناعة الوطنية

إدراكاً من الدولة لأهمية دعم ومساندة قطاع الصناعة وخاصة عند إنشاء القاعدة الصناعية، صدر قانون حماية وتشجيع الصناعات الوطنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م والذي بموجبه حددت الدولة معالم المشروع الصناعي والامتيازات المقدمة له وفقاً لهذا القانون، وتشمل الإعفاءات الجمركية للأدوات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار المستوردة للمؤسسات الصناعية الجديدة، وتشمل كذلك التوسعات التي تحدث على المؤسسات القائمة بالفعل وكذلك المواد الخام نصف المصنعة بشرط ألا يكون لها مثيل قائم وكاف لسد حاجة السوق المحلي.

بالإضافة إلى الرسوم الجمركية، فقد تم تقديم الأرض بإيجار اسمي للمؤسسة الصناعية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٩٨٣م) وتقديم مساكن للعمال والموظفين، كما تشمل أوجه الدعم فرض الحماية الجمركية على المستوردات من نفس السلع الصناعية المنتجة محلياً أو تقييد هذه الواردات بالإضافة إلى تقديم المساعدات في مجال الدراسات والتشغيل، وإقامة التجهيزات الأساسية في المناطق الصناعية، وتدريب الأيدي العاملة، وتقديم إعانات خاصة لذلك إلى جانب تفضيل المنتجات السعودية في المشتريات الحكومية.

٢- إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة

اتجهت الدولة نحو إقامة الصناعات الثقيلة التي تتوافر مواردها الأولية محلياً كوسيلة لاستقلال هذه الموارد، خصوصاً بعد المسوحات الميدانية التي أثبتت وجود كميات من المعادن بكميات تجارية في المملكة (قبرصي وآخرون ١٩٨٣م). كما اتجهت إلى إنشاء بنية صناعية تخدم الصناعات الأخرى خاصة صناعات القطاع الخاص لكونها مشاريع ضخمة تحتاج إلى عدد كبير من الخبرات الفنية والتكنولوجية، وتحتاج لكميات ضخمة من رؤوس الأموال ومدة طويلة من أجل استكمال تأسيساتها الرأسمالية حتى تصبح جاهزة للإنتاج وإعطاء مردودها الاقتصادي كصناعة الحديد والصلب والألومنيوم.

٣- تنمية الصناعات البتروكيماوية

نظراً لوجود احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط الخام في المملكة جعل الحكومة تتجه إلى الصناعات البتروكيماوية نظراً لتوافر موادها الأولية وقد تولت القيام بهذه المشروعات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

٤- الاهتمام بالصناعات التحويلية الأخرى

أصدرت وزارة الصناعة والكهرباء تراخيص لإقامة صناعات عديدة كالصناعات الغذائية والخشبية والهندسية وعربات السكك الحديدية وغيرها لتدعيم الصناعات التحويلية الأخرى وتشجيع القطاع الخاص على الانضمام بدوره إلى هذه الصناعات، خاصة وأن هذه الصناعات ذات أحجام صغيرة ومتوسطة نسبياً وتجد سوقاً جيدة لها محلياً وخليجياً. ولقد تم إنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال وما تبعها من مجمعات صوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي ساهمت بشكل جوهري في تطوير الصناعات الغذائية.

٥- المدن الصناعية

من أهم الحوافز الهامة التي قامت بها الدولة لتدعيم القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص في مجال الصناعة إقامة المدن الصناعية، ومن خلالها قدمت وزارة الصناعة والكهرباء تيسيرات هائلة للمستثمرين في هذه المدن الصناعية، حيث قدمت لهم أرض المشروع بأجور رمزية، فضلاً عن توفير كافة المرافق في هذه المدن.

ومن أهم وأول المدن الصناعية مدينتا الجبيل و ينبع اللتان أنشأتها الهيئة الملكية عام ١٣٧٥هـ / ١٩٧٥م. وقد وفرت كافة التجهيزات الأساسية لهاتين المدينتين، وقد تم إنشاءهما في إطار سعي المملكة نحو توسيع القاعدة الصناعية من خلال استغلال مواردها الهائلة من الطاقة الهيدروكربونية استغلالاً جيداً. وفي نهاية الخطة الثالثة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) كان هناك ١٥

مشروعاً صناعياً في هاتين المدينتين، عشرة منها في الجبيل وخمسة في ينبع. وقد قامت هاتان المدينتان بدور هام وكبير في دعم المشروعات الهيدروكربونية وتطوير إنتاج المملكة من المنتجات البتروكيماوية والتي تحقق فيها المملكة الآن ميزة نسبية عالية.

وقد تتابع إنشاء المدن الصناعية في المملكة والتي تشرف عليها وزارة الصناعة والكهرباء، ويصل مجموع مساحات المدن التي تم تطويرها إلى ٣٦,٥ مليون متر مربع، بالإضافة إلى مساحات جهزت للتوسعات المستقبلية تصل مساحتها إلى حوالي ٥١,٣ مليون متر مربع. وتقوم الوزارة حالياً بإعداد مدن صناعية جديدة في مختلف مدن المملكة منها ما هو تحت التطوير في كل من عسير وحائل والجوف وتبوك ونجران، ومنها ما سيتم تطويره مستقبلاً وذلك في كل من ضباء وعرعر والخرج. وجدول رقم ١٠ يوضح المدن الصناعية في المناطق المختلفة (بدون الجبيل وينبع) بمساحتها وتكلفة إنشائها والتوسعة المتوقعة.

جدول رقم ١٠. المدن الصناعية بالمملكة (١٤٢٠هـ)

المدن الصناعية	المساحة الحالية	التكلفة (مليون ريال)	التوسعة المتوقعة
الرياض	١٣٦٥١	٦٠٣	٥٥٨٦
جدة	٩١٧٢	٤٠٩	١٢٢٤٢
الدمام	٨٥٠٦	٥٥٩	١٩٠٥٧,٣
الأحساء	١٣٠٠	١٥٨,٨	٢٧٠,٤
القصيم	١٣٤٢	١٣٩,٢	١٥٨
مكة المكرمة	٧٥٨	٤٥	٣٣٧٦
المدينة المنورة	١٧٥٠	٣٣	٨١٩٨
المجموع	٣٦٤٧٩	١٩٤٧	٥١٣٢١,٣

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي رقم ٣٧ - ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ٢٣٤.

ولقد قامت هذه المدن بدور هام في التنمية الصناعية من خلال زيادة أعداد المشروعات والمصانع و التوسع في الصناعات المختلفة كالأغذية والمشروبات والمعادن وغيرها.

ثانيا: استراتيجية التصنيع في المملكة

اتبعت المملكة في بدايات عهدها بالصناعة استراتيجية إحلال الواردات حيث اتجهت إلى تصنيع الصناعات الخفيفة (وخاصة القطاع الخاص) لتحل تدريجيا محل المستوردة من الخارج، ووفرت الحماية لمنتجاتها حيث صدر أول نظام لحماية الصناعات المحلية في عام ١٩٦٤م الذي نص على تقديم الحوافز لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في المشاريع الصناعية (بكر ٢٠٠١م). ومع ذلك وفي ظل انتهاجها لاستراتيجية إحلال الواردات لم تفرض سياجا كبيرة من الحماية كنظام الحصص وغيرها على أساس أن اقتصادها يعمل وفقا لآلية السوق وحرية التجارة.

ويمكن اعتبار أن المملكة اتجهت إلى تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير مع بدء الصناعات الثقيلة (كثيفة رأس المال) كالصناعات البتروكيمياوية، وتكرير البترول، والأسمدة، والحديد والصلب وغيرها، وهي صناعات ذات حجم كبير لا يمكن أن تعتمد على السوق المحلية فقط بل تتجه أساسا إلى الأسواق الخارجية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المملكة قد انتهجت الاستراتيجيتين معا (استراتيجية إحلال الواردات وتنمية الصادرات) حيث أثبتت دراسة سابقة (بكر ١٤١٤هـ) أن هناك علاقة سببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي في المملكة، كما أشارت إلى أهمية تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات وخاصة في مجال الصادرات غير النفطية، فكلما زاد الاهتمام بقطاع التصدير تحقق معدلات نمو أعلى للاقتصاد السعودي.

وتهدف التنمية الصناعية التي أقامتها الدولة في عهد خادم الحرمين الشريفين إلى تحقيق ما

يلي:

- أ - تطوير وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحلية سواء البشرية أو الطبيعية أو المالية.
- ب - زيادة مساهمة الناتج الصناعي في تكون الناتج المحلي الإجمالي مع التخفيف التدريجي من روابط الصناعة الخلفية مع القطاع النفطي.
- ج - زيادة قدرة السوق المحلية على إفراز الفرص الاستثمارية.
- د - تحقيق أقصى حد للقيمة المضافة للموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز الطبيعي بإقامة مراحل التصنيع المختلفة للاستفادة من هذه الموارد (المعجل ١٩٨٩م).
- هـ - تطوير القدرات التكنولوجية للاقتصاد الوطني.
- و - نمو القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ثالثاً: هيكل الصناعة السعودية

يقوم الهيكل الصناعي في المملكة على دعامتين أساسيتين هما:

- ١ - قطاع الصناعات الأساسية المستندة على المواد الهيدروكربونية المتوافرة في المملكة.
- ٢ - الصناعات التحويلية للقطاع الخاص.

وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي:

١ - الصناعات الكيماوية

الصناعات الهيدروكربونية

أصبحت المملكة الآن أكبر منتج ومصدر للبتر وكيمياويات في العالم عبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابقاً (القيوز ١٩٩٥م) وتحقيق ذلك خلال العشرين سنة الأخيرة، وقد عهد إلى سابقك تطوير الصناعات الأساسية باستخدام الموارد المعدنية الهيدروكربونية. وتصل منتجات سابقك الآن لأكثر من خمس وثمانين دولة حول العالم. وقد بدأت سابقك في المشاريع المشتركة مع الشركات العالمية في أوروبا واليابان وأمريكا وغيرها (بكر ٢٠٠١م)، ويبلغ إنتاج سابقك نحو ٣٥ مليون طن سنوياً من البتر وكيمياويات والأسمدة والحديد والصلب.

وتنقسم الصناعات الكيماوية إلى الصناعات الكيماوية الأساسية (كالأوكسجينات والعطريات والأولفينات)، ثم الكيماويات الوسيطة التي تتحلل في وسيطات النسيج، والغازات الصناعية، والمواد الكاوية، وهي تمثل مدخلات إنتاجية لكثير من الصناعات؛ أما القسم الثالث فهو البولمرات كالبولي إيثيلين والفينيل والبولي كلوريد وهي تمثل اللدائن الحرارية. ويبلغ عدد المصانع والوحدات الإنتاجية التي تعمل في هذا المجال ٦٦٢ مصنعاً عام ١٩٩٩م بإجمالي تمويل يصل إلى ١٥.٢ مليار ريال (٦٥٪ من إجمالي الصناعات التحويلية) ويبلغ عدد عامليها ٧٠٦٤٠ عاملاً (٢٤٪ من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية).

دور الصناعات الكيماوية في النشاط الاقتصادي للمملكة

- قامت هذه الصناعات بدور رائد في مجال التصنيع وساهمت في الاستفادة من الطاقة الكربونية ومكونات البترول المتوافرة في المملكة.
- تعتبر الصناعات الكيماوية المصدر الأساسي للصادرات الصناعية فتصل صادراتها إلى ٢٦.٩٪ من إجمالي صادرات المملكة من الصناعات التحويلية وقد ارتفعت صادراتها من ١٠٥.٥ مليون ريال عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ، ثم ٩٦٧٠ مليون ريال عام ١٤١٧هـ، أي بزيادة قدرها أكثر من ٩٠٪ خلال هذه الفترة، وتزايدت لتصل إلى ٩٩٦١ مليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ.
- اجتذبت هذه الصناعات الاستثمارات الأجنبية من خلال مشاركتها في الشركات العالمية. وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذه الصناعات نحو ٢٠ مليون ريال حتى عام ١٩٩٩م (سابق ١٩٩٩م).
- ساهمت هذه الصناعات بدور كبير في توفير فرص عمل للمواطنين (على الرغم من انتهاجها أسلوباً إنتاجياً كثيف رأس المال) بلغت حوالي ١٦ ألف فرصة عمل للسعوديين، وما زالت هذه الصناعات تتجه إلى سعودة الوظائف ١٠٪، حيث بلغت نسبة السعودة الحالية أكثر

من ٧٠٪، وتستوعب هذه الصناعة نحو ٢٣٪ من إجمالي الأيدي العاملة عام ١٩٩٨م (وزارة الصناعة والكهرباء ١٤١٩هـ).

- تتجه الدولة نحو توسيع نطاق إنتاج البتروكيماويات، فقد أبرمت شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيما) اتفاقاً مع مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية للحصول على قروض لتمويل جزء من برنامج التوسعة الذي يمثل إقامة وحدة جديدة لإنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة بطاقة ٢١٨ ألف طن ووحدة تكسير لإنتاج الإيثيلين بطاقة ٧٠٠ ألف طن سنوياً، وبدأ تنفيذ هذه المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٠م (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٩م).

- ساهمت هذه الصناعات في تنوع مصادر الدخل وإيجاد بدائل اقتصادية بخلاف إنتاج النفط، ويمثل إنتاجها ما بين ٥٠ إلى ٧٠٪ من إجمالي الناتج الصناعي وتستأثر هذه الصناعات بحوالي ٦٧٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية (المؤسسة العربية للضمان الاستشاري ١٩٩٩م).

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التطورات التكنولوجية.

نظراً لاتساع حجم المصانع التي تعمل في مجال البتروكيماويات لذا فهي قد استفادت من وفورات الحجم اقتصادياً.

تم إنشاء بعض الشركات ذات العلاقة بشركة سابك فشركة سابك تمتلك ستة عشر مجعماً صناعياً في كل من الجبيل وينبع وجدة والدمام، منها عشرة مجمعات بتروكيماوية وثلاثة مجمعات لإنتاج الأسمنت، وآخران لإنتاج أسياخ وقضبان التسليح الصلب. كما تعتبر سابك رمزاً من رموز التكامل الخليجي، حيث تساهم في رؤوس أموال شركات صناعية وتسويقية برأسمال خليجي مشترك. فهي تساهم بـ ٢٠٪ في كل من شركة ألومنيوم البحرين (ألبا)، وشركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (جارمكو)، ونسبة ٢٥,٧٪ في الشركة البحرينية السعودية لتسويق الألومنيوم

(بالكو)، كما تمتلك ثلث شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)، ونسبة ٢٠٪ في شركة الخليج المتحدة للتصنيع (وزارة التخطيط ١٤٢٠هـ).

٢- صناعة الأسمت

لهذه الصناعة أهمية خاصة ترجع إلى عدة اعتبارات، فهي مادة أساسية لصناعة التشييد بفروعها المختلفة، سواء للمباني أو المطارات أو الموانئ والطرق وغيرها، كما تتوافر مقومات الصناعة ومواردها الأولية في المملكة، وهي بهذا تسهم في توفير مكون هام من مكونات تنفيذ المشاريع المحلية وفي دعم الصادرات وزيادة تشغيل العمالة. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للدول العربية ككل ١٢٤,٧ مليون طن سنوياً عام ١٩٩٦م، ويبلغ الاستهلاك نحو ٨٨,٦ مليون طن. ويبلغ إجمالي إنتاج المملكة من الأسمت عام ١٩٩٤م نحو ١٧,٠١٢ مليون طن يمثل إنتاج سبع شركات للأسمت في المملكة هي: أسمت اليمامة، وأسمت السعودية، والأسمدة العربية المحدودة، وأسمت القصيم، وأسمت ينبع، وأسمت المنطقة الجنوبية، وأسمت الشرقية. ثم أنشئت شركة أسمت تبوك التي بدأت إنتاجها في أكتوبر ١٩٩٨م، فأصبحت ثمان شركات عام ٢٠٠٠/١٩٩٩م. وبلغ إنتاج الأسمت في المملكة عام ١٩٩٨م نحو ١٥,٧ مليون طن بزيادة قدرها ١,٤٪ عن عام ١٩٩٧م، ارتفع إلى ١٦,٥ مليون طن عام ١٩٩٩م بزيادة قدرها ٤,٤٥ عن العام السابق. وبلغ الاستهلاك المحلي منها ١٣,٨ مليون طن، ويبلغ إجمالي صادراتها ١,٨ مليون طن (١١,٤٪) من الإجمالي.

ولقد زاد الاستهلاك المحلي إلى ١٤,٧ مليون طن عام ٢٠٠٠م (٨٩,٣٪ من إجمالي الإنتاج)، وفي نفس العام انخفضت الصادرات إلى ١,٦ مليون طن نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي.

٣- صناعة الحديد و الصلب

تعتبر من أهم الصناعات المعدنية وهي تلعب دوراً هاماً في كثير من الصناعات التحويلية وخاصة في المجال العمراني. وأهم الشركات التي تنتج الحديد والصلب هي شركة "حديد" المقامة في الجبيل وشركة "صلب" المملوكة لها ، وتوفر هذه الصناعة للسوق المحلي أسياخ وقضبان التسليح اللازمة لصناعة البناء و التشييد وتوفر أيضاً الأنابيب والخزانات والحاويات وصهاريج النقل والإنشاءات الحديدية والمستودعات والأثاث المعدني وتمديدات التكييف ومسطحات الصلب. وقد تفوق الحديد السعودي علي نظيره المستورد في كثير من المشاريع العمرانية الكبيرة كالأنفاق والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية من الحديد والصلب ٣١٨٠ طناً مترياً حتى عام ٢٠٠٠م.

دور صناعة الحديد و الصلب في النشاط الاقتصادي

- قامت هذه الصناعة بدور كبير في النهضة العمرانية من خلال ما وفرته من منتجات الحديد اللازمة للبناء و التشييد.
- يتجه إنتاج المملكة من الحديد و الصلب إلى الأسواق المجاورة كدول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسنغافورة. وقد بلغت صادرات المملكة من المنتجات المعدنية والهندسية ٤٧٥٢ مليون ريال عام ١٤١٧هـ (٤٩,١٪) من إجمالي الصناعات التحويلية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٩م).
- نظراً لأن منطقة الخليج تستورد سنوياً ٢,٥ مليون طن متري من مسطحات الصلب ، فإن ذلك يتيح لقطاع المعادن في المملكة مجالاً للوفاء بهذه المتطلبات.
- تساهم هذه الصناعة في توفير العمالة حيث تحتاج لعدد كبير من العمالة.
- يمتد نشاط سابل في مجال الحديد و الصلب خارج المملكة حيث تمتلك ٣٥٪ في مشروع يقام في جمهورية مصر العربية يتوقع دخوله في الإنتاج عام ٢٠٠١م بطاقة سنوية ٥٠٠ ألف طن

يزود هذا المشروع مصنع الدرفلة التابع لسابك في جده بحوالي ١٥٠ ألف طن متري (اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي ١٤١٨هـ).

٤ - صناعة الأسمدة الكيماوية

تقوم شركات الأسمدة في المملكة، وعلى رأسها شركة سابك، بإنتاج العديد من أصناف الأسمدة، مثل الأسمدة النتروجينية كالأمونيا و اليوريا العادية الحبيبية، والأسمدة المركبة والأسمدة الفوسفاتية و السائلة.

ولقد أصبحت المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم المنتجة للأسمدة الكيماوية وتبلغ الطاقة الإنتاجية لسابك من هذه الأسمدة ٥٥٤٢ ألف طن متري عام ٢٠٠٠م، وتمثل مبيعات الأسمدة الكيماوية ١٦٪ من إجمالي سابك ١٤١٨/١٤١٩هـ.

وقد تأثر إنتاج وحدات الأسمدة بأوضاع السوق العالمية، خاصة الأسواق الآسيوية، جراء الأزمة المالية التي أصابتها، وتأثر توقف الصين عن استيراد الأسمدة منذ عام ١٩٩٧م وتقلص واردات الهند وهما من أكبر الدول في مجال استيراد الأسمدة (تمثل واردات الدولتين ٦٠٪ من إجمالي سوق اليوريا العالمية). ومع ذلك، فقد حافظت مجموعات إنتاج الأسمدة في المملكة علي مركزها في الأسواق الأساسية وخاصة سابك بالنسبة لأسواقها في المملكة والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. كما عززت سابك مواقع أسواقها في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأفريقيا والفلبين وغيرها. وتبلغ الطاقة السنوية لإنتاج سابك ٤ مليون طن يستهلك منها محليا ٢٠٪، أي حوالي ٦٠٠ ألف طن من اليوريا والأسمدة المرطبة والفوسفاتية بصورة أساسية. كما تشهد الأسمدة النتروجينية توسعا في المملكة من خلال مجمع سافكو بالجبيل الذي أنشئ عام ١٩٩٩م بطاقة سنوية ٥٠٠ ألف طن أمونيا، و ٦٠٠ طن يوريا حبيبية لتعزيز دور اليوريا في الإنتاج والتسويق والشحن والتوزيع.

وتعد المملكة في قائمة الدول المنتجة لليوريا بعد روسيا ، وتأتي أندونيسيا في المرتبة الثامنة (مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٩٩م).

دور صناعة الأسمدة في النشاط الاقتصادي

- ساهمت هذه الصناعة بدور كبير وملحوس في مجال الزراعة و الأمن الغذائي ، فقد شاركت في تحويل الصحراء إلى أرض خضراء.
- إلى جانب دورها المحلي ، فقد أصبحت من ضمن الصناعات التصديرية ومصدراً للدخل، حيث تصدر المملكة الأسمدة إلى آسيا وأمريكا وأستراليا وأفريقيا والفلبين.
- ساهمت الجهود المبذولة في هذه الصناعة في فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها.

٥- الصناعات التحويلية الأخرى

قامت الصناعات التحويلية التابعة للقطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق المحلي بدلا من الاستيراد. وتقوم غالبيتها بإنتاج سلع معمرة وغير معمرة. وأهم هذه الصناعات :

أ- الصناعات الغذائية و المشروبات

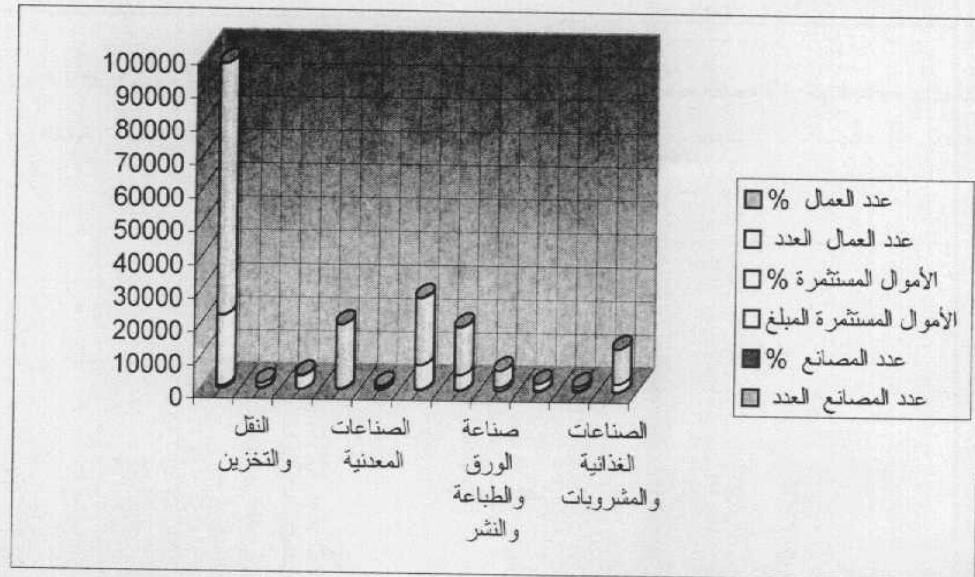
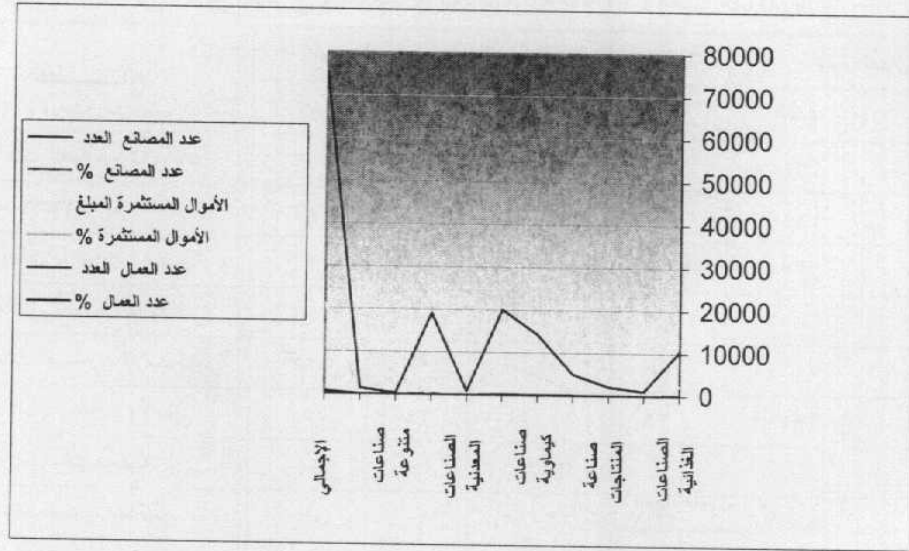
اهتمت دول الخليج بتطوير هذه الصناعة كإحدى الوسائل للعمل علي سد الفجوة الغذائية (مهدي سبتمبر ١٩٩٥م). وتمثل هذه الصناعة أهمية كبرى في معظم الدول العربية لارتباطها بتصنيع المنتجات الزراعية المحلية في أغلب الأحيان ، وهي تمثل ١٩٪ في السعودية من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية ٢٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية (الدار السعودية للخدمات الاستشارية ١٤٢١هـ). ويقدر متوسط إنتاجية المنشأة في الصناعات الغذائية في المملكة ٣٦٧٠ دولاراً. وأهم الصناعات الغذائية في المملكة تتمثل في صناعة الأغذية والمعلبات والتبغ والمشروبات ، وتساهم هذه الصناعة بنحو ٨.١٪ من إجمالي مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي ، وهي تصدر قائمة الصناعات التحويلية غير الأساسية من

حيث مساهمتها في الناتج المحلي. وتبلغ قيمة صادرات هذه الصناعة بالإضافة إلى صادرات بعض المنتجات الزراعية ١٧٦٨ مليون ريال عام ١٩٩٩م (٨٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية عام ١٩٩٩م). ومع ذلك، فقد بلغت واردات المواد الغذائية ٨,٧ مليار ريال في نفس العام (المركز الثاني بالنسبة للواردات). ويوجد حوالي ٥٢٧ مصنعا في المملكة تعمل في مجال صناعة المواد الغذائية والمشروبات من إجمالي ٤٠٠٥ مصانع تعمل بالمملكة عام ١٤٢٢هـ (١٣٪ من الإجمالي)، يعمل في هذه المصانع الغذائية ٤٣٤١٥ عاملا (١٤,٤٪ من إجمالي العمالة في النشاط الصناعي) (انظر جدول رقم ١١ أ، وشكل رقم ٤ أ، ب).

جدول رقم ١١ أ. تطور الهيكل الصناعي للمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٠هـ (مليون ريال).

القطاع	عدد المصانع		الأموال المستثمرة		عدد العمال	
	العدد	٪	المبلغ	٪	العدد	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٢٧	١٧,٣	٢٣٦٩	١١,٣	١٠٥٦١	١٤
المنسوجات والملابس والجلود	١٢	٢	٥٧٨	٢,٨	١١١٤	١,٥
صناعات المنتجات الخشبية	٢٢	٣	٢٧١	١,٣	٢١٧٦	٢,٩
صناعة الورق والطباعة والنشر	٦٠	٨,٢	١٠٦١	٥	٥٠٤٢	٦,٧
صناعات كيميائية وبلاستيكية	٩٨	١٣,٥	٤٦٩١	٢٢,٢	١٤٣٢٦	١٩
مواد البناء والخزف والصيني	١٩٣	٢٦,٥	٧٤٠٤	٣٥	٢٠١٠٩	٢٦,٧
الصناعات المعدنية	٣	-	٣٦٥	١,٧	٨٣٩	١,١
صناعات معدنية ومكينات	٢٠١	٢٧,٥	٥٩	٠,٣	١٩٢٠٠	٢٥,٥
صناعات متنوعة	-	-	٣٩٩٤	١٨,٩	٢٥٢	٠,٣
النقل والتخزين	١٢	٢	٣٢٣	١,٥	١٧١٥	٢,٣
الإجمالي	٧٢٨	١٠٠	٢١١١٥	١٠٠	٧٥٣٣٤	١٠٠

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، إدارة الإحصاء الصناعي، البيان الإحصائي للمصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي الحماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال.

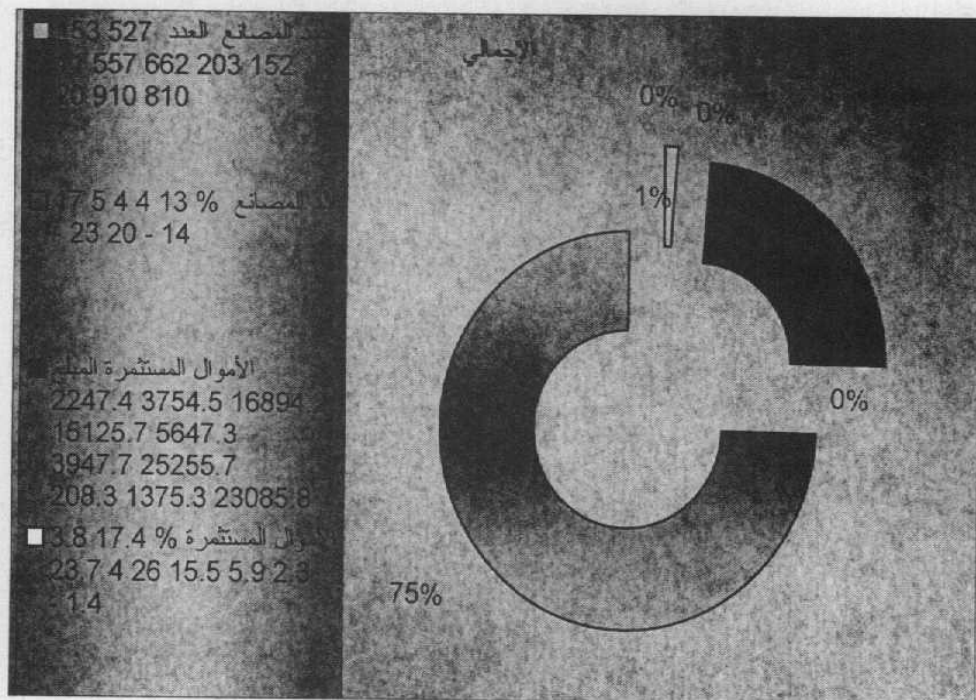
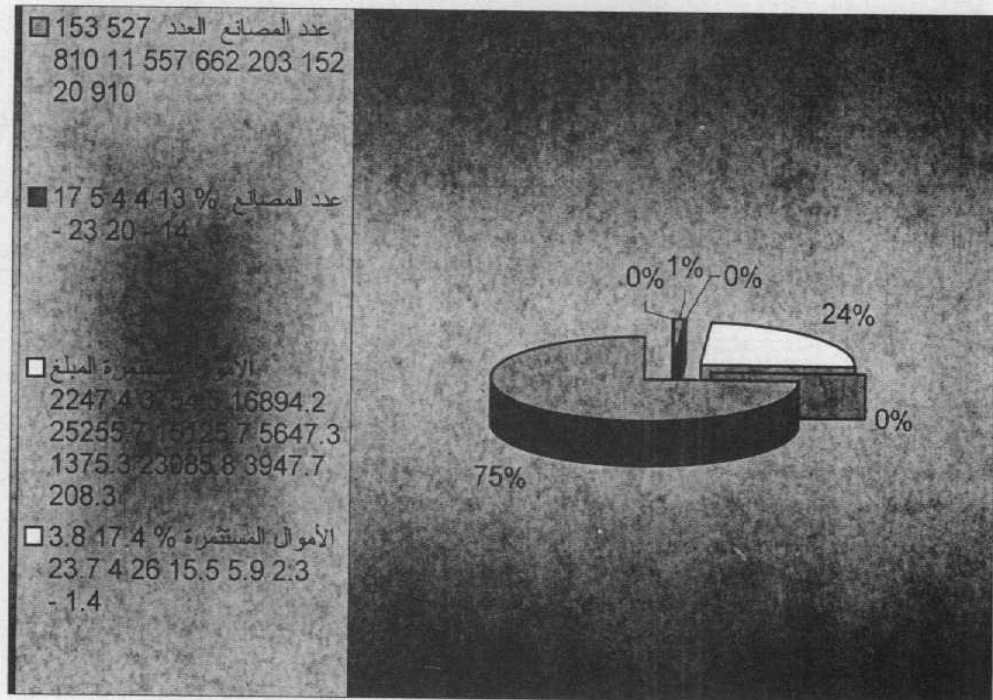


شكل رقم ٤ أ.

جدول رقم (١١ب). تطور الهيكل الصناعي للمملكة العربية السعودية عام ١٤٢٢هـ (مليون ريال)

القطاع	عدد المصانع		الأموال المستثمرة		عدد العمال	
	العدد	%	المبلغ	%	العدد	%
الصناعات الغذائية والمشروبات	٥٢٧	١٣	١٦٨٩٤,٢	١٧,٤	٤٣٤١٥	١٤,٤
المنسوجات والملابس والجلود	١٥٣	٤	٣٧٥٤,٥	٣,٨	١٨٠٧٣	٦
صناعات المنتجات الخشبية	١٥٢	٤	٢٢٤٧,٤	٢,٣	١٢٥٥٩	٤,٢
صناعة الورق والطباعة والنشر	٢٠٣	٥	٥٦٤٧,٣	٥,٩	١٥٦٢٦	٥,٢
صناعات كيمياوية وبلاستيكية	٦٦٢	١٧	١٥١٢٥,٧	١٥,٥	٧٠٦٤٠	٢٤
مواد البناء والخزف والصيني	٥٥٧	١٤	٢٥٢٥٥,٧	٢٦	٤٩٤٠٩	١٦
الصناعات المعدنية	١١	-	٣٩٤٧,٧	٤	٢٨١٧	١
صناعات معدنية وماكينات	٨١٠	٢٠	٢٣٠٨٥,٨	٢٣,٧	٨٠٢٧٨	٢٧
صناعات متنوعة	٩١٠	٢٣	١٣٧٥,٣	١,٤	٦٩٢٧	٢,٢
النقل والتخزين	٢٠	-	٢٠٨,٣	-	٦٣٠	-
الإجمالي	٤٠٠٥		٩٧٥٤١,٩		٣٠٠٣٧٤	

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، إدارة الإحصاء الصناعي، البيان الإحصائي للمصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي الحماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال.



شكل رقم ٤ ب.

ب - صناعة مواد البناء و الخزف و الصيني

تميل هذه الصناعة إلى استخدام نمط إنتاجي كثيف رأس المال، إذ يقل معدل الكثافة (العمل/رأس المال في هذه الصناعات). وهذه الصناعات تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المصانع التي أقيمت (١٤٪ من إجمالي المصانع في الصناعات كلها) كما تحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي الاستثمارات. وتستوعب نحو ١٦٪ من إجمالي العمالة في كافة القطاعات الصناعية، فقد بلغ حجم المصانع العاملة في هذه الصناعة ٥٧٧ مصنعا عام ١٤٢٢هـ بإجمالي تمويل ٢٥,٢٥ مليار ريال (٢٦٪ من إجمالي تمويل المصانع العاملة في المملكة). وقدرت واردات المملكة من هذه المنتجات عام ٢٠٠٠م بنحو ١,٩٦ مليار ريال.

ج - صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الماكينات

يعمل في هذه الصناعة نحو ٨١٠ مصانع (٢٠٪ من إجمالي المصانع العاملة في النشاط الصناعي)، يبلغ حجم رأس المال المستثمر نحو ٢٣٠٨٥,٨ مليون (٢٣,٧٪ من إجمالي تمويل الصناعة)، كما أنها تستوعب ٢٧٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وتبلغ واردات المملكة من المعادن ومصنوعاتها والآلات والمعدات نحو ٣٥٥٨٩ مليون ريال عام ١٩٩٨م (٤٤٪ من إجمالي الواردات في المملكة).

د - صناعة الورق و الطباعة

يبلغ معامل كثافة العمل / رأس المال في هذه الصناعة ١ : ٣,٢ (أي عامل مقابل ٣,٢ رأس مال) رغم أنها من الصناعات التي يمكنها استخدام النمط كثيف العمل بها. ويبلغ عدد المصانع السعودية التي تعمل علي هذه الصناعة ٢٠٣ مصانع (٥٪ من الإجمالي)، ويبلغ إجمالي تمويلها ٥٦٤٧,٣ مليون ريال (٥,٩٪) من إجمالي التمويل الصناعي وتبلغ واردات المملكة من المواد

المستعملة في صناعة الورق ومصنوعاته نحو ١٦٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٨ م (٢٪ من إجمالي الواردات)، وتستوعب نحو ٥,٢ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي عام ١٤٢٢ هـ.

هـ - صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة و الجلود

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات التي تستخدم العمالة بكثافة . وتستخدم المصانع الموجودة في المملكة نمطاً إنتاجياً يميل إلى تشغيل العمالة (ثلاث عمال لكل ٤ رؤوس مال). ويبلغ إجمالي المصانع العاملة في هذه الصناعة ١٥٣ مصنعا (٤٪ من الإجمالي). ويبلغ متوسط إنتاجية المصنع ٣١٧٣ دولاراً. كما تستوعب ٦٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي.

و - صناعة الخشب و المنتجات الخشبية و الأثاث

تعد هذه الصناعة من الصناعات المستحدثة في المملكة، ويبلغ عدد مصانعها ١٥٢ مصنعا بحجم تمويل ٤، ٢٢٤٧ مليون ريال وتستوعب ١٢٥٥٩ عاملاً (٤.٢٪ من إجمالي العمالة الصناعية). ولكن المملكة تستورد الأخشاب و منتجاتها بنحو ١٤٠٣ مليون ريال (٦٪ من إجمالي الواردات).

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

تمثل الصناعات التحويلية نحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ م، بينما قطاع النفط يمثل ٢٨٪ من الناتج المحلي في نفس العام، و تتراوح مساهمة هذه الصناعات من ٨٪ : ١٣٪ خلال الفترة المذكورة، بينما معدل نموها يتراوح ما بين ٣٪ : ١٠٪ مما يؤكد زيادة إنتاجية هذه الصناعات وتراجع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة خلال الخطط الرابعة والخامسة والسادسة، ولكن مازال قطاع الصناعة يحتاج إلي المزيد من الدعم والنمو. لذا كانت قرارات الدولة الأخيرة في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ م بفتح الباب أمام الاستثمار

الأجنبي في مجال الصناعة من خلال الموافقة علي اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي لفتح مجال الاستثمارات لرأس المال الأجنبي في المجالات المختلفة وخاصة الصناعة من خلال تمتعها بكافة المزايا، وسوف يساهم ذلك في تطور قطاع الصناعة والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتطورة ونمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي واستيعاب مزيد من العمالة الوطنية.

رابعاً: مساهمة قطاع الصناعة في التجارة الخارجية

تبلغ قيم الصادرات الصناعية في المملكة ١,٨٤٨ مليار ريال في بداية عام ١٩٨٤م (١٥٪ من إجمالي الصادرات في نفس العام). وقد تطورت قيم الصادرات الصناعية لتصل إلى ٢٤١٢٥ مليار ريال عام ٢٠٠٠م (١١٪ من إجمالي الصادرات) وتشمل المواد الغذائية المصنعة والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية والآلات الكهربائية. ولا شك أن هذا يعطي انطبعا عن تطور الصناعة خلال فترة العشرين سنة الماضية واتساع نطاق صادراتها في الأسواق الخارجية. ولكن مع ذلك، فما زال المجال طويلاً أمام الصادرات الصناعية نظراً لاتساع واردات المملكة من المنتجات الصناعية، حيث بلغت قيم الواردات الصناعية ٤٥,٥٧٦ مليار ريال (٤٣٪ من إجمالي الواردات عام ١٩٩٩م). وتتمثل أهم هذه الواردات في المنتجات المعدنية ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها، والأحذية والمنتجات الجلدية ومنتجات الخزف والزجاج والآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الطبية وغيرها.

و يتضح من البيانات أن الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعية مازالت كبيرة، ولعل اتجاه المملكة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية من شأنه أن يوسع من دائرة الصناعات المختلفة ليتجه إلى الصناعات التي تحل محل المستوردة، ومن أهمها الآلات والمعدات والأجهزة المختلفة والمنتجات الجلدية ومكملات الصناعات الكيماوية. كما يمكن أن تنجح الاستثمارات إلى صناعات يمكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية مما يرفع من مساهمة هذا القطاع في الصادرات السعودية. إن تنويع مصادر الدخل و تنمية القطاع الصناعي تستلزم تحقيق نمو كبير في الصادرات

الصناعية كما تهدف الخطط الاقتصادية إلى إحداث نمو سنوي في الصادرات الصناعية يبلغ ١٠٪ سنوياً لتصل قيم الصادرات الصناعية إلى ١٦٠ مليار ريال خلال عشر سنوات، فالتصدير هو الخيار الاستراتيجي للمستقبل.

والمنتجات الصناعية تغطي نحو ٥٠٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي من السلع الصناعية، وتنتج صادراتها إلى أكثر من ١٠٠ دولة في العالم (وجداول رقم ١٢ يوضح قيم أهم الصادرات الصناعية خلال الأعوام ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠م).

جدول رقم ١٢. الصادرات السعودية الصناعية حسب النشاط الصناعي (مليون ريال)

الصناعات	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م
الصناعات الغذائية والمشروبات	٤٣٤	٨٠٩	١٣٧٦
المنسوجات والملابس والجلود	٢١١	٧٢٩	٥٦٧
الخشب والمنتجات الخشبية	٧١١	١٢	٣١
الورق والطباعة والنشر	٥١٦	٧٥١	٥٥٣
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٢٥٩٩	١٩٤٥	٣٨٩٥
مواد البناء والخزف والصيني	٤٨٥	٥٠٦	-
الصناعات المعدنية	٢١٢٧	٦٧٨	٩٢٠
المنتجات المعدنية	٢٦٢٥	٣٧٠٨	٢٠٣١
صناعات متنوعة	٤٧٨	٥٦	٤٤
صادرات سابك	١٣٤٩٦	١٤٨٤٠	١٤٧٠٨
الإجمالي	٢٣٦٨٢	٢٤٠٣٤	٢٤١٢٥

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد السادس والثلاثون، ٢٠٠٠م.

ولابد أن نوضح بعض الأرقام ذات الدلالة الهامة والتي تشير إلى مدى اهتمام الدولة بقطاع الصناعة، فقد بلغ حجم الإقراض الصناعي ما يزيد على ٣٠ مليار ريال، كما بلغ إجمالي تكلفة إنشاء المدن الصناعية في السعودية ملياري ريال. ولقد جنى الاقتصاد الوطني من وراء ذلك ثماراً طائلة تثبت أن السياسة الصناعية للدولة سليمة في مفهومها نحو توجيه الدعم الاستثماري الذي يعود بالفائدة المضاعفة على الاقتصاد.

التنمية الزراعية

- مقومات الزراعة في المملكة • الدور الذي قامت به الدولة في عهد خادم الحرمين الشريفين لتحقيق التنمية الزراعية
- التركيب المصنوعي في القطاع الزراعي
- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي • دور الزراعة في التجارة الخارجية • السياسات المستقبلية لقطاع الزراعة السعودي

تحتل الزراعة مكانة اقتصادية متميزة في البنية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء رغم اختلاف خصائص الإنتاج فيما بينها. فالزراعة تعتبر النشاط الاقتصادي التقليدي الذي يساهم في تحقيق وإنجاز البرامج الاقتصادية والاجتماعية، فعندما ينشط القطاع الزراعي ويزدهر يضمن معطيات جيدة لغذاء الدولة ولصادراتها.

والزراعة مكمل للصناعة، فالنمو الصناعي لا بد أن يصاحبه نمو في القطاع الزراعي، فبالنظر إلى تجارب الدول المتقدمة كاليابان فقد نمت الزراعة جنباً إلى جنب مع الصناعة. وكان اهتمام المملكة بالزراعة جزءاً من الطموحات للتحرر من الاعتماد على مورد وحيد قابل للنضوب وتوظيف ريعه في بناء اقتصاد وطني متنوع ومتوازن يفسح للزراعة مكاناً يليق

بدورها المنوط في تحقيق التنمية وللرغبة في تحقيق قدر عال من الاكتفاء الذاتي وتأمين الغذاء وتخفيف اعتماد الدولة على الواردات الغذائية.

وفي هذا الفصل نقف علي تجربة التنمية الزراعية في المملكة في عهد الملك فهد وهي تجربة مميزة تدرس على مستوى العالم. وستعرض لها بالتفصيل و نستعرض هذه التجربة على النحو التالي :

- ١- مقومات الزراعة في المملكة.
- ٢- الدور الذي لعبته الدولة في عهد الملك فهد لتحقيق التنمية الزراعية.
- ٣- التركيب المحصولي للقطاع الزراعي.
- ٤- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.
- ٥- دور قطاع الزراعة في التجارة الخارجية.
- ٦- السياسات المستقبلية لقطاع الزراعة السعودي.

أولاً: مقومات الزراعة في المملكة

هناك بعض العوامل الطبيعية يعتبر توافرها شرطاً أساسياً لقيام الزراعة والنهوض بها في أي منطقة من المناطق مثل توافر المياه بصورة كافية لقيام الزراعة وتوافر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والمناخ المناسب للزراعة (الزوجة ١٩٧٩م).

و نوضح مدي توافر هذه المقومات في المملكة :

١- المياه

تعتمد المملكة على المياه الجوفية ومياه الأمطار نظراً لقلّة مصادر المياه وضخامة المساحة المزروعة. وتحتل المياه الجوفية مركز الأولوية.

٢- الأراضي

تتميز الأراضي في المملكة العربية السعودية بأشكالها التالية :

- ١- هضاب مرتفعة ذات أساس صخري يتركز في وسطها فراغ صحراوي.
- ٢- صحاري تتكون من تلال رملية صفراء يبلغ ارتفاعها في بعض الأحيان عشرات الأمتار وغير ثابتة و متحركة.
- ٣- مناطق الواحات كالقطيف والأحساء ، فهي أراضي خصبة تتألف تربتها من مزيج من التربة الرملية والطينية يتراوح نسيجها بين الخفيف والمتوسط وهي تصلح لزراعة الخضار والفاكهة (الزوجة ١٩٧٩م).
- ٤- الجانب الغربي سلسلة جبال وهضاب يزيد ارتفاعها على ٩٠٠ قدم وتقطع هذه السلسلة ثغرة من جوار المدينة المنورة وتوجد منطقة عالية ارتفاعها ١٨٠٠ متر ويبلغ طولها ١٠٠٠ كيلو متر وعرضها ٨٠-١٢٠ كيلومترا وتمتد جنوبا مخترة عسير.

٣- المناخ

تقع المملكة في أقصى جنوب غرب آسيا بين دائرتي عرض ٣٠ و ٣٢ شمال خط الاستواء في حدود خصائصها المناخية التي أثرت بدورها علي أنماط الاستغلال الزراعي. وتتصف السعودية بمناخ حار ، كما تتعرض لرياح شمالية تهب عليها من البحر المتوسط. ويبلغ المتوسط السنوي للحرارة ٣٥ درجة مئوية في الصيف وترتفع الرطوبة في المنطقة الساحلية خلال السنة وخاصة في جدة (محمد علي ١٩٨٢م).

وتتميز المناطق الداخلية بمناخ قاري حيث تضرب المناطق الشرقية منها رياح شمالية تثير عواصف رملية. وهذا الاختلاف في الحرارة ساعد على تعدد المحاصيل الزراعية وتنوعها واختلاف مواسمها ، فيلاحظ زراعة الشعير والذرة والدخن في الجنوب كما تزرع المحاصيل المعتدلة كالقمح وأشجار الفاكهة في بعض المناطق الشمالية.

من تتبعنا لظروف المناخ وطبيعة الأرض وتوافر المياه ، نجد صعوبة كبيرة في الزراعة في المملكة حيث مستوى الأراضي وتكويناتها الرملية الصفراء وصعوبة المناخ حيث ترتفع درجة الحرارة في مناطق كثيرة وما تثيره من عواصف رملية ، فضلا عن قلة المياه اللازمة للزراعة والاعتماد علي مياه الأمطار والمياه الجوفية المحدودة. ورغم كل الظروف الصعبة التي توحى بصعوبة تنمية هذا القطاع ، إلا أن المملكة قد حققت المعجزة في هذا القطاع وتعتبر تجربتها تجربة رائدة تدرس علي مستوى العالم ، فقد تحولت الصحراء إلى أراضٍ خضراء محققة اكتفاء ذاتيا في القمح بل وتصدره للخارج فضلا عن زيادة إنتاجها من الخضراوات والفواكه. وقد حصلت الدولة في عهد الملك فهد عام ١٩٨٤م على جائزة وشهادة تقدير من منظمة الفاو (منظمة الأمم المتحدة للزراعة و الأغذية) تقديرا على تجربتها الناجحة في الزراعة.

لقد استصلحت الدولة الأراضي الصحراوية القاسية وحولتها إلى جنة خضراء بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل ما بذلته وما تبذله الدولة من جهود جبارة لتنمية القطاع الزراعي جنبا إلى جنب مع القطاعات الأخرى ، بحيث يصبح قطاعاً متطوراً وليس قطاعاً نامياً محدوداً كما في كثير من الدول النامية. فالقطاع الزراعي في المملكة يعد قطاعاً متطوراً يستخدم أحدث التكنولوجيا والأجهزة والمعدات في إنتاجيته.

وفي دراسة لقياس الكفاءة الزراعية في أقطار مجلس التعاون خلال عامي ١٩٨٥ ، ١٩٩٥م وجد أن الكفاءة الزراعية في المملكة كانت ١٠ عام ١٩٨٥م ثم ارتفعت إلى ٤٥ عام ١٩٩٥م ، ووجد أن المملكة قد تجاوزت درجة الميكنة فيها القيمة الحدية للآلات الزراعية مما يشير إلى ارتفاع في القيمة الحدية للميكنة الزراعية ، فقد وصلت درجة الميكنة ٧٤ بعد أن كانت ٦٥ عام ١٩٨٥م ، وهي تعد أعلى دول الخليج في استخدامها للميكنة الزراعية (مجلة التعاون لدول مجلس الخليج العربي ١٩٩٨م).

كما أثبتت دراسة أخرى تميز القطاع الزراعي السعودي بمستوى عالٍ من وفورات الحجم ويسوده قانون تزايد الغلة وترتفع فيه كفاءة رأس المال وينطوي على إمكانيات كبيرة للنمو السريع (منصور ١٩٩٢ م). وتستخدم المملكة أساليب الري بالرش (٦٤٪ من مجموع المساحات المروية)، وبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون في كليات الزراعة ٢٣٧٥ عام ١٩٩٥ م وارتفع إلى ٧٠٧٢ طالباً عام ١٩٩٩ م (وزارة التعليم العالي ١٤٢٠ هـ)، وما ينفق على البحث العلمي في مجال الزراعة يصل إلى أكثر من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر إنتاجية الهكتار في دول الخليج نحو ٤.٦ طن/هكتار كمتوسط خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٥ م في حين لا تتعدى ١.٧ في باقي الدول العربية، و٢.٥ في الدول المتقدمة، مما يشير إلى ارتفاع إنتاجية الهكتار في هذه الدول ومنها السعودية الذي تعد إنتاجية أراضيها أعلى من باقي دول مجلس التعاون، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة رأس المال والآلات للعمالة وللمساحة المزروعة وبسبب استخدام الأسمدة والتقنيات الزراعية المتطورة.

ثانياً : الدور الذي قامت به الدولة في عهد خادم الحرمين الشريفين

لتحقيق التنمية الزراعية

استهدفت خطط التنمية في المملكة رفع الكفاءة وزيادة إنتاج القطاع الزراعي وحسن توزيع واستغلال الموارد الزراعية، سواء موارد المياه أو الأراضي أو الموارد البحرية لتحقيق مستوى مرتفع من الاكتفاء الذاتي.

و لقد قامت الدولة بمجهودات جبارة في عهد خادم الحرمين الشريفين من أجل تحقيق التنمية الزراعية تمثل أهمها فيما يلي :

١- سياسات الدعم المباشر متمثلة في الإعانات والقروض

أ- الإعانات

بدأت الدولة في تقديم الإعانات الزراعية بدءاً من عام ١٤٠٤ هـ (وزارة الزراعة والمياه ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م) وبلغت أعلى مستوى لها عام ١٤٠٥ هـ (١٥٠٧ مليون ريال)، ثم

أخذت في التناقص لتصل إلى ٥٤٥,٩ مليون ريال عام ١٤١٢هـ، ويرجع هذا التناقص إلى تحقيق أهداف التنمية واستقرار الأسعار. وقد بلغت قيم هذه الإعانات ١٩٧ مليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ.

وتقوم وزارة الزراعة والمياه بتقديم إعانات للمزارعين مثل إعانة إنتاج الحبوب كالذرة والدخن وإعانة التمور وإعانة فساتل النخيل، حيث بلغ إجمالي الإعانات التي قدمتها الوزارة خلال الفترة من ١٤١٤-١٤١٨هـ (١٩٩٢-١٩٩٨م) ١٤٧.٥ مليون ريال، وقد حظيت منطقة الرياض بـ ٤٥,١ مليون ريال (٦,٣٠٪ من الإجمالي) تليها حائل ثم القصيم وجازان.

البنك العربي السعودي: هذا بالإضافة إلى الدعم الزراعي المقدم من البنك الزراعي العربي السعودي الذي سهل على المزارعين بمختلف فئاتهم شراء الآلات والمعدات والمكائن ومضخات الري. كما شملت الإعانات المعدات الخاصة بتربية الدواجن وإنتاج الألبان وتكلفة نقل أبقار الحليب المستوردة ذات السلالات الجيدة. ووصل إجمالي ما أنفق على هذه المجالات أكثر من ١٠ مليار ريال خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٣م، وزادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس التالية حيث وصل إجماليها عام ١٩٩٨م إلى ١١.١٢ مليار ريال، وكان النصيب الأكبر لمعدات الري والمكائن والمضخات (٤٢,٥٠٪ تليها الآلات الزراعية ٢٩٪). أما الإعانات المقدمة للأعلاف، فتمثل ٢٦٪ من إجمالي الإعانات.

ب- القروض

قامت الدولة بتقديم القروض جنباً إلى جنب مع الإعانات، وكانت تمنح المواطنين قروضاً بدون فوائد. وقد ركزت الحكومة مع بداية عهد الملك فهد على توسيع نطاق القروض الزراعية لتمتد إلى تمويل استثمارات رأس المال الثابت لكي يتم تشجيع المزارعين على الاستعانة بالميكنة الزراعية وتطوير أساليب الزراعة والنهوض الحقيقي بالزراعة من حيث أساليب التقنية الحديثة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تدخل الدولة بإعطاء تسهيلات و تمويل لتشجيع المزارعين على تطوير الأساليب الزراعية.

ومع بداية خطة التنمية الثالثة استحوذت القروض متوسطة الأجل والتي مدتها عشر سنوات علي الجانب الأكبر من القروض الممنوحة والتي وجهت إلى الاستثمار في رأس المال الثابت مثل الآلات والمعدات الزراعية ومعدات الري، كما استمرت القروض قصيرة المدى التي تهدف إلى تمويل مدخلات الإنتاج والتي لم تتجاوز ١٥٪ من إجمالي القروض. ومن المفترض أن نمو الناتج الزراعي والنهضة الزراعية في المملكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات الدولة فيما يخص الإعانات والقروض المقدمة للمزارعين، ولقد أثبتت ذلك إحدى الدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين الناتج الزراعي وبين الإعانات والقروض الحكومية المقدمة للمزارعين (شغراب ١٤١٨هـ)، وذلك حتى عام ١٤٠٥هـ، ثم أصبح المزارعون وأصحاب المشروعات الزراعية يعتمدون علي مدخراتهم الذاتية ومصادر التمويل الذاتية نتيجة الأرباح الهائلة التي حققوها في البدايات من خلال تدعيم الدولة لهم. وقد تراجعت قيم القروض الزراعية لتصل إلى ٩٠٣ مليون عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ، ١٥٪ منها موجه للمشروعات الزراعية، و١٢.٤٪ لحفر الآبار، و١٨.٥٪ للآلات الزراعية والمكائن، و٧.١٪ للمضخات، و٥.٥٪ لأجهزة الري ثم ٣.٥٪ لقوارب ومعدات صيد الأسماك.

٢- تقديم أسعار تشجيعية للمزارعين وتوزيع أراض بالجمان على المزارعين

قامت الحكومة بشراء بعض المحاصيل كالقمح بأسعار تشجيعية مرتفعة، فضلاً عن توزيع الأراضي الصالحة للزراعة مجاناً علي الأفراد والشركات الراغبة في الاستفادة منها واستغلالها. وقد بلغت مساحة الأراضي التي تم توزيعها بموجب نظام توزيع الأراضي البور ٣ مليون هكتار حتى عام ١٩٩٩ م، كما بلغ عدد الأفراد المستفيدين ٩٢٤٦٧ فرداً بينما عدد المشروعات الزراعية التي تم توزيع الأراضي عليها بلغ ١٨٨١٦ مشروعاً وعدد الشركات ٤٢ شركة زراعية. كما بلغ إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في المملكة ٢٦٣٤٧١ ألف دونم عام ١٩٩٥ م بينما الأراضي المستغلة في الزراعة تصل إلى ١١٩٦١٢ ألف دونم.

ولقد تضاعفت المساحة الزراعية في المملكة عدة مرات عما كانت عليه قبل نحو عقدين من الزمن حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة عام ١٤١٨هـ أكثر من ٤.٨ مليون هكتار فيما ارتفعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي التي يمكن استصلاحها إلى ٥٣ مليون هكتار (وزارة الزراعة ١٤٢٠هـ). وذهبت وزارة الزراعة إلى أن ما حققته المملكة في المجال الزراعي يرجع إلى السياسات التي انتهجتها وتنتهجها الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ويوضح جدول رقم ١٣ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المملكة والأراضي المستعملة للزراعة في المملكة خلال الفترة من ١٩٨٧م إلى ١٩٩٥م.

جدول رقم ١٣. مساحة الأراضي المستعملة في الزراعة والقابلة للزراعة في المملكة خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٧م

السنة (ميلادية)	المساحة الكلية ألف هكتار	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي المستعملة للزراعة
١٩٨٧	٢٢٥٠	١٠٦١٧٧	٧٩٠٣٥٠
١٩٨٨	٢٢٥٠	١٢٤٥١٠	٩٦٠٨٢٧
١٩٨٩	٢٢٥٠	١٢٦٧٤٩	٩٦٨٩٥٠
١٩٩٠	٢٢٥٠	١٥٣٦٥٢	١٤٥٩٢١
١٩٩١	٢٢٥٠	١٦٩٨٣٩	١٥١٨٠٦
١٩٩٢	٢٢٥٠	١٨٠٥١٥	١٥٧٩١٩
١٩٩٣	٢٢٥٠	٢٠٦٩٣٥	١٥٩٠٥٥
١٩٩٤	٢٢٥٠	٢٤٠٦٤٨	١٦٢٣٥٧
١٩٩٥	٢٢٥٠	٢٦٣٤٧١	١٦٩٦١٢

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث عشر، ١٩٩٨م، ٩٣.

٣- الخدمات الزراعية المساعدة

تتمثل سياسة الخدمات الزراعية المساعدة في خدمات الإرشاد الزراعي، والأبحاث الزراعية، وبرامج التدريب والتعليم الزراعي، ومشاريع البنية الأساسية، حيث تقوم وزارة الزراعة والمياه بإمداد المزارعين الجدد بالجديد من المعلومات الزراعية، وطرق الزراعة الحديثة،

وخدمات مقاومة الآفات والحشرات والأمراض، وأيضاً مساعدة المزارعين بحل مشاكلهم من خلال مراكز الأبحاث.

كما شملت الخدمات الزراعية أيضاً برامج مساندة شملت توفير مياه الري مجاناً، وتوفير الوقود والكهرباء بأسعار مدعومة، وعدم فرض رسوم جمركية على واردات المواد الخام والمعدات، والآلات، ومنح إعفاء مؤقت من الضرائب مدته عشر سنوات للأجانب المشاركين في مشاريع زراعية بالمملكة.

٤- سبل توفير المياه للزراعة

بالرغم من قلة المياه في السعودية وصحرائها الشاسعة التي اعتبرها بعض الخبراء غير صالحة للزراعة، إلا أن عزم القيادة على خوض تجربة التنمية الزراعية التي تعد فريدة من نوعها وفق ما أجمع عليه المراقبون الاقتصاديون والمنظمات الزراعية، إلا أن الدولة اتخذت إجراءات واتبعت سياسات من شأنها التغلب على قلة المياه اللازمة للزراعة.

وقد قامت الدولة ببناء السدود، حيث بلغ عدد السدود ٢٠٠ سد تبلغ طاقتها التخزينية أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب (The Cooperation Council 1996) بالإضافة إلى إنشاء مضخات المياه، وإنشاء أعمال الري، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها في الزراعة. وأصبحت المملكة من أكبر منتجي المياه المحلاة، بل واحتلت المركز الأول بين دول العالم في تحلية مياه البحر، فقد وصل إجمالي مياه الشرب اليومية ٦٥٠ مليون جالون ماء مقارنة بـ ٥,١ مليون جالون ماء عام ١٩٧٠ م، وهناك ٢٩ محطة تحلية مياه على البحر الأحمر والخليج العربي تنتج ٤٠٠٠ ميجاوات كهرباء مما خفض تكاليف تحلية المياه. وبلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من المياه المحلاة حوالي ٤٩٪ من إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون عام ١٩٩٥ م ونحو ٦٥٪ عام ١٩٩٩ م (مجلس التعاون لدول الخليج ١٩٩٩ م).

إن تنمية مصادر المياه واستخدام الأساليب التكنولوجية في الزراعة بنطاق واسع أدى إلى توسع الإنتاج من المواد الغذائية وأصبح إنتاج المواد الغذائية يمثل ٤٠٪ من الإنتاج غير البترولي. وهكذا اتضح مدى الدور الكبير الذي قامت وتقوم به الدولة في عهد خادم الحرمين الشريفين لدعم القطاع الزراعي وتنميته وتطويره، والذي كان له أثر كبير وهام في النهضة الزراعية الكبيرة والتي يشهد لها العالم كله.

وقد كان لهذه السياسات نتائج هامة، من أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المحاصيل كالحبوب وأهمها القمح، والذي حققت المملكة اكتفاء ذاتياً في إنتاجه وتوفير مخزون احتياطي ليكفي لدعم الأمن الغذائي للمواطنين، يليها محصول الشعير والذرة. وكذلك الخضراوات التي حققت فيها المملكة اكتفاء ذاتياً في معظمها كالطماطم والبطيخ والبطاطس والبصل الجاف. كما تتمتع بميزة نسبية في إنتاج التمور وزراعة النخيل. كما تحقق اكتفاء ذاتياً بنسبة ٤٥٪ بالنسبة لإنتاج اللحوم، و٦١٪ من إنتاج لحوم الدواجن. كما حققت اكتفاء ذاتياً من الحليب الطازج من عدة سنوات (مجلة القصيم ٢٠٠٠م).

ارتفع نصيب الفرد اليومي من الطاقة بمقدار ١٠٨٧ سعراً حرارياً خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٦م وازداد ليصل إلى ٣١٢٨ سعراً حرارياً خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥م)، كما ارتفع نصيب الفرد اليومي من البروتين من ٨٠.٦ إلى ١٥.٣ جرام، ومن الدهون ارتفع نصيبه من ٧٨.٢ إلى ٢٣.٦ وبذا أصبحت معدلات نصيب الفرد في المملكة تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة.

تساهم المملكة الآن في تصدير الأسماك واللحوم إلى العالم الخارجي بما يبلغ ١٣٠ مليون ريال في الفترة الأخيرة وتشمل اللحوم المصنعة مثل البرجر والفرانكفورتر والسجق والسلامي.

ثالثاً: التركيب اخصولي في القطاع الزراعي

بدءاً من خطة التنمية الثالثة ازداد معدل نمو القطاع الزراعي بالرغم من انخفاض مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وقد تزايدت نسبة مساهمة الزراعة للناتج المحلي الإجمالي من ٤.٨٪ عام

١٤٠٠هـ إلى ١٠.٢ ٪ عام ١٤١٠هـ، ويعكس ذلك النمو السريع لنجاح السياسات الحكومية المتبعة في تطوير القطاع الزراعي.

أهم المحاصيل الزراعية

الجدول رقم ١٤ أ و ب يوضح التركيب المحصولي في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٩ م (بالألف طن).

جدول رقم ١٤ أ. التركيب المحصولي للقطاع الزراعي في المملكة خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٠م

١٩٧٩م	١٩٨٤م	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م	١٩٩٠م	
١٨	١,٣٦	٢,١١٣	٢,٢٥	٢,٦١٩	٣,٢٣٧	٣,٤٢٢	٣,٥٥	قمح محسن
١٢٣	٣٨	٢٢	٤٠	٢٩	٣٠	٣٠	٣٠	قمح محلي
١٨٢	٣٩	٤٧	٤٩	١٢٦	١٣٩	١٤٤	١٨٤	ذرة ودخن
١٣	٢	٤	١٢١	١٥٤	٢٨٥	٣٣٥	٣٧٢	شعير
٢٣٣	٥٠.٩	٥٣٥	٥٣٧	٥٥٣	٥٦٢	٥٢٢	٥١١	بطيخ وشمام
١٩٥	٣٢٩	٣٣١	٣٢٧	٤٢٧	٤٠٠	٣٩٧	٣٨٧	طماطم
٥٧	٧٧	٨٠	٨٣	٨٦	٩٣	٩٨	١٠١	عنب
٣١	١٠	١١	١١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٩	حمضيات
٤٠.٥	٤٥٧	٤٥٦	٤٥٧	٥٠.٢	٥١٤	٥٢٢	٥٢٧	تمور

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية، ١٩٧٠-٢٠٠٠م، ٢٩٠.

جدول رقم ١٤ ب. التركيب المحصولي للقطاع الزراعي في المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٩م

١٩٩٩م	١٩٩٨م	١٩٩٧م	١٩٩٦م	١٩٩٥م	١٩٩٤م	١٩٩٣م	١٩٩٢م	١٩٩١م	
١,٨٠٤	١,٧٠٤	١,٧٦٥	١,١٧	١,٦٢٠	٢,٦١٨	٣,٤٠١	٤,٠٠٩	٤,٠٠٧	قمح محسن
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	قمح محلي
٢١٨	٢١٨	٢٢٨	٢٣٢	٢٢٦	٢٠٣	١٩٢	١٦١	١٣٢	ذرة ودخن
٥٠٠	٢٥٠	٣١٥	٥٠٠	٨٦٣	٢٠١٠	١٤٢١	٤١٧	٤٠٥	شعير
٦٠٤	٥٩٨	٦٠٤	٥٩٤	٥٨٣	٥٢٢	٥٣٠	٥٤١	٤٩١	بطيخ وشمام
٦١٠	٥٤٠	٤٧٨	٤٥٨	٤٧٨	٤٤٢	٤٣٣	٤١٦	٣٦٨	طماطم
١٤٢	١٤١	١٤٠	١٣٢	١٢٩	١٢٤	١٢٠	١٠٩	٩٣	عنب
١٣٥	١١١	٨٧	٧٦	٧٥	٥٩	٥٢	٣٩	٣١	حمضيات
٦٥٠	٦٠١	٥٨٩	٥٨٩	٥٦٨	٥٦٣	٥٢٨	٥٥٢	٥٢٨	تمور

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-٢٠٠٠م، ٢٩١.

من هذا الجدول نستنتج أن أهم المحاصيل التي كان يتم إنتاجها في بداية الفترة كانت تتركز في الحبوب كالقمح والذرة والدخن والشعير، وكان حجم الإنتاج محدوداً، ولكن منذ تولي خادم الحرمين الشريفين في بداية الثمانينيات قفز الإنتاج. فعلى سبيل المثال، نجد أن القمح المحسن كان إنتاجه لا يتعدى ١٨ ألف طن عام ١٩٧٩م ارتفع إلى ١,٨٠٤ مليون طن عام ١٩٩٩م بمعدل نمو ٩٩٢٪ خلال الفترة المذكورة بمعدل نمو سنوي ١١٠٪، وأصبحت المملكة تكفي احتياجاتها من القمح وتقوم بتصديره إلى الخارج.

وامتدت التنمية الزراعية لمعظم المحاصيل ولم تقتصر على القمح، بل إلى محصول الذرة الذي نما بمعدل ٢٠٪ خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي ٢٪. بينما زاد الاهتمام بمحصول الشعير، فبعد أن كان إنتاجه لا يتعدى ألفي طن عام ١٩٨٤م وصل إلى أكثر من مليوني طن عام ١٩٩٤م، ثم تراجع إلى ٥٠٠ ألف طن عام ١٩٩٩م.

أما الخضار والفاكهة كالطماطم والبطيخ والشمام والعنب والحمضيات، فقد قفز إنتاجها قفزات واسعة بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل السياسات الزراعية الحكيمة والخطوات الثابتة التي اتخذتها الدولة نحو النهوض بالزراعة.

وقد جاءت توجيهات الدولة إلى تحقيق التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي لقطاع الزراعة خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ م، لذا فقد تراجع إنتاج الحبوب من ٤.٨٦ إلى ٢.٣٤ مليون طن في مقابل زيادة إنتاج الخضراوات والفواكه. وأجملت الإحصاءات المساحة المستعملة لإنتاج الحبوب والأعلاف حتى نهاية ١٩٩٧ م بنحو ٩٥٥ ألف هكتار، فيما بلغت المساحة المخصصة لإنتاج الخضراوات للعام نفسه ١٦٢ ألف هكتار أنتجت ما يقارب من ١٢.٦ مليون طن من الخضراوات والفواكه أهمها الطماطم الذي بلغ إنتاجها في ذلك العام ٤٧٨ ألف طن، والخيار ١٢٢ ألف طن، والشمام ١٤٠ ألف طن. وتجاوز إنتاج السعودية من الفاكهة عام ١٩٩٧ م نحو ١.١٥٥ مليون طن على مساحة أكثر من ١٤٦ ألف هكتار، فيما بلغ إنتاج التمور ٦٥٠ ألف طن على مساحة ١٠٦ آلاف هكتار.

وأظهرت الإحصاءات ما تحقق في الإنتاج الحيواني، حيث هناك فائض في إنتاج الدواجن، فوصل إنتاج الدجاج المحلي لللاحم ٤٥١ ألف طن عام ١٩٩٧ م، فيما يبلغ إنتاج بيض المائدة ٢,٣٩٠ مليار بيضة، وارتفعت أعداد الثروة الحيوانية لتصل إلى ٢٨٠ ألف رأس من البقر، و٢٥.٥ مليون رأس من الأغنام والماعز، و٧٩٠ ألف رأس من الإبل. وبلغ إنتاج السعودية من الألبان ٨١٦ ألف طن، وإنتاج اللحوم الحمراء ١٥٧ ألف طن، والأسماك ٥٤ ألف طن.

بالنسبة للمساحات الزراعية المخصصة للمحاصيل المختلفة أجرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة عام ١٩٨٠ م (محمد علي ١٩٨٢ م) عن المساحات الزراعية في المملكة والمخصصة للمحاصيل المختلفة، كما تم تقدير هذه المساحات عام ٢٠٠٠ م. وجدول رقم ١٥ يوضح المساحات الفعلية لعام ١٩٨٠ م، والمساحات المقدرة لعام ٢٠٠٠ م، ثم المساحات الفعلية لعام ١٩٩٨ م.

جدول رقم ١٥. المساحات الزراعية الفعلية (١٩٨٠م) والمقدرة (٢٠٠٠م) والفعلية (١٩٩٨م) للمحاصيل الزراعية المختلفة في المملكة

المساحة الفعلية/١٩٩٨م	المساحة المقدرة/ ٢٠٠٠	المساحة الفعلية/ ١٩٨٠م	المحصول
٣٨٥,٣٤	١٤٦,٨	٦٧,٦	١- الحبوب:
٤٥,٦٨٥	١٥,٤	٧,٣	القمح
٧,٥٠٠	٣٩,٨	٣,٨	الشعير
١٨٠,١٠	١٥١,٣	١٤٤	الدخن
-	١٥	٥	الذرة الرفيعة
٣,٨٠		٦,٦	الأرز
٦٢٢,٤٢٥	٣٦٨,٣	٢٣٤,٣	الذرة الشامية
			جملة الحبوب
٢٧,١٢٦	٣٣,٧	٢٣,١	٢- الخضروات:
١٣,٩٤٥	٣,٨	٢,٦	الطماطم
٩٩,٢٣٢	١٢,٥٦٥	١٠	البصل
٣٥,١٦٧	٢٠,٨	١٤,٣	البطاطس
٢٧,٢٥٤	٥٤	١٥,٣	البطيخ والشمام
٢٠٢,٧٢٤	١٢٤,٨٦٥	٦٥,٣	أخرى
			جملة الخضروات
١٤,٧٨٠	٥,٦	٣,٨	٣- الفواكه:
١١,٢٣٢	٦,٨	٤,٦	حمضيات
١٠٦,٩٦٠	٦٧,٤	٥٣,٥	عنب
١٥,٦٢٢	٨٢,٤	١٠,٧	تمور
١٤٨.٥٩٤	١٦٢,٢	٧٢,٦	أخرى
٢٨٨,٥٩٦	١١٨,٣٢٤	٢٣,٩	جملة الفواكه
			الأعلاف

المصدر: وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية" ١٩٧٠-٢٠٠٠م، ٢٩٠ خضير عباس محمد علي، "التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي.." مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، رقم ٦، ١٩٨٢م.

من هذا الجدول نجد أن هناك محاصيل قد زادت مساحتها الفعلية عن المقدرة في الدراسة، مثل المساحة الزراعية لمحصول القمح الذي توقعت الدراسة أن تصل مساحته الزراعية الي ١٤٦,٨٠ هكتار عام ٢٠٠٠م بينما بلغت مساحته الفعلية عام ١٩٩٨م ٣٨٥,٣٤٠ ألف هكتار، أي أن المحقق كان أعلى من المتوقع بنسبة ١٦٢٪، ونفس الشيء تقريبا ينطبق علي الشعير و الذرة، فالمساحة المخصصة للحبوب قد فاقت ما هو متوقع بمقدار ١٣٪.

أما بالنسبة للخضراوات، فقد زادت المساحة الفعلية عن المتوقع بنحو ٧٧,٨٥٩ ألف هكتار، ومقابل ذلك فقد أدخل محصول البطاطس وبلغت المساحة المخصصة لهذا المحصول ٩٩,٢٣٢ ألف هكتار. وبصفة عامة، فقد فاقت المساحة المخصصة للخضراوات ٦٢٪ عن المتوقع وفقا لهذه الدراسة.

أما بالنسبة للفواكه، فقد توسعت المملكة في زراعة الفواكه وبدأت الحكومة توجه المزارعين نحو توسيع مساحة الأراضي المزروعة فواكه وخضراوات وتقليل المساحة المخصصة لزراعة الحبوب كالقمح، بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي في القمح بدلا من التصدير بهدف ترشيد المياه وتنويع الحاصلات الزراعية. وبالرغم من تزايد المساحة المخصصة لزراعة الفواكه من ٧٢,٦ ألف هكتار عام ١٩٨٠م إلى ١٤٨,٥٩٤ ألف هكتار عام ٩٨م (زيادة نسبتها ١٠٥٪)، إلا أن هذه المساحة كانت أقل مما توقعته الدراسة.

ولقد زادت المساحة المخصصة للتمور بدرجة كبيرة، فقد كانت مساحة التمور لا تتعدى ٥٣,٥ ألف هكتار ووصلت إلى ١٠٦,٩٦٠ ألف هكتار (١٠٠٪ زيادة) وهي فاقت المساحة المقدرة في الدراسة.

أما الأعلاف، فقد توسعت المملكة في المساحة المنزرعة أعلاف لتصل مساحتها إلى ٢٨٨,٥٩٦ ألف هكتار عام ١٩٩٨م بعد أن كانت لا تتعدى ٢٣,٩ ألف هكتار عام ١٩٨٠م (أي تزايدت بنسبة ١١٠٧٪ خلال هذه الفترة وهي زيادة هائلة وفاقت المساحة التي توقعتها الدراسة بنسبة ١٤٤٪).

ومن بيانات جدول رقم ١٥ يتضح التطور الهائل في التوسع في المساحات المزروعة بكافة المحاصيل، وذلك من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية وإمدادها بالأساليب الحديثة لزراعتها. ونقف على مدى القفزة الكبيرة في التنمية الزراعية والمعجزة التي تحققت في هذا المجال.

رابعاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح جدول رقم ١٦ نسب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٤٠٠هـ (١٩٧٠م) إلى ١٩٩٩م، وتشير بيانات الجدول إلى ضآلة مساهمة هذا القطاع للناتج المحلي حتى عام ١٩٨٦م، فقد كانت نسبة مساهمته في الناتج تتراوح ما بين ١٪ و ٤٪. أما في بداية ١٩٨٦م فقد ارتفعت نسبة المساهمة إلى ٦٪ وظل يدور حول هذا الرقم حتى نهاية فترة الدراسة، وكانت أعلى نسبة مساهمة تصل إلى ٧,٣٪ عام ١٩٨٩م، ولقد ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي السعودي، حيث تزايدت النسبة من ١٪ في بداية الفترة إلى نحو ٧٪ في نهاية الفترة. ومع ذلك، تعتبر نسبة مساهمة هذا القطاع محدودة مقارنة بالقطاع الصناعي، حيث ضخامة الناتج من البتروكيماويات ومقارنة بإنتاج البترول الخام والخدمات المختلفة (شكل رقم ٥).

جدول رقم ١٦. قيم الناتج المحلي الزراعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من

١٤٠٠/١٤٠١هـ - ١٤٢٠هـ

السنة	الناتج المحلي الزراعي	% الناتج المحلي الإجمالي
١٤٠٠/١٤٠١هـ	٤٦٤٨	١
١٤٠١/١٤٠٢هـ	٥٥٧٢	١
١٤٠٢/١٤٠٣هـ	٦٧٤٠	١
١٤٠٣/١٤٠٤هـ	٨٧٢٥	٢
١٤٠٤/١٤٠٥هـ	٩٦١٠	٢,٥
١٤٠٥/١٤٠٦هـ	١١٦٢٠	٣
١٤٠٦/١٤٠٧هـ	١٣٧٨٩	٤
١٩٨٦م	١٥٨٦١	٦
١٩٨٧م	١٨٣١٢	٦,٦
١٩٨٨م	٢٠٨٩٥	٧,٣
١٩٨٩م	٢٢٦٥٠	٧,٣
١٩٩٠م	٢٥١٤٣	٦,٤
١٩٩١م	٢٦٩٠٢	٦
١٩٩٢م	٢٨٧٨٥	٦,٢
١٩٩٣م	٣٠٢٢٤	٦,٨
١٩٩٤م	٣١١٣١	٦,٩
١٩٩٥م	٣١٥٩٨	٦,٦٠
١٩٩٦م	٣٢١٦٢	٦
١٩٩٧م	٣٣٤٠٠	٦
١٩٩٨م	٣٣٩٠١	٧
١٩٩٩م	٣٤٤٤٣	٦,٦

المصدر، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والثلاثون ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ٣٧٠-٣٧١.



شكل رقم ٥

خامساً: دور الزراعة في التجارة الخارجية

يلعب الإنتاج الزراعي دوراً هاماً في التجارة الخارجية في المملكة ، فمع النمو الكبير في إنتاج المياه والاستخدام الواسع للأساليب التكنولوجية والميكنة الزراعية ، فقد توسعت المملكة في إنتاج الغذاء والمحاصيل الغذائية. وقد أصبح الإنتاج الزراعي يشكل نحو ٤٠٪ من الصادرات غير النفطية (The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf 1996 Secretariat General).

١- صادرات المملكة الزراعية

بلغت قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ١١٩.٥ مليون ريال عام ١٩٩٧ م ، وقد تزايدت قيمتها بمقدار ١٠٠.٦٥ مليون ريال خلال الفترة من بداية الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٧ م بمعدل نمو سنوي يبلغ ٤٤٪.

وأهم الصادرات الزراعية تتمثل في المنتجات الحيوانية كاللحوم الحية والدواجن والأسماك كالعشريات والرخويات بالإضافة إلى الألبان ومنتجاتها. أما المنتجات النباتية فقد تركزت في الحبوب، وكان القمح في البداية يتصدر قائمة صادرات المملكة من الحبوب كالشعير والغذاء الحيواني. كما تصدر أيضاً بعض أنواع الخضار والفواكه والسكر والعسل والمشروبات والخل (وزارة التخطيط ٢٠٠٠م).

وهكذا يتضح لنا أن المملكة قد دخلت في إطار الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، سواء الحيوانية أو النباتية، بعد أن كانت منذ فترة ليست كبيرة تعتمد اعتماداً كلياً على الاستيراد من الخارج في ظل محدودية الإنتاج الزراعي.

ولكن مع التطور الهائل في القطاع الزراعي (وفقاً لظروف المملكة التي تعاني من الصحراء الشاسعة وقلة المياه) أصبحت تصدر كثيراً من المنتجات الزراعية والحيوانية وما زال الطريق ممهداً لزيادة إنتاجها الزراعي وتحقيق نمو أكبر في هذا القطاع.

٢- واردات المملكة الزراعية

تعتبر اللحوم والحيوانات الحية أهم السلع الغذائية التي تعتبر المملكة مستورداً صافياً لها، وتبلغ قيم وارداتها ٣٢٢٠ مليون ريال عام ١٩٩٩م، وذلك بعد تراجع قيم وارداتها من ٤٦٩٦ مليون ريال عام ١٩٨٤م، أي انخفضت بنسبة ٤٦٪ خلال فترة ١٥ سنة بمتوسط سنوي ٣٪. ويرجع ذلك إلى الاهتمام بقطاع تربية الحيوانات ومنتجاتها وتوسع إنتاج اللحوم الحية والعناية الفائقة من قبل الدولة لتشجيع هذا النشاط. وصاحب ذلك أيضاً التوسع الكبير في إنتاج بدائل اللحوم كالدواجن والأسماك، كما زاد صيد الأسماك بصورة لم يسبق لها مثيل من خلال شركات كبيرة عملاقة تحقق وفورات الحجم، بجانب المزارع السمكية لبعض الأسماك كالربيان ساهم بقدر كبير في إيجاد مصادر بديلة للبروتين وتقليل حجم الواردات من الحيوانات الحية. وقد استهدفت الدولة في خططها السادسة من ١٩٩٥-٢٠٠٠م نمواً سنوياً في إنتاج الأسماك بنسبة ١٠٪ وللحوم البيضاء بنسبة ٦٪.

أما بالنسبة لإنتاج الحبوب (وخاصة القمح الذي أصبحت المملكة من الدول المصدرة له)، فإن الدولة أدركت في خطتها السادسة ضرورة تخفيض إنتاج القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط دون التصدير وإتاحة الإنتاج لأنواع أخرى من الحبوب التي تحتاج لاستيرادها وذلك لتقليل تكلفة الاستيراد مثل حبوب الأعلاف كالشعير، ولتحقق استغلالاً أمثل للموارد الزراعية وخاصة المياه. وبالفعل فقد تراجعت المساحة الزراعية المخصصة لبعض الحبوب كالقمح والدخن والذرة الرفيعة والسمسم وذلك لترشيد استخدام المياه في زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه.

٣- الميزان التجاري الزراعي

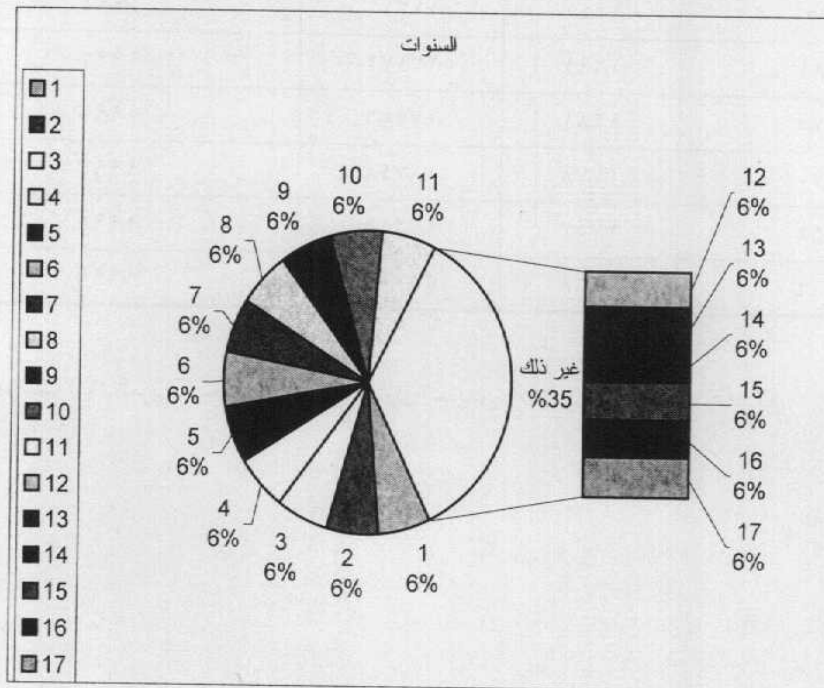
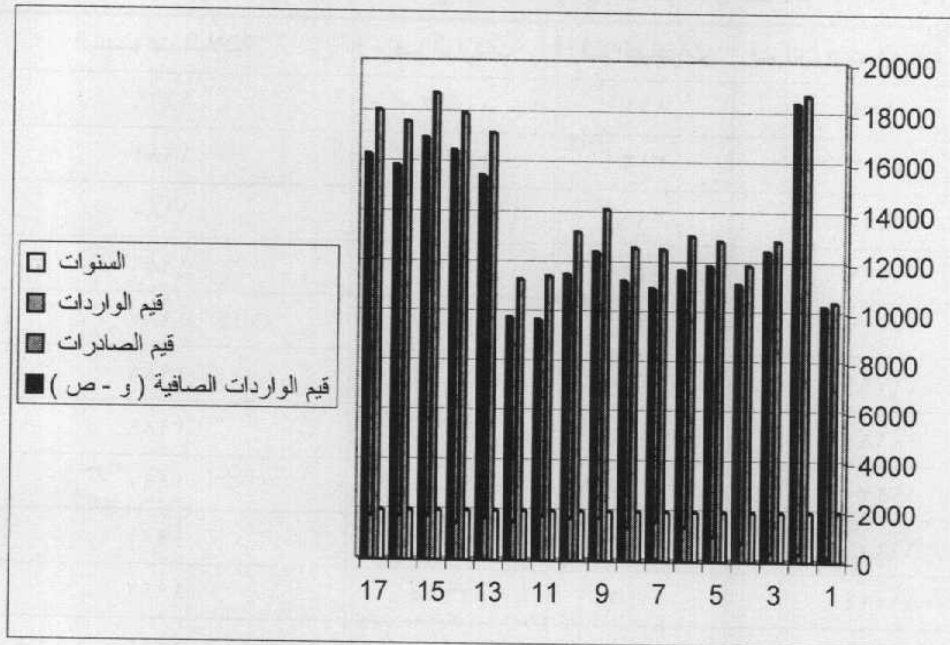
يوضح جدول رقم ١٧ تطور قيم الصادرات والواردات من المواد الغذائية في المملكة خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٩ م، حيث إن معظم المواد الغذائية تنتج أساساً من القطاع الزراعي والذي يتضمن الإنتاج الحيواني كذلك. فتعتبر المواد الغذائية مؤشراً جيداً عن حالة الإنتاج الزراعي، ومن تتبع أرقام جدول رقم ١٧ وشكل رقم ٦ يلاحظ هبوط قيم صافي الواردات ابتداء من ١٩٨٥ م بنسبة ٣٢٪. وقد ظلت قيم هذه الواردات ما بين ١١ إلى ١٤ مليار خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٥ م، وهي تمثل ٦٠٪ من إجمالي واردات المملكة عام ١٩٨٧ م، ثم أخذت في التزايد تدريجياً حتى بلغت نحو ١٨ مليار عام ١٩٩٩ م. وفي نفس الوقت تأخذ الصادرات الزراعية الغذائية في الصعود منذ بداية الفترة (Timothy, Sisley, et al. 1980) حيث كانت قيمتها لا تتعدى ١٦١ مليون ريال، زادت حتى بلغت قيمتها ١٧٦٨ مليون ريال عام ١٩٩٩ م (معدل زيادة ٩٨٤٪ خلال الفترة).

ولكن ومع الزيادة في الصادرات إلا أن قيم الواردات كانت تقفز بدرجة أكبر بكثير من قيم الصادرات، فكان هناك عجز في الميزان التجاري في المواد الغذائية يصل إلى نحو ١٦ مليار ريال، وخاصة في ظل ارتفاع مستويات معيشة الأفراد وتنوع قائمة المواد الغذائية وتعددتها.

جدول رقم ١٧. تطور قيم الصادرات والواردات من المواد الغذائية في المملكة خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٩م

السنوات الميلادية	قيم الواردات	قيم الصادرات	قيم الواردات الصافية (و-ص)
١٩٧٩	١٠٤٣٢	١٦١	١٠٢٧١
١٩٨٤	١٨٧٣٩	٣١٦	١٨٤٢٣
١٩٨٥	١٢٨٩٦	٣٩٩	١٢٤٩٧
١٩٨٦	١١٩١٥	٧٤٦	١١١٦٩
١٩٨٧	١٢٩٠٠	٩٩٤	١١٩٠٦
١٩٨٨	١٣١٠٢	١٣٨١	١١٧٢١
١٩٨٩	١٢٥٦٤	١٥٨٤	١٠٩٨٠
١٩٩٠	١٢٦١٧	١٣٤٧	١١٢٧٠
١٩٩١	١٤١٥٩	١٧٠٩	١٢٤٥٠
١٩٩٢	١٣٢٢٥	١٧٠١	١١٥٢٤
١٩٩٣	١١٤٥٠	١٧٦٥	٩٦٨٥
١٩٩٤	١١٣١٦	١٥٤١	٩٧٧٥
١٩٩٥	١٧١٧٢	١٦٩١	١٥٤٨١
١٩٩٦	١٧٩٥٦	١٤٨١	١٦٤٧٥
١٩٩٧	١٨٧٤٨	١٧٧٨	١٦٩٧٠
١٩٩٨	١٧٦١٥	١٧٥٣	١٥٨٦٢
١٩٩٩	١٨٠٧٢	١٧٦٨	١٦٣٠٤

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والثلاثون، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.



شكل رقم ٦

سادسا: السياسات المستقبلية لقطاع الزراعة السعودي

لم تقف الدولة عند ما حققته من تنمية زراعية، بل تخطط لمستقبل أفضل ونمو أكبر لهذا القطاع الهام من خلال وضع استراتيجية مستقبلية للاهتمام بهذا القطاع قائمة على العلم والدراسة ومن مظاهر ذلك:

- وقعت وزارة الزراعة والمياه عقدا مع معهد الأمير عبدالله للبحوث والدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الملك سعود لإعداد دراسة علمية متخصصة حول استراتيجية مستقبلية للزراعة في المملكة تركز على الوضع الحالي للقطاع الزراعي، وأهم التكاليف النمطية للإنتاج، والتسويق والتصنيع الزراعي بهدف رسم الخطوط العريضة للسياسات المستقبلية للزراعة في المملكة بما يتواءم مع التطورات الحالية والمستقبلية حتى يكون قطاع الزراعة قادرا على المنافسة والاستمرار ومواجهة الآثار السلبية (مجلة القصيم، ربيع أول ١٤٢١هـ جريا).
 - تسعى الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز على التصنيع الغذائي للاستفادة من فوائض الإنتاج الزراعي مع رفع كفاءة التسويق وتسهيل عمليات النقل والتداول والتخزين لزيادة انسياب السلع وتقليل تأثير موسمية الإنتاج على أسعار السلع وتوفيرها في الأسواق على مدار العام.
 - الاهتمام الحالي والمستقبلي بإكثار وتطوير المراعي والمحافظة على الغابات وسلامة البيئة الزراعية وحماية الحياة الفطرية وتنميتها.
- وقد أشارت إحدى الدراسات إلى كيفية تطوير القطاع الزراعي السعودي في المستقبل ومن أهم ما توصلت إليه ما يلي:

- ضرورة توسع الإنتاج الزراعي خاصة في الشركات الزراعية لتقليل التكلفة والتركيز على التقنية والعمل على إيجاد أسواق جديدة لزيادة إنتاجها وتصديره إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى.
- الاتجاه إلى استغلال المياه المالحة لزراعة أنواع جديدة من الأشجار والفواكه والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي طبقت ذلك خاصة في سواحل المكسيك.
- الاتجاه إلى التصنيع القائم على الزراعة وتطوير التكامل الزراعي الصناعي في المملكة.
- تكثيف الإنفاق المالي على البحوث والتطوير وذلك لدفع عملية التقدم في الإنتاج الزراعي واعتبار البحث العلمي من اهتمامات الشركات الزراعية. (التويجري ١٩٩٣م).

القطاع المصرفي السعودي

- نشأة وتطور الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية • مؤسسة النقد العربي السعودي • دور البنوك التجارية
- التنموي خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠١م) • المؤسسات المصرفية الأخرى

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة في الدولة حيث يتولى مهمة الوساطة المالية بين جميع القطاعات والأفراد وبين القطاع الحكومي والمواطنين ، وبين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. كما أنه يتولى مهمة تمويل جزء هام من مشروعات التنمية في إطار مدخرات الأفراد. ومن خلال هذا القطاع الهام تستطيع الحكومة أن تنفذ سياستها المالية والنقدية. ويتناول هذا الفصل النقاط التالية:

أولاً: نشأة وتطور الجهاز المصرفي في المملكة.

ثانياً: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً: البنوك التجارية ودورها التنموي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م).

رابعاً: المؤسسات المصرفية الأخرى (البنوك المتخصصة).

أولاً: نشأة وتطور الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية

بدأ العمل المصرفي في المملكة منذ القدم وكان يتركز أساساً في أعمال الصيرافة والتي تتمثل أساساً في استبدال العملات الأساسية التي يأتي بها الحجيج في مواسم الحج والعمرة. واستمر العمل المصرفي في المملكة حتى وقت قريب مقتصرًا على عمليات تبديل النقود، ولم تعرف المملكة الخدمات المصرفية الحديثة إلا من حوالي أربعة عقود تقريباً (عيسي، ١٤٠٦هـ).

وتنقسم نشأة وتطور الجهاز المصرفي في المملكة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى

- ❖ أول جهة تولت القيام بالعمل المصرفي في المملكة بصورة حديثة هي (شركة جيلاني وهانكلي وشركاهم المحدودة الإنجليزية) والتي كانت في الأصل تقوم بالأعمال التجارية ولكنها قامت بالأعمال المصرفية بعد ذلك، ثم تولى منها هذا العمل فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في جدة.
- ❖ تم تأسيس البنك الأهلي وكان هدفه تدعيم النقد، ثم أغلق بعد فترة بسيطة (الأنصاري ١٣٨٣هـ).
- ❖ أول بنك تجاري أجنبي مارس العمل المصرفي واستمر فيه هو المصرف الهولندي (الجمعية التجارية الهولندية) وكان افتتache عام ١٩٢٦م (١٣٤٥هـ)، وظل هذا المصرف يعمل بمفرده بسبب عدم توافر المناخ الملائم لإنشاء مزيد من البنوك، وكان له فرعان في الدمام والخبر وتركزت مهمته الأساسية في تقديم التسهيلات للحجاج القادمين من الهند الشرقية.
- ❖ تبع ذلك إنشاء بنك خاص باسم رجل الأعمال (إبراهيم إسماعيل زهران) وحصل على ترخيص من مؤسسة النقد فيما بعد ذلك وظل يزاوّل أعماله حتى عام ١٣٩١هـ.
- ❖ ثم توالى البنوك التجارية بعد ذلك مع نمو صادرات النفط في المملكة ونمو مواردها مثل البنك العربي الفلسطيني الأصل الذي بدأ يمد أعماله إلى المملكة وكانت له فروع في مكة المكرمة والرياض والدمام والخبر.

- ❖ افتتح في جدة فرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط في أبريل ١٩٥٠ م (١٣٧٠هـ)، ثم فرع البنك الأهلي الباكستاني الذي كان مقره الرئيس في باكستان وفتح فرع له في جدة.
- ❖ افتتح بنك سعودي هو (البنك الأهلي التجاري) في شكل شركة تضامنية مركزها الرئيس في جدة عام ١٩٥١ م.

المرحلة الثانية

- ❖ منذ عام ١٣٧١هـ بدأ الجهاز المصرفي يدخل مرحلة جديدة بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسومين الملكتين رقم (١٤٠٦/٤/٣٠)، ورقم (١٤٠٧/٤/٣٠). وقد زاولت المؤسسة مهامها اعتباراً من ١٤ محرم ١٣٧٢هـ (١٩٥٢ م) وكان الغرض من إنشائها القيام بمهام البنك المركزي، وإن كان في البداية لم يخول لها إلا مهمتان أساسيتان هما إصدار النقد والإشراف والرقابة على البنوك. ثم بعد ذلك تولت مهمة القيام بالأعمال المصرفية للحكومة لأن هذه المهمة كانت موكلة في البداية إلى البنك الهولندي الذي كان يتولى تحصيل موارد الدولة من شركات النفط والقيام بالأعمال الخارجية، وكان البنك الأهلي التجاري يتولى القيام بالعمليات الداخلية.
- ❖ ومنذ إنشاء المؤسسة بدأ القطاع المصرفي في التوسع والانتشار ففتح بنك القاهرة أول فرع له في جدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ م (١٣٧٥هـ)، ثم قام بنك لبنان المهجر بافتتاح فرع له في جدة، ثم فتح فرع لبنك فرست ناشيونال سيتي بنكا بمدينة جدة في ١٣٧٥هـ (١٩٥٦ م)، وتلا ذلك افتتاح بنك الرياض كأول بنك يتخذ شكل شركة مساهمة سعودية و هو ثالث بنك وطني، تلاه تأسيس بنك سعودي آخر هو البنك الوطني ثم أوقف نشاطه بسبب العجز المالي. وفي عام ١٩٥٧ م افتتح فرع لبنك يونائيتد بالدمام، ثم بنك ملي إيران في نفس العام بجدة.
- ❖ مع بداية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦ م) بدأت عملية سعودة البنوك الأجنبية لتصبح شركات مساهمة سعودية يساهم فيها المواطنون السعوديون بما لا يقل عن ٦٠٪ من رأسمالها والباقي

لشريك الأجنبي، وكان أول بنك تمت سعودته هو البنك الأهلي الباكستاني ليصبح "بنك الجزيرة" في نفس العام (الحبيب ١٤١٤هـ)، تلاه بعد ذلك البنك السعودي الهولندي والسعودي البريطاني، وبالتالي أصبح هناك ١٢ بنكاً تجارياً (سجل ١٤٠٧هـ) هي: بنك الرياض-بنك الجزيرة-البنك الأهلي التجاري-بنك القاهرة السعودي-البنك السعودي الأمريكي-البنك السعودي البريطاني-البنك السعودي الهولندي-البنك السعودي التجاري المتحد- وشركة الراجحي المصرفية والبنك السعودي التجاري-البنك السعودي للاستثمار- البنك العربي الوطني.

وهناك أربعة بنوك مملوكة بالكامل برؤوس أموال وطنية هي بنك الرياض، والبنك الأهلي التجاري، شركة الراجحي المصرفية البنك السعودي التجاري وبلغ عدد فروعها نحو ١٢٢٩ فرعاً بنهاية عام ١٩٩٩م (البازعي، ١٩٩٩م)، ثم صل إلى ١١٨٤ فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٠م، وبهذا اكتمل تأسيس البنوك التجارية في المملكة ثم اندماج بين بنك القاهرة السعودي مع البنك السعودي المتحد، واندماج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي ليصبح بنكاً واحداً عام ٢٠٠٠م هو البنك السعودي الأمريكي، وبذلك أصبح عدد البنوك ١١ بنكاً.

ثانياً: مؤسسة النقد العربي السعودي

كما سبق ذكره، بدأت المؤسسة تتولى مهام البنك المركزي اعتباراً من ١٤ محرم ١٣٧٢هـ (٤ أكتوبر ١٩٥٢م) إلا أنها لم تستكمل صلاحيتها النظامية إلا بعد ذلك بسنوات عديدة وبالتدريج. وفي عام ١٣٧٧هـ صدر المرسوم الملكي رقم ٣٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى (١٥ ديسمبر ١٩٥٧م) بتعديل مرسوم إنشاء المؤسسة، وخولت المؤسسة بموجب هذا المرسوم كافة صلاحيات البنك المركزي بصفة عامة. ثم صدر نظام النقد السعودي بالمرسوم رقم ٢٤ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ، ثم تلاه المرسوم الملكي رقم ٦ في ١/٧/١٣٧٩هـ والذي ينظم مهام وعمل المؤسسة كبنك إصدار واستكملت الصلاحيات بالمرسوم رقم ٥/١ بتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ.

وظائف مؤسسة النقد العربي السعودي

١- الرقابة والأشراف على البنوك.

- بدأت المؤسسة في مزاولة مهامها في الأشراف والرقابة على البنوك اعتباراً من عام ١٣٧٨هـ وتركزت أهم هذه المهام فيما يلي:
- ❖ طلبت من كافة البنوك موافاتها بمراكزها المالية طبقاً لنموذج موحد، وقد تطور هذا النموذج عدة مرات ليشمل بيانات أكثر دقة وإفادة للمؤسسة.
 - ❖ فرض نسبة احتياطي قانوني على البنوك التجارية كنسبة على الودائع بمقدار ١٥٪ ويجوز للمؤسسة رفع هذه النسبة إلى ٢٠٪. وقد قامت المؤسسة بخفضها إلى ١٠٪ عام ١٣٨١هـ لأسباب اقتصادية، ثم رفعتها مرة أخرى.
 - ❖ أن يحتفظ كل بنك باحتياطي نقدي سائل لا يقل عن ١٥٪ من إجمالي ودائعه لمواجهة طلبات المودعين. وقد استخدمت المؤسسة نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة كأدوات في التأثير على حجم الائتمان والسيولة في القطاع الخاص وكأدوات فعالة من أدواتها النقدية.
 - ❖ مع اتساع حجم التعامل بال شيكات قامت المؤسسة بإنشاء ثلاث غرف للمقاصة في مدن التعامل الرئيسة الثلاثة، وهي غرفة الرياض وغرفة الدمام التي افتتحت في عام ١٩٦٩م، وأصبح هناك بيانات موحدة متوافرة عن البنوك مصدرها التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودي التي بدأت المؤسسة في نشرها اعتباراً من عام ١٣٨٠هـ وتعتبر مصدراً أساسياً للتطورات النقدية والمصرفية.
 - ❖ عملت المؤسسة على إعداد كادر مدرب من موظفي البنوك السعوديين، فأنشأت معهداً للتدريب المصرفي يزود المتدربين بالمعارف النظرية والخبرات العملية في العمل المصرفي عام ١٩٦٥م.

٢- العمل كبنك للحكومة

- ❖ تقوم المؤسسة بأعمال كثيرة كبنك للحكومة منها الاحتفاظ بإيرادات الدولة من المصادر المختلفة (العبيد ١٩٩٤م) واستثمار الفائض من إيرادات الدولة في أغراض قصيرة وطويلة الأجل، بجانب إقراض الحكومة لتغطية العجز في ميزانياتها إذا اقتضى الأمر. وقد حدث أن أقرضت المؤسسة الحكومة حتى بلغت ديونها ٧٠٠ مليون ريال خلال الفترة من عام ١٣٧٥-١٣٧٧هـ.

٣- إصدار النقود

من المهام الأساسية للمؤسسة إصدار نقود جديدة لتغطية الإنفاق الحكومي واعتمادها في ذلك على القاعدة النقدية وتوجد لدى المؤسسة إدارة خاصة بذلك تسمى إدارة الخزينة والإصدار.

ثالثاً: دور البنوك التجارية التنموي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م)

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً وأساسياً في الاقتصاد من خلال وظائفها المختلفة وأهمها تلقي الودائع ومنح الائتمان.

دور البنوك التجارية في تلقي وجذب الودائع

تعد الودائع من أهم موارد البنوك التجارية لأنها تدعم قدرة البنك على الاستثمار والإقراض. كما تلعب الودائع دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال ما تعطيه من قدرة مصرفية على الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية الحكومية وغيرها ومن خلال ما تساهم به البنوك من تكوين نقود جديدة. فهي المصدر الرئيس للموارد الذي من خلاله تمارس البنوك التجارية نشاطها المصرفي. من خلال تحليل بيانات الودائع لدى البنوك التجارية المذكورة خلال الفترة من عام ١٩٧٠م وحتى ٢٠٠٠م نستخلص ما يلي:

- أخذت الودائع لدى البنوك التجارية اتجاهاً تصاعدياً منذ بداية فترة الدراسة وإن كان هذا التصاعد شديداً خلال السنوات ١٩٧٤/١٩٧٥م وفي ١٩٧٧/١٩٧٨م، ويتمشى ذلك مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد السعودي منذ طفرة البترول (بدأت من عام ١٩٧٤م) وما صاحب ذلك من ارتفاع الدخل، فقد بلغ معدل نمو الودائع ٧٦٪ عام ١٩٧٥/١٩٧٦م. ثم أخذت معدلات تغير الودائع في التراجع بعد ذلك (وإن كانت قد تراجعت بشدة خلال فترة التسعينيات) حتى أصبح معدل النمو سالباً عام ١٩٩٠م. وقد يكون السبب في ذلك هو الانكماش الذي طرأ على الاقتصاد السعودي مع بداية الثمانينيات عند انخفاض أسعار البترول والركود العالمي وكذلك حرب الخليج في بداية التسعينيات (جدول رقم ١٨).

جدول رقم ١٨. معدل التغيرات السنوية للودائع لدى البنوك التجارية السعودية

السنة	إجمالي الودائع	ودائع تحت الطلب	ودائع ادخارية ولاجل	ودائع أخرى شبه نقدية	ودائع الأفراد والشركات	ودائع المصالح الحكومية
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢
١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤
١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥
١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦
١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧
١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١
٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣
٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨
٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩
٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠
٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦
٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧
٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨
٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩
٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠

المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٢٠٠٠م، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية

والإحصاء، ٢٢٣-٣١٦.

* بدأت السنة المالية من اليوم العاشر من برج الحدي من كل عام وتنتهي في اليوم التاسع من برج الحدي في العام التالي.
بينما في السنوات السابقة كانت السنة المالية تبدأ من شهر رجب من كل عام وتنتهي بنهاية شهر جمادي الثاني.

** () قيم سالبة.

*** بيانات الربع الأول فقط.

- تمثل الودائع ٦٠٪ من إجمالي موارد البنوك عام ٢٠٠١م بعد أن كانت ٧٣٪ عام ١٩٧٥-١٩٧٦م، و ٥٩٪ عام ١٩٦٩/١٩٧٠م. وهذا يشير إلى أن الودائع هي المصدر الرئيس والأساس لموارد البنوك التجارية بأنواعها المختلفة والودائع الأجنبية تشكل نحو ٢٠٪ من إجمالي الودائع.
 - إن نحو ٦٠٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية هي ودائع الأفراد والشركات الخاصة بينما الودائع الحكومية لا تشكل سوى ٨٪ من إجمالي الودائع.
 - تراجعت الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب من ٦٩٪ عام ١٩٧٥/١٩٧٦م من إجمالي الودائع إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٧م، ثم ٤٥٪ عام ٢٠٠١م في الوقت الذي تزايدت فيه الأهمية النسبية للودائع الآجلة والودائع الادخارية (٣٤٪ لإجمالي الودائع) عام ٢٠٠٢م، وهذا يعطي مؤشراً لزيادة الأموال المودعة لدى البنوك والتي تمكنها من القيام بنشاط استثماري وقروض متوسطة وطويلة الأجل.
 - وقد سعت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع الادخارية من ٧٪ إلى ٢٪ عام ١٩٨١م في إطار سياسة الدولة لتشجيع البنوك على تشغيل مواردها في استخدامات متوسطة وطويلة الأجل كالسندات والأسهم.
 - بالنسبة للودائع مقابل اعتمادات مستندية، فهي تشكل ٢٪ من إجمالي الودائع. ويشير ذلك إلى محدودية البنوك التجارية في تمويل الواردات المحلية من خلال الاعتمادات المستندية.
- الائتمان المصرفي وأثره على النشاط الاقتصادي في المملكة**
- يعد الائتمان المصرفي من أهم بنود استخدامات البنوك لودائعها ومواردها لأنه من أكثر الاستخدامات إدراكاً للربح وبالتالي يمكنها من الاستفادة من الفرق بين سعر فائدة الإيداع وسعر فائدة الإقراض. كما أن نشاط الائتمان يلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي للدولة وفي دفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وقبل أن نتطرق إلى توضيح دور الائتمان المصرفي في النشاط

الاقتصادي السعودي نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠١ م اختلفت الظروف الاقتصادية في المملكة باختلاف الظروف العالمية والمحلية وتظهر هذه الاختلافات كما يلي:

- في بداية فترة الدراسة، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ م؛ بدأت طفرة البترول وزيادة إيرادات الدولة زيادة كبيرة وما صاحبها من زيادة دخول الأفراد. وقامت الدولة بتحمل عبء التنمية بمفردها وساعدها على ذلك الموارد الضخمة المتحققة في قطاع النفط، فقامت بإرساء البنية الأساسية والصناعات الأساسية الضخمة كالبتروكيماويات وغيرها. كما أنشئت مؤسسات تمويل حكومية تقوم بتوفير الموارد المالية للقطاعات المختلفة مثل بنك الائتمان السعودي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٧٤ م وقام بدور في تدعيم الصناعات الصغيرة. وكذلك صندوق التنمية العقارية الذي وقع على عاتقه تمويل قطاع التشييد والتوسع في منح القروض للمواطنين تغطي ٧٥٪ من إجمالي تكلفة بناء الوحدة بفترة سداد تمتد إلى ٢٥ عاماً مع إعطاء فترة سماح قد تصل إلى خمس سنوات. ولا شك أن التيسيرات التي قدمها الصندوق كان لها دور هام في نمو وتطوير هذا القطاع. كذلك صندوق الاستثمارات العامة السعودي والذي اختص بتقديم القروض الميسرة للصناعات متوسطة الحجم حيث كان يمول ٥٠٪ من تكاليف المشروع الصناعي (Presley Wilson 1998). إلى جانب البنك الزراعي الذي تأسس عام ١٩٦٢ م واختص بتمويل القطاع الزراعي من شراء البذور والأسمدة والحيوانات للمزارع الكبيرة وغيرها من أوجه الدعم المختلفة.

- شاركت البنوك التجارية في مجال الائتمان خلال فترة السبعينيات والثمانينيات وانحصر دورها في هذه الفترة في القيام بفجوة التمويل (تمويل الشركات الخاصة في إطار الـ ٥٠٪ الباقية من المشروع أو التي لم يمولها صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الصناعية التابعان للحكومة). واقتصر دور البنوك على تمويل هذه الفجوة نظراً لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات التمويلية الحكومية فيما يتعلق بشروط الإقراض الميسرة. كما أن مساهمتها في تمويل

قطاع التشييد من خلال الائتمان العقاري الذي يغطي نصف تكاليف البناء بالنسبة للمستثمرين في قطاع المباني والإنشاءات وهي النسبة التي لم يغطيها صندوق التنمية العقارية. - عانى الاقتصاد من حالة الانكماش في منتصف الثمانينيات نتيجة لتراجع عائدات النفط، مما كان له تأثير كبير على القطاع المصرفي وخاصة البنوك التجارية. ومع تحسن الأحوال في نهاية الثمانينيات وقعت حرب الخليج فألقت بتأثيرها على النشاط المصرفي والأحوال الاقتصادية لفترة قصيرة.

وفي إطار التغيرات السابقة نتطرق إلى توضيح الدور الذي قامت به البنوك التجارية في مجال الإقراض وتأثيره على النشاط الاقتصادي. وجدولان رقما (١٩ و ٢٠) يوضحان التطورات التي مر بها الائتمان المصرفي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م) ومن أبرز هذه التطورات:

١- بدأت معدلات نمو حجم القروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الارتفاع الملحوظ مع بداية طفرة البترول واستمرت في ارتفاعها حتى بداية عام ١٩٨٢-١٩٨٣م بينما في عامي ١٩٨٥/١٩٨٦م، ١٩٨٦/١٩٨٧م تراجع معدل النمو وأصبح سالباً. وتكرر ذلك المعدل السالب للنمو في عام ١٩٩٠م ويعكس ذلك طبيعة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد السعودي.

٢- نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ٤٪ فقط عام ١٩٧٦/١٩٧٥م بالأسعار الجارية ارتفعت لتصل إلى ٢٣٪ عام ١٩٨٦/١٩٨٧م، ثم ١٧٪ عام ١٩٩٦م لترتفع إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٠م مما يشير إلى اتساع نطاق نشاط الائتمان المحلي من قبل البنوك التجارية وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي.

٣- منذ بداية السبعينيات وحتى بداية التسعينيات كانت كل مجالات الائتمان موجهة إلى القطاع الخاص بحكم الدور الذي اضطلعت به الدولة في هذه الفترة بتحمل عبء التنمية في كافة المجالات. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي كبير ويفوق أثر عرض النقود مما يعزز الفرضية القائلة بإنفاق العام كأداة لتنشيط

الحركة الاقتصادية في المملكة (العمر ١٩٩٧م). ولكن منذ ١٩٩٣م بدأت البنوك التجارية تتجه إلى إقراض وحدات القطاع العام في شكل قروض وسلف وسحب على المكشوف، وتزايد نصيب القطاع العام من قروض البنوك التجارية عام ١٩٩٧م حيث بلغ نصيب وحدات القطاع العام ١٤٪ من إجمالي حجم الائتمان، وقد يرجع ذلك إلى ما واجهته الدولة من انخفاض في إيرادات البترول وما صاحبه من عجز في الميزانية وتقييد الإنفاق.

٤ - يتصدر قطاع التجارة قائمة القطاعات الإنتاجية المستفيدة من ائتمان البنوك التجارية يليها في الأهمية قطاع البناء والتشييد ثم الصناعات التحويلية، وهذه القطاعات الثلاثة تستحوذ على ٦٢٪ من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية عام ١٩٨٦-١٩٨٧م. وصلت هذه النسبة إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٧م بسبب دخول وحدات القطاع العام للمشاركة في ائتمان البنوك التجارية. وقد استنتجت إحدى الدراسات (بكر - ٢٠٠٠م) التي استخدمت النماذج الإحصائية لقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٧٠م= ١٠٠) وحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية المختلفة لمعرفة أهمية الائتمان وتأثيره الاقتصادي ومدى مساهمة أموال الائتمان في تنمية القطاعات المختلفة.

جدول رقم ١٩. الأهمية النسبية للالتزام الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠٠١م (نسب مئوية)

	الزراعة الأسماك	الصناعة التحويلية	التعدين والمناجم	الكهرباء	البناء والتشييد	التجارة	النقل	التمويل	الخدمات	أنشطة متنوعة	الحكومة	المجموع
١٠٠	٧٠/١٩	١	٥	٢	١٨	٣١	٢	١٧	١	٢١	-	١٠٠
١٠٠	٧١/٧٠	١	٦	٢	١٥	٣٣	٣	٩	١	٢٥	-	١٠٠
١٠٠	٧٢/٧١	١	٧	٢	١٧	٣٥	١	٨	١	٢٣	-	١٠٠
١٠٠	٧٣/٧٢	١	٦	٢	١٨	٣٧	٢	٥	٢	٢٤	-	١٠٠
١٠٠	٧٤/٧٣	١	٧	٢	١٧	٣٨	٣	٢	٢	٢٥	-	١٠٠
١٠٠	٧٥/٧٤	١	١٦	٤	٢٥	٣٨	٤	١	٢	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٧٦/٧٥	١	١٢	٣	٢٤	٣٨	٣	١	٢	١٨	-	١٠٠
١٠٠	٧٧/٧٦	١	١١	٣	٢٣	٣٦	٢	٢	٣	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٧٨/٧٧	١	١١	٣	٢٣	٣٤	٢	٢	٣	١٨	-	١٠٠
١٠٠	٧٩/٧٨	١	١٠	٢	٢١	٣٣	٢	٢	٣	٢٢	-	١٠٠
١٠٠	٨٠/٧٩	١	٩	٢	٢٢	٣٦	٢	٢	٣	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٨١/٨٠	١	٩	١	٢٠	٣٩	٣	٢	٤	١٨	-	١٠٠
١٠٠	٨٢/٨١	١	١٠	١	٢١	٣٦	٣	٢	٤	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٨٣/٨٢	١	٩	-	٢٢	٣٥	٦	٢	٣	١٩	-	١٠٠
١٠٠	٨٤/٨٣	١	١٠	-	٢٢	٣٤	٦	٢	٣	١٩	-	١٠٠
١٠٠	٨٥/٨٤	١	١٠	١	٢١	٣١	٧	٣	٤	١٩	-	١٠٠
١٠٠	٨٦/٨٥	١	٩	٢	١٣	٣٣	٧	٣	٥	١٥	-	١٠٠
١٠٠	٨٧/٨٦	١	٩	١	١٩	٣٤	٧	٤	٦	١٦	-	١٠٠
١٠٠	٨٨/٨٧	١	٨	-	١٧	٣١	٧	٥	٥	٢٣	-	١٠٠
١٠٠	٨٩/٨٨	١	٦	١	١٨	٢٧	٧	١٠	٦	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٩٠/٨٩	٢	٥	١	١٤	٢٨	٧	٦	٣١	-	-	١٠٠
١٠٠	٩١/٩٠	٢	٨	١	١٦	٢٢	٨	١٤	٦	٢٢	-	١٠٠
١٠٠	٩٢/٩١	٢	٧	١	١٣	١٧	٧	١٥	٩	٢٨	-	١٠٠
١٠٠	٩٣/٩٢	٢	٧	-	١١	١٩	٥	١٤	٧	٣٢	-	١٠٠
١٠٠	٩٤/٩٣	٢	٨	١	١٠	١٩	٤	١٠	٥	٢١	-	١٠٠
١٠٠	٩٥/٩٤	٢	١٠	١	١١	١١	٥	٦	٢	٢٠	-	١٠٠
١٠٠	٩٦/٩٥	٢	٩	١	١٠	١٠	٤	٣	٣	٢٣	-	١٠٠
١٠٠	٩٧/٩٦	٢	١٠	-	٦	١١	٣	٤	٥	٢٤	-	١٠٠
١٠٠	٩٨/٩٧	١	٩	١	٣	١١	٢	٤	٥	٢٥	-	١٠٠
١٠٠	٩٩/٩٨	١	١٢	١	١	١١	١	٣	٦	٢٥	-	١٠٠
١٠٠	١٠٠/٩٩	١	١٤	١	١	١٢	٤	٤	٦	٢٥	-	١٠٠
١٠٠	١٠٠	١	١٤	١	١	١١	٤	٤	٧	٢٩	-	١٠٠
١٠٠	١٠٠	١	١٤	-	-	١٠	٣	٥	٦	٣١	-	١٠٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ٢٠٠١م، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، ٣٢٠-٣١٩

جدول رقم ٢٠. نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٧٠/٦٩-٢٠٠٠م) (بالمليون ريال)

السنة	الأسعار الجارية	حجم الائتمان	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
٧٦/٧٥	١٦٤٥٢٦	٦٨١٣	٤
٧٧/٧٦	٢٠٥٠٥٧	٦٧٤٧	٣
٧٨/٧٧	٢٢٥٤٠١	٨١١٥	٤
٧٩/٧٨	٢٤٦٥٣٩	١٣٧٣٣	٥,٥
٨٠/٧٩	٣٨٥٨٠٦	٢١١٣٧	٥,٥
٨١/٨٠	٥٢٠٥٨٩	٣٠٤٦٠	٦
٨٢/٨١	٥٢٤٧١٨	٤١١٩٠	٨
٨٣/٨٢	٤١٥٢٣١	٤٥٦٣٨	١١
٨٤/٨٣	٣٧٢٠٢٣	٥١٧٧٧	١٤
٨٥/٨٤	٣٥١٣٩٧	٥٢٣٨١	١٥
٨٦/٨٥	٣١٣٩٤١	٥١٨٨٦	١٦
٨٧/٨٦	٢٧١٠٩١	٦١٥٤٠	٢٣
١٩٨٧	٢٧٥٤٥٣	٤٨٨٨٥	١٨
١٩٨٨	٢٨٥١٤٤	٥٦٤٠٦	٢٠
١٩٨٩	٣١٠٨٢٣	٥٠٦٥٥	١٦
١٩٩٠	٣٩١٩٩٣	٦٦٨٦٦	١٧
١٩٩١	٤٤٢٠٣٧	٦٩٥٥٩	١٥
١٩٩٢	٤٦١٣٩٨	٧٢٣٥٦	١٦
١٩٩٣	٤٤٣٨٢٤	٧١٨٣٤	١٦
١٩٩٤	٤٥٠٠٢٥	٧٩٠٣٩	١٧,٥
١٩٩٥	٤٦٩١٢١	٨١١٦١	١٧
١٩٩٦	٥٠٩٢٨٤	٨٤٧١٠	١٧
١٩٩٧	-	٨١١٣٢	-
١٩٩٨	٤٨١٢٠٤	١٧٨٨٢٧	٣٧
١٩٩٩	٥٣٥٠٢٤	١٦٦٣٢٣	٣١
٢٠٠٠	٦٤٨٩٥٨	١٧٣٥٣٣	٢٧

المصدر: تم حسابه من واقع بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة.

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان في قطاع الصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادة الناتج في هذا القطاع بـ ١٩٪ وكذلك قطاع البناء والتشييد. أي أن كل ريال ائتمان يزيد الناتج في قطاع الصناعة والتشييد بـ ١٩ هللة، وقطاع التجارة بـ ١٧ هللة، وقطاع الخدمات بـ ١٢ هللة، والتعدين بـ ١٤ هللة. وأقل القطاعات تأثراً بالائتمان هو قطاع الزراعة. أي أن هناك علاقة طردية بين القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وبين حجم الائتمان الموجهة لها.

واستنتجت الدراسة كذلك أن كل ريال يوجه إلى القطاع الخاص يزيد من إنتاجية هذا القطاع بـ ٤٠ هللة بينما كل ريال استثمار للقطاع الخاص يزيد إنتاجه بـ ٣٠ هللة.

بعض مؤشرات أداء البنوك التجارية

١- معدل القروض/الودائع

يعتبر من المعدلات الهامة التي تستخدم للحكم على قدرة البنوك في استخدام الودائع، ويعتبر من أهم المؤشرات المتعلقة بتحليل سياسات القروض المصرفية ومدى نجاح النظام المصرفي في هذا المجال.

خلال الفترة من عام ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٩١م كانت نسبة القروض للودائع لا تتعدى ٥٦٪ وتصل في المتوسط ٥٥٪ خلال هذه الفترة (انظر جدول رقم ٢١)، أي أن نحو ٥٠٪ من ودائع البنوك تتجه إلى مجال الائتمان مما يشير إلى وجود فائض سيولة لدى البنوك وانخفاض معدلات الربحية. ولتعويض انخفاض الربحية لجأت البنوك التجارية إلى استخدام هذه السيولة في استثمارات أجنبية، وبدءاً من عام ١٩٩١م بدأت النسبة في الارتفاع وبلغت أقصاها ٧٥٪ وأدناها ٦٠٪ وارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في بداية التسعينيات قد يرجع إلى أن الودائع لأجل وودائع الادخار قد ارتفع نصيبها إلى إجمالي الودائع (٣٣٪) بعد أن كانت لا تشكل سوى ١٠٪ في فترة التسعينيات والثمانينيات. ساعدها ذلك في التوسع في مجالات الإقراض والاتجاه بدرجة أكبر إلى السوق المحلي، وقد حددت مؤسسة النقد العربي السعودي نسبة الإقراض/الودائع بـ ٦٥٪، وهذه النسبة بدأت تحققها البنوك التجارية في السنوات الأخيرة. وقد تكون هناك بعض البنود القانونية التي تحد من توسع البنوك في الإقراض والاحتفاظ بسيولة مرتفعة، منها اتجاه مؤسسة النقد إلى رفع درجة السيولة لتجنب أية مخاطر أو مجازفة، وكذلك عندما صدر قانون وزارة العدل عام ١٩٨٢م الذي منع استخدام البنوك للرهن العقاري على القروض (سجل ١٩٨٧م).

إلى جانب حدود الائتمان التي حددتها مؤسسة النقد أمام البنوك كأن لا يزيد نسبة الائتمان الممنوح لشخص اعتباري أو طبيعي على ٢٥٪ من رأس مال البنك واحتياطياته، مما يشكل عقبة من وجهة نظر البنوك عند تمويل العقود للشركات التي يزيد رأسمالها على بضع ملايين.

جدول رقم ٢١. بعض مؤشرات أداء البنوك التجارية في المملكة

السنة (ميلادية)	نسبة القروض للودائع %	صافي تعاملات البنوك مع العالم الخارجي "مليون ريال"	نسبة الاعتمادات المستندية إلى الودائع %	معدل النمو السنوي لتمويل الاستيراد بواسطة البنوك %
٧٦/٧٥	٥٢	٢٦٩١	—	٥٠
٧٧/٧٦	٣٥	٥٥٠٩,٣	—	٣٨
٧٨/٧٧	٢٩	٩٨٥١,٣	—	٢٣
٧٩/٧٨	٤٥	٧٢٦٢,٣	—	١١
٨٠/٧٩	٥٥	١٧٩٩,٤	—	٣٤
٨١/٨٠	٥٦	٣٢٤٦٢,٤	—	٢٤
٨٢/٨١	٥٢	٤٦٥٠٩,٢	٤,٧	١٣
٨٣/٨٢	٥١	٦٠٣٩٦,٦	٤,٣	٢١,٥
٨٤/٨٣	٥٣	٦٢٥٥٣,٩	٣,٧	١٣,٥
٨٥/٨٤	٥٤	٦٤٤٥٦,٣	٣,٢	٦
٨٦/٨٥	٥٠	٦١٦٢٣,٩	٢,٤	٢٣
٨٧/٨٦	٤٧	٧٦٥٢٤,٤	٢,٢	٤
١٩٨٧	٥١	٦٩٧١٥	٢,٦	١٤
١٩٨٨	٥٠	٨٦٠١٣,٧	٢	٤
١٩٨٩	٥١	٨٤٢٤١,٢	٢,٤	٤
١٩٩٠	٤٧	٩٣٢٩٤,٩	٢,٥	٥
١٩٩١	٥٠	٩١٠١٥,٥	٢	٣
١٩٩٢	٦٢	٧٢٩٣٠,١	٢,٢	٣
١٩٩٣	٦٥	٧٤٢٩٤,١	١,٧	٣
١٩٩٤	٧١	٥٨٩٩٦,٩	١,٥	٢١
١٩٩٥	٧٠	٥٨٢٩٢,٩	١,٤	٥
١٩٩٦	٦٢	٦٧٥١٨	١,٨	١٠
١٩٩٧	٦٠	٥٩٢٠٩,٢	١,٧	١٠
١٩٩٨	٧٥	٤٢٨٣٩	١,٣	١
١٩٩٩	٦٨	٤٠٣٣٤	١,١	٦
٢٠٠٠	٦٦	٣٦٧٦٠	١	٩
المتوسط العام	٥٥			١٤

المصدر: تم حسابه من واقع بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة.

٢- صافي تعاملات البنوك التجارية مع العالم الخارجي

صافي تعاملات البنوك التجارية مع العالم الخارجي تسفر عن قيم موجبة بدءاً من عام ١٩٧٠م وحتى نهاية الفترة، مما يعني أن البنوك التجارية السعودية دائنة في كل تعاملاتها مع العالم الخارجي، وأن حجم توظيفها لأموالها في الخارج يفوق حجم توظيف الأموال العامة داخل الدولة. والودائع الأجنبية لدى البنوك التجارية لا تمثل سوى ٢٠٪ من إجمالي ودائعها عام ١٩٩٥م و٢٤٪ عام ٢٠٠٠م، بينما حجم استثماراتها في الخارج في نفس العام تشكل ٤٢٪ وتراجعت إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠م من إجمالي الأصول. ويبدو أن البنوك التجارية في المملكة قد لجأت إلى توظيف أموالها خارجياً نظراً لفائض السيولة لديها وأيضاً لكي تحدث التوازن بين الأرصدة المحلية ذات التكاليف المنخفضة والاستثمارات ذات العائد المرتفع المتوافر في المؤسسات المالية والأسواق المالية الخارجية. ففي عام ١٩٨٩م كان نحو ٥٧٪ من إجمالي أصولها (١٦ مليون ريال) مستثمراً في الأسواق العالمية. واتجهت البنوك التجارية مؤخراً إلى التمويل الشخصي داخل المملكة كوسيلة لزيادة توظيف أموالها محلياً، وقد امتص ذلك جزءاً ليس بقليل من سيولتها.

٣- تمويل التجارة الخارجية

لا تتجاوز الاعتمادات المستندية حوالي ٥٪ من إجمالي الودائع خلال الفترة محل الدراسة، بل إنها وصلت في بعض السنوات ١٪ من إجمالي الودائع، ويعكس ذلك محدودية تمويل عمليات الاستيراد من خلال الاعتمادات المستندية. ونجد أن تمويل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص قد قفزت قفزة كبيرة منذ عام ١٩٧٤/١٩٧٥م، حيث بلغ معدل نموها ٥٠٪ (انعكاساً مع طفرة البترول وزيادة الدخل). واستمر معدل زيادة تمويل الاستيراد في النمو بمعدلات متأرجحة بين الزيادة والنقصان حتى عام ١٩٨٣/١٩٨٤م، فحقق معدل النمو معدلات سلبية في بعض السنوات. ويشير ذلك إلى تأثير وظائف البنوك تأثراً واضحاً ملموساً مع التغيرات التي تطرأ على عائدات النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني ككل.

ونجد أن معدل النمو لتمويل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص بواسطة البنوك التجارية وصل إلى ١٤٪ في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وقد يعني ذلك أن معظم عمليات الاستيراد تحول من أوراق التحصيل التي تسلمها المصارف التجارية وقدر محدود يتم تمويله من خلال الاعتمادات المستندية.

ولكن مازلت مشاركة البنوك التجارية في عمليات التجارة الخارجية أقل من المستوى المطلوب، وخاصة بالنسبة لظروف المملكة التي تستورد الكثير من السلع الاستهلاكية إلى جانب استيرادها لمستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية.

اتجه أحد البحوث إلى تكوين مؤشر جديد للحكم على كفاءة البنك التجاري يسمى (مؤشر الكفاءة المالية الكلية) ويضم ثلاث معايير هي معيار السيولة والملاءمة المصرفية، والربحية، وذلك لإعطاء صورة شاملة للأداء المالي للبنوك التجارية. وقد تم استخدام هذا المقياس كجزء تطبيقي على البنوك التجارية السعودية، وكانت أهم ثلاثة بنوك سعودية تصدرت باقي البنوك في أدائها المالي وفقاً لهذا الأسلوب على التوالي بنك الرياض، وبنك الجزيرة، والبنك السعودي للاستثمار والبنك السعودي الهولندي (محسن ٢٠٠١م).

رابعاً: المؤسسات المصرفية الأخرى

البنوك المتخصصة

تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية في طبيعتها، فالأخيرة تهدف إلى تعظيم الربح من أنشطتها المختلفة، لذا فهي تركز على جانب الإقراض قصير الأجل وتبتعد عن الإقراض طويل الأجل أو القيام بالاستثمار المباشر. أما البنوك المتخصصة فهي لا تهدف إلى تعظيم الربح في المقام الأول وإنما تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، لذا فهي تقدم قروضاً ميسرة وقد تكون بدون فائدة متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الخاص بجانب القروض قصيرة الأجل، كما أنها تشارك بالاستثمار المباشر. وتسمى هذه البنوك في

المملكة) مؤسسات الإقراض المتخصصة أو صناديق التمويل الحكومية). ويبين جدول رقم ٢٢ تطور الإقراض من قبل هذه المؤسسات بالمملكة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠١ م.

جدول رقم ٢٢. قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة (مليون ريال)

البنك	١٩٧٠م	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٩٠م	١٩٩٥م	٢٠٠٠م
الزراعي العربي السعودي	١٧	٢١١	١٤٦٨	٩٥١٠	٨١٤٣	٨٠٧٤
التسليف السعودي	-	٦٢	٢٥٨	٦٠٩	٦٠٠,١	٧٧٧
صندوق الاستثمارات العامة	-	١٠٧٠	٥٠٥٠	٣٨٣٥١	٢٧٥١٩,٩	٢٠٨٠٦
صندوق التنمية الصناعية	-	٨٦٠	٦٨٠٩	٣٩٠٣	٧٢١٩,٥	١٠٢٦٠
صندوق التنمية العقارية	-	١٠٦٧	٨٢٢٠	٦٩٢٠٩	٧٠٢٨٥,٦	٦٩٥٣١
الإجمالي	١٧	٣٢٧٠	٢١٨٠٥	١٢١٥٨٢	١١٣٨٢٨,١	١٤٧٣٣٣

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، السابع والثلاثون ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ٣٤١.

تنمية قطاع الخدمات

- قطاع الصحة • قطاع النقل
- الاتصالات • قطاع التعليم • قطاع الكهرباء

يعد قطاع الخدمات من القطاعات الهامة التي نالت حظا كبيرا من التقدم والرقي والتطور في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين.

و يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الكبيرة المتشعبة ، فهو يشمل العديد من الخدمات التي توفرها الدولة و تحرص علي تطويرها و تدعيمها ، فهو يشمل الصحة ، و التعليم ، وخدمات النقل ، والاتصالات ، والخدمات الاجتماعية ، والموارد البشرية... وغيرها. وسنعرض في هذا الفصل التطورات والنهضة التي صاحبت قطاع الخدمات الصحية ، وخدمات النقل والاتصالات ، وخدمة التعليم من خلال البيانات الفعلية والمؤشرات الواقعية التي توضح ما نالته هذه القطاعات من رعاية واهتمام الدولة. و أهم النقاط التي يتناولها هذا الفصل :

- ١ - قطاع الصحة
- ٢ - قطاع النقل والاتصالات
- ٣ - قطاع التعليم
- ٤ - قطاع الكهرباء

أولاً: قطاع الصحة

في إطار الأولوية التي منحت للإنسان السعودي ، كانت التنمية الصحية مرافقة لذلك البناء الذي لا يقدر عليه سوى إنسان صحيح معافى متوافر له رعاية صحية تبدأ بالرعاية الصحية الأولية وتنتهي بأدق التخصصات. وقد أصبحت مستشفيات المملكة مراجع صحية لكثير من البلدان.

ولقد استهدفت التنمية الصحية في المملكة الإنسان أينما كان على أرض المملكة المترامية الأطراف. وترتبط المستشفيات بمراكز الأبحاث والتي يتبع العديد منها عدد من الجامعات في الدول المتقدمة كالجامعات الأمريكية.

وتقوم فلسفة التنمية الصحية في المملكة المتسعة علي الربط ما بين المستشفيات المتخصصة وعدد من المستشفيات بالمناطق المختلفة حتى يتم تقديم الخدمات الصحية المتخصصة لجميع المناطق بالمملكة ، ولكي تستفيد المناطق المختلفة من خدمات الاستشاريين وتبادل الخبرات فيما بينهم.

وتهتم الدولة بتطوير الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها للمواطنين عن طريق انتشار المستشفيات المتخصصة والمدن الطبية المتكاملة. وتعد مدينة الملك فهد الطبية من أحدث الصروح الطبية في مجال تقنيات العلوم الطبية ، وهو مشروع عملاق في الحقل الصحي يسع ١٤٢٥ سريراً متوافر بها كافة التخصصات الطبية.

وتشجع الحكومة القطاع الخاص لفتح مزيد من المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية المتخصصة والعامة وتقديم له كافة التسهيلات.

١ - كيفية تقديم الخدمة الصحية للمواطنين

تتبع المملكة نظام التدرج في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين حتى يتم استفادة المواطن استفادة قصوى. وتندرج الخدمة الصحية علي النحو التالي :

أ- المراكز الصحية

وهذه المراكز تقوم بدور هام ومبدئي في العملية الصحية ، فهي تقدم خدمة الكشف الأولي علي المريض من خلال جهازها الطبي ، وجهاز التمريض ، والجهاز الفني ، وعلاج الحالات التي لا تحتاج إلى المستشفيات العامة أو المستشفيات المتخصصة. كما تتولى مهام حملات التطعيم ضد الأمراض المنتشرة أو المستوطنة ، مثل حملات تحصين الأطفال ضد أمراض الحصبة ، حيث قامت هذه المراكز بتطعيم أكثر من مليوني طالب و طالبة في المرحلتين المتوسطة و الثانوية والتطعيم ضد شلل الأطفال في المنازل للأطفال حتى سن الخامسة. و أثرت هذه الجهود في خفض نسبة الإصابة بهذا المرض خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بأكثر من ٩٠٪ مقارنة بمعدلات المرض التي كانت سائدة قبل عشر سنوات ، وسيتم التخلص بمشيئة الله من مرض شلل الأطفال نهائيا عام ٢٠١٠م.

وإلى جانب ذلك ، فإن المراكز الصحية تعقد ندوات صحية بهدف التثقيف والتوعية الصحية فيما يخص صحة الأسرة والمجتمع و البيئة ، كما تقوم بتحليل مياه الشرب كل ثلاثة أشهر في معظم مناطق المملكة ولا ننسى دورها في رعاية الأمومة والطفولة.

ب - المستشفيات

تأتي المستشفيات في المستوى الثاني حيث تقبل الحالات المحولة من المراكز الصحية والمرتبطة بها مما يسهل تقديم العلاج دون مشقة. و تضم المستشفيات أطباء في تخصصات مختلفة كالطب العام والباطنة والجراحة... الخ.

ج- المستشفيات المتخصصة

وهي تلك التي يتم فيها إجراء أعقد العمليات الجراحية الدقيقة المحولة بدورها من المستشفيات العامة ، ومن العمليات الجراحية التي أجريت فيها عمليات جراحات القلب وزرع القرنية والكلى والرئتين وغيرها.

٢- خدمات صحية أخرى

أ- مراكز التأهيل الطبي

تتولى هذه المراكز مهمة تأهيل المرضى المعاقين جسمياً مستخدمة أحدث الوسائل العلمية التي يتم التوصل إليها في هذه المجالات و تشمل صرف الأجهزة التعويضية والعلاج الطبيعي قبل وبعد صرف الأجهزة ، إلى جانب تقديم مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية التي تجرى للمرضى ومحاولة تمكينهم من الحصول على الخدمات الأخرى التي تقدمها الأجهزة المعنية بعناية المعوقين كمراكز التأهيل الاجتماعي ومكتب الضمان الاجتماعي ومراكز التعليم الخاص.

ب- الطب الوقائي

لقد لقي الطب الوقائي اهتماماً كبيراً من جانب الدولة باعتباره الوجه الثاني للرعاية الصحية وهو أحد المفاهيم المتقدمة في التبصير بأسباب ومضار الأمراض وكيفية الوقاية منها، مثل مكافحة الملاريا من خلال مكافحة البيرقات ورش المنازل بالمبيدات ذات الأثر الباقي وفحص عينات الدم ثم العلاج بالعقاقير ورسم المناطق لمكافحة الناموس ، و أيضاً مكافحة مرض الليشمانيا والأمراض المعدية كالكزاز والدفتيريا والسعال الديكي.. وغيرها.

ج- الصحة المهنية

في ظل التقدم الذي أحرزته المملكة في مجالات الصناعات المختلفة كالبترول وكيماويات والمعادن والبناء والزراعة والأغذية ، صار اهتمام المملكة متزامناً مع هذه النهضة الصناعية بتقديم الخدمات الصحية المتخصصة للقوى العاملة المقيمة في هذه القطاعات الصناعية للوقاية من الأمراض المهنية ، و الاهتمام الصحي البدني والعقلي للعاملين بالمناطق الصناعية ومواقع الإنتاج ، فضلاً عما تنتجه هذه الصناعات من ملوثات كثيرة تؤدي إلى التلوث البيئي وتأثيره على الصحة العامة.

وتتولى إدارة الصحة المهنية بوزارة الصحة هذه المهام حيث تقوم بيئة العمل لتخفيض أو القضاء على، الملوثات الخارجية من خلال إجراء الفحوص الطبية الدورية كضمان لصحة العاملين.

د- صحة البيئة

تقوم إدارة البيئة التابعة لوزارة الصحة بمراجعة المراكز الصحية و البلديات و دراسة المشاريع الصحية التي تنفذها مراكز الخدمة للتأكد من مستوى النظافة العامة من مصادر مياه الشرب و رش تجمعات القمامة و المياه و طفح المجاري ، كما تقدم خدمات صحة البيئة مباشرة بالأراضي المقدسة خلال مواسم الحج.

٣- دور وزارة الصحة في توفير إمكانيات الخدمة الصحية

اتجهت وزارة الصحة منذ البداية إلى إنشاء معاهد صحية بدءاً من عام ١٣٧٩/١٣٨٠ هـ ، ثم تطورت إلى الكليات الصحية بجانب إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات العامة والمتخصصة والعيادات الطبية وتوفير الأسرة بها فضلاً عن توفير الكوادر المتخصصة من أطباء وممرضين وفنيين على مستوى عال من الأداء.

وجداول رقم ٢٣ يوضح مدى التطور في المستشفيات و عدد الأسرة و المراكز الصحية التابعة للوزارة خلال الفترة (١٣٩٠-١٤١٩ هـ) ، و من الجدول نجد أن عدد المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة قد تزايد ليصل إلى ١٨٦ مستشفى عام ١٤١٩ هـ تشمل ٢٧٧٩٤ سريراً بعد أن كان عدد المستشفيات لا يتعدى ١٤١ مستشفى في بدايات حكم الملك فهد (ناهيك عن المستشفيات التابعة للقطاع الخاص و عددها ١٢٧ مستشفى) (وزارة الصحة ٢٠٠٠م). كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية ١٧٥٦ مركزاً في عام ١٤١٩ هـ. زاد عدد الأطباء ليصل عددهم ١٤٧٨٦ طبيباً بجانب هيئة التمريض (٣٦٣٤٠) و الفئات المساعدة (٢٢١٨٨) في نفس العام. و يبلغ عدد السكان لكل طبيب ٧٤٣ فرداً/طبيب عام ١٤٢٠ هـ (وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة ٢٠٠٠م) بينما كانت ٨٢٠ فرداً /طبيب عام ١٤١٢ هـ .

جدول رقم ٢٣. تطور المرافق الصحية والقوى البشرية التابعة لوزارة الصحة خلال الفترة (١٣٩٠-١٤١٩هـ)

السنة (ميلادية)	المراكز الصحية	المستشفيات	الأسرة	الأطباء	المرضون	الفئات الفنية المساعدة
١٣٩٠	٥١٩	٤٧	٧١٦٥	٧٨٩	٢٢٥٣	١٣٩٦
١٣٩٤	٦٠٩	٥٨	٩٠٧٠	١٩٠٠	٢٢٣٤	٢٦٧٠
١٣٩٩	٨٢٤	٦٧	١٠٩٧٨	٣٤٠٨	٦١٦٦	٤٠٩٠
١٤٠٤	١١١٩	٨٦	١٧٩٦١	٧٤٩٠	١٤٩١٩	٧٩٦٣
١٤٠٥	١٣٠٦	١٠٥	٢٠٧٩٦	٩٢٥٧	٢٠٧٠٧	١٠٠٨٦
١٤٠٦	١٤٣١	١٤١	٢٣٨٦٢	١٠٣٥٩	٢٤٥٢٨	١١٥١٣
١٤٠٧	١٤٣٨	١٥٧	٢٥٩٠٢	١١٣٢٦	٢٥٩٨٦	١٢٧٩٣
١٤٠٨	١٤٧٧	١٦٢	٢٦٣١٥	١١٩٤٠	٢٧١٦٩	١٤٠١٣
١٤٠٩	١٦٣٩	١٦٢	٢٥٩١٨	١٢٦١٧	٢٨٢٦٦	١٥١٢٥
١٤١٠	١٦٦٨	١٦٣	٢٥٨٣٥	١٢٩٥٩	٢٩١٢٤	١٥٣٢٩
١٤١١	١٦٩٢	١٦٦	٢٦٨٦٦	١٤٠٨٢	٣٠٧٩٩	١٦٨٣٢
١٤١٢	١٧٠٢	١٧٠	٢٦٨٧٨	١٣٩٠٠	٣٢٢٢٩	١٧١٩٥
١٤١٣	١٧٠٧	١٧٤	٢٦٩٧٤	١٤٥٥٤	٣٣٣٧٣	١٨٥٢٨
١٤١٤	١٧١٩	١٧٣	٢٦٨٧٨	١٥١٢٥	٣٥٦٨٧	١٩٣٢٥
١٤١٥	١٧٢٥	١٧٥	٢٦٧٣٧	١٥٤٧٦	٣٥٢١٩	١٩٩٧٣
١٤١٦	١٧٣١	١٧٦	٢٦٩٥٥	١٥٢٦٦	٣٤٩٤٧	٢٠٢٥٠
١٤١٧	١٧٣٧	١٨٠	٢٧٠٥٨	١٤٧١٧	٣٤٧٣٩	٢٠١٣١
١٤١٨	١٧٥١	١٨٢	٢٧٤٢٨	١٤٤٠٧	٣٦١٠١	٢٠٦١٥
١٤١٩	١٧٥٦	١٨٦	٢٧٧٩٤	١٤٧٨٦	٣٦٣٤٠	٢٢١٨٨

المصدر: وزارة الصحة، التقرير السنوي، ٢٠٠٠م.

أما جدول رقم ٢٤، فيوضح نسبة الأطباء بصفة عامة، سواء التابعين لوزارة الصحة أو التابعين للقطاع الخاص بالنسبة لكل ألف من السكان، وكذلك الأسرة لكل ألف من السكان. ويتضح من الجدول أن نسبة الأطباء لكل ألف من السكان كانت منخفضة حتى عام ١٩٩٠م (حيث انخفاض عدد السكان)، ولكن مع التزايد السريع في النمو السكاني بدأت النسبة في

التزايد والتأرجح من عام لآخر ولكنها مازالت في إطار المعقول. ونفس الشيء لعدد الأسرة لكل ألف من السكان.

جدول رقم ٢٤. نسبة الأطباء والأسرة إلى كل ألف من السكان في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩م)

السنة (ميلادية)	عدد الأطباء	طبيب لكل ألف نسمة	عدد الأسرة	سرير لكل ألف نسمة
١٩٨٦	١١٣٢٢	١,٦	٢٨٣٣٦	٢,٠٠
١٩٨٧	١٧٤٣٧	١,٢٨	٣٠٩٢١	٢,٢٧
١٩٨٨	١٢٤٣٦	٠,٨٨	٣١٣٣٩	٢,٢٠
١٩٨٩	١٣٣٧٥	٠,٩٢	٣٢٢٧١	٢,٢٠
١٩٩٠	١٤٨٥١	١	٣٢٥١٤	٢,١٨
١٩٩١	٢٣٨٦٨	١,٦	٣٣٥٤٦	٢,١٩
١٩٩٢	٢٤٧٦٠	١,٥	٣٣٨٦٦	٢,٠٠
١٩٩٣	٢٦٣٨١	١,٥	٣٤٤٥١	١,٩٨
١٩٩٤	٢٧٨٩٣	١,٦	٣٣٣٥١	١,٨٧
١٩٩٥	٢٣١٨٣	١,٥	٤١٩١٦	٢,٣٠
١٩٩٦	٢٣٠٩٣	١,٢٢	٤٢٦٢٥	٢,٢٦
١٩٩٧	٣٤٣٢٣	١,٨	٤٤٢١٣	٢,٣٠

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١٩٩٩م.

ثانياً: قطاع النقل والاتصالات

وتدرك المملكة مدى أهمية النقل والاتصالات في دعم التنمية الاقتصادية، لذا فقد عملت على تطوير شبكات الاتصالات الداخلية والخارجية والنقل بأنواعه المختلفة وتمتع المملكة الآن وبعد الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة بقطاع نقل متطور ومتقدم سواء النقل البحري أو

البري أو الجوي. وأصبحت المملكة من الدول المتقدمة في هذا المجال، فضلاً عن نظام الاتصالات.

١- النقل الجوي

تعد المملكة أكبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجال النقل الجوي، فتعتبر الخطوط الجوية السعودية أكبر شركات المنطقة، فهي تضم أكثر من ٢٤٠٠٠ موظف وتمتلك ١٢٥ طائرة وتنقل أكثر من ٤ مليون مسافر سنوياً، فضلاً عن نقل نحو ٨ مليون راكب في الرحلات الداخلية. وقبل عام ١٩٨٥م كانت سوق الطيران الخليجي تقتصر على الخطوط السعودية وخطوط الخليج التي كانت تمتلكها حكومات دبي والبحرين وعمان وقطر (The Cooperation Council for the Arab States 1999).

وبلغ عدد المطارات العاملة في المملكة ٢٦ مطارا، منها أربعة مطارات دولية، وهي مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة، ومطار الملك خالد الدولي بالرياض، ويقومان بحوالي ٨٠٪ من نشاط النقل الجوي بالإضافة إلى مطار الظهران الدولي. وقد أضيف إلى هذه المطارات الدولية مطار الملك فهد الدولي في المنطقة الشرقية الذي شهد الافتتاح الرسمي عام ١٩٩٩م ويستوعب ٥ ملايين راكب في مرحلته الأولى، ويرتفع العدد إلى ١٦ مليون مسافر في المستقبل وهو مطار مجهز علي أحدث طراز بلغت تكلفته الإجمالية ١٠ مليار ريال سعودي.

وإلى جانب المطارات الدولية هناك سبعة مطارات إقليمية وستة عشر مطارا داخليا منتشرة في كافة أرجاء المملكة. وفي عهد الملك فهد أضيفت مطارات أخرى إلى شبكة المطارات مثل مطار الأحساء، ومطار الباحة، ومطار وادي الدواسر، ومطار الطائف، خلاف التوسعات الشاملة التي شملت مطار الأمير محمد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة، ومطار الطائف، ومطار القصيم، ومطار أبها، ومطار جيزان وباقي المطارات.

وقد حقق النقل الجوي زيادة في عدد الركاب المسافرين عبر مطارات المملكة عام ١٩٩٩ م بمقدار مليون راكب (٣.٥٪ عن عام ١٩٩٨ م)، و يبلغ إجمالي الركاب المسافرين جوا ٢٧.١ مليون راكب. كما حقق الوزن الإجمالي لعمليات الشحن الجوي زيادة مقدارها ١١.٧ ألف طن، كما بلغ عدد الرحلات في مطارات المملكة خلال نفس العام ٢٢٩.١ ألف رحلة.

٢- النقل البحري

في الوقت الذي تمتد فيه سواحل المملكة على كل من البحر الأحمر والخليج العربي بما يزيد على ٢٠٠٠ كيلو متر، لذا فإن نقل معظم الواردات السعودية يتم من خلال النقل البحري. ونتيجة لذلك، نجد أن النقل البحري قد حظي باهتمام مميز يفوق ما تلقاه بقية قطاعات النقل الأخرى بالمملكة، ويتضح ذلك من خلال الجهود الملموسة التي تبذلها وزارة المواصلات والتي أدت إلى الارتقاء بكافة الجوانب المتعلقة بهذا القطاع. ومن دلائل ذلك بلوغ عدد الشركات الملاحية الوطنية في المملكة ما يزيد على ١١٠ شركة إضافة إلى أعداد السفن التي ترفع العلم السعودي حوالي ٢٠٠ سفينة (الغرفة التجارية بالرياض ١٩٩٧ م).

وقد بلغ عدد السفن القادمة لموانئ المملكة ١٤٥٦٢ سفينة عام ١٩٩٧ م بعد أن كانت لا تتجاوز ٦١٨٤ سفينة عام ١٩٨٦ م. وقد بلغ معدل النمو خلال الـ ١١ سنة الأخيرة ١٣.٥٪ بمعدل نمو سنوي ١.٢٪، كما بلغ عدد الأرصفة ١٧٤ رصيفا عام ١٩٨٧ م.

تنظيم النقل البحري

يخضع قطاع النقل البحري السعودي في تنظيمه إلى نظام الموانئ والمرافئ والمناظر الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ بتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤هـ (١٩٧٤ م) إضافة إلى لوائح اعتماد العمل بلائحة السلامة وصلاحيات الملاحة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥ بتاريخ ١٤٠٩/١١/٢٨هـ.

كما أن دول مجلس التعاون تعمل حالياً على إصدار قانون بحري جديد يعنى بتنظيم كافة الجوانب المتعلقة بالنقل البحري فيما بين دول المجلس. كما يخضع تنظيم قطاع النقل البحري في المملكة لعدد من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية التي وافقت عليها. وبلغ عدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت المملكة إلى عضويتها خمس عشرة اتفاقية.

الموانئ

أصبح لدى السعودية ثمانية موانئ بها ١٨٣ رصيفاً قادرة على استقبال أكبر السفن في العالم ، كما بلغت كمية البضائع التي ناولتها موانئ السعودية التجارية والصناعية عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ نحو ٨٨,٥ مليون طن وزني من البضائع وناولت نحو ١,٤ مليار طن من البضائع خلال ٢٤ عاماً الماضية.

كما أصبحت منفذاً لنحو ٩٥٪ من صادرات و واردات البلاد (المؤسسة العامة للموانئ - ١٤١٩/١٤٢٠ هـ) ، وشكلت الصادرات التي بلغت ٥٩,٤ مليون طن ما نسبته ٦٧٪ من إجمالي البضائع المناولة عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ. و كان أبرزها المنتجات النفطية المكررة و المواد البتروكيمياوية و المواد الصناعية. فيما بلغت الواردات نحو ٢٩,١ مليون طن في نفس العام وأهمها المواد الغذائية و مواد البناء و المواد الخام و البضائع الاستهلاكية.

كما انخفضت تكلفة مناولة الطن إلى ٥,٢٦ ريال/طن بعد أن كانت ٥,٧٤ ريال /طن في عام ١٤١٨/١٤١٩ هـ.

و شهد نفس العام زيادة في عدد الحاويات المناولة حيث بلغت ١٤٤٢٧٨٦ حاوية قياسية. كما انخفض متوسط بقاء السفينة في الميناء من ٤١,٧ ساعة إلى ٣٨,٣ ساعة هذا العام ، وبلغ عدد الركاب الذين عبروا موانئ السعودية ١٥٥٧٠٤ في نفس العام.

دعم الحكومة لقطاع النقل البحري

نظراً لما يمثله قطاع النقل البحري من أهمية بالغة للاقتصاد السعودي ، إضافة إلى ما يلعبه هذا القطاع من دور أساسي في عملية نجاح العديد من السياسات التنموية ، سواء كان ذلك في

المجال الصناعي أو الزراعي أو التجاري ، خاصة أن كان ٩٥٪ من صادرات وواردات المملكة يتم نقلها عن طريق المنافذ البحرية (كما ذكرنا).

وقد قامت الحكومة بتقديم كافة أنواع الدعم لهذا القطاع الهام ، ويتمثل الدعم الحكومي في إعفاء المستثمرين السعوديين في هذا القطاع من دفع كافة الرسوم المتعلقة بإصدار التراخيص للشركات الملاحية ، إضافة إلى محدودية هذه الرسوم. كذلك نجد أن من الدلائل المؤكدة على الدعم الذي يلقاه قطاع النقل البحري في المملكة أن السفن التي تحمل علم المملكة تتمتع بالحصول على الوقود بأسعار مخفضة تصل إلى أقل من ١٠٪ من السعر العالمي الذي تحصل عليه السفن الأجنبية. فبينما نجد أن السعر العالمي للطن من الوقود يزيد على المائتي دولاراً ، نجد أن الحكومة السعودية تقدمه للسفن السعودية بما يعادل ١٨ دولاراً فقط. كذلك من أوجه الدعم المقدم للسفن السعودية يتمثل في إلزام كافة المقاولين السعوديين المتعاقدين مع الجهات الحكومية بنقل كافة ما يحتاجونه من معدات ومواد عن طريق السفن السعودية.

هذا بالإضافة إلى التأكيد على كافة المستوردين والمصدرين باستخدام السفن السعودية في نقل كافة البضائع المصدرة والمستوردة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الدعم الذي يحظى به قطاع النقل البحري بالمملكة قد انعكس على مضاعفة حجم البضائع التي يتم نقلها من خلال هذا القطاع مما انعكس على أعداد السفن والحاويات التابعة للأسطول السعودي وجعله يتبوأ موقع الصدارة بين كافة أساطيل الدول العربية. وقد اتجهت الدولة إلى تخصيص عدد من خدمات الموانئ مثل الصيانة وإدارة الأرصفة وأعمال التشغيل حيث كانت تلك الأعمال تتبع المؤسسة العامة للموانئ.

٣- النقل البري

تحتل التوسعات في شبكات الطرق البرية السريعة في المملكة باهتمام خاص لما لها من دور رئيس في عملية التنمية من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وحركة عناصر الإنتاج المختلفة.

قامت المملكة في عهد الملك فهد بمجهودات ضخمة لتطوير شبكة الطرق وبناء الجسور والأنفاق ، والتي كان لها دور كبير في تسهيل حركة المرور في كبريات المدن. وتنمو أطوال الطرق البرية في المملكة كل عام ، وقد بلغ معدل نمو هذه الطرق ٢,٢٪ في عام ١٩٩٧ م ، حيث بلغ إجمالي الطرق المعبدة ٣٧٣٨٣ كيلو متراً وقد نمت بمعدل ٩٠٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧ م بمعدل نمو سنوي ٩٪.

بنت المملكة شبكة طرق على أرقى المستويات العالمية ، فقد بلغ الطول التراكمي للطرق الرئيسية ١٩٨٧ م قرابة ٣٣٥٧٦ كيلو متراً ، وصلت إلى ٣٧٣٨٣ كيلو متراً عام ١٩٩٧ م.

كما تم خلال عام ١٤١٩ / ١٤٢٠ هـ إنشاء و تعبيد ٦١٠,٨٠ كيلو متر من الطرق المعبدة منها ٥٣,٦ كيلومتر طرق رئيسة ، و ١١٩ كيلومتر طرق فرعية ، و ٤٣٨,٥ طرق زراعية وبذلك بلغ إجمالي شبكات الطرق التي تم تنفيذها حتى عام ١٩٩٩ م ٤٥٥١٨,١ كيلومتر منها ١٥٢٥١,١ كيلومتر طرق رئيسة ، و ٨٤٣٠,٤ كيلومتر طرق فرعية ، و ٢١٨٣٦,٦ كيلومتر طرق زراعية. كما تم خلال عام ١٩٩٩ م تمهيد طرق ترابية بطول ١٨٣٦,٩ كيلو متر حتى بلغ طول الطرق الترابية الممهدة ١٠٦٢٦٩ كيلو متراً. كما يجري حالياً تنفيذ مشروعات لطرق طولها حوالي ٣ ، ٣٨٢١ كيلو متر. ومن أشهر الطرق السريعة التي أقامتها المملكة وتخدم كثيراً من المدن والقرى :

- طريق مكة المكرمة - المدينة المنورة والذي يخدم ٢٥٠٠٠ فرد في المدن والقرى ويبلغ طوله ٤٢٥ كم وبه ستة أفرع.

- طريق الرياض - الدمام ويبلغ طوله ٣٨٥ كم.

- طريق الرياض - القصيم ويبلغ طوله ٣٢٠ كم.

- طريق الرياض - الطائف ويبلغ طوله ٧٥٠ كم.

- طريق الرياض - أبها - جيزان ويبلغ طوله ٧٥٠ كم.

- طريق خيبر - العلا ويبلغ طوله ١٧٥ كم.

- طريق الدمام - راس تنورة ويبلغ طوله ٢٨٠ كم.

السكك الحديدية

شهد هذا القطاع نموا ملحوظا في عدد الركاب المسافرين خلال عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ مسجلا بذلك زيادة قدرها ١٢٤.٢ ألف راكب ليصل عدد الركاب إلى ٧٧٠.٤ ألف راكب. كما بلغ وزن البضائع المنقولة بواسطة السكك الحديدية خلال نفس العام ١.٨ مليون طن.

ومن أشهر خطوط السكك الحديدية المقامة تلك التي تربط المنطقة الشرقية بالرياض بطول ٥٦٢ كم، وينقل هذا الخط نحو ألف مسافر يوميا كما ينقل البضائع من ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام.

وتقوم المملكة حاليا بالتخطيط لتنفيذ مشروع عملاق في مجال السكك الحديدية لإنشاء ثلاثة خطوط للسكك الحديدية، الخط الأول لربط مدن السعودية بعضها ببعض؛ أما المشروع الثاني، فهو مخطط لربط المملكة بأوروبا، فيما المشروع الثالث لربط السعودية بباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويوضح جدول رقم ٢٥ تطور حركة نقل الركاب جوا وعدد السفن القادمة بحرا وتطور الطرق المعبدة للنقل البري خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩م).

جدول رقم ٢٥. تطور الطرق المعبدة وعدد السفن القادمة وحركة نقل الركاب جوا بالمملكة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩م)

السنة (ميلادية)	الطرق المعبدة كم	عدد السفن القادمة	حركة نقل الركاب جوا (مليون راكب)
١٩٨٧	١٩٦١٩	٦١٨٤	٢١
١٩٨٨	٢٩٩٠٦	٥٦٦٧	٢٠,٩
١٩٨٩	٣٠١٣٠	٦٩٦٦	٢٠,٤
١٩٩٠	٣٠١٦٣	٦٨٤١	٢٠,٣
١٩٩١	٣١٤١١	٦٨٢٣	٢٠,٢٩
١٩٩٢	٤٠٨٠٠	٧٣٥٧	١٩,٢
١٩٩٣	٤١٨٠٠	٨٣٥٥	٢٣,٤
١٩٩٤	٤٢٧٠٠	٧٢٨٢	٢٥,١
١٩٩٥	٣١١٥٠	٧٤٢٢	٢٦
١٩٩٦	٣٦٥٨١	١١٢٣٩	١٩,٨
١٩٩٧	٣٧٣٨٣	١١٩٧٢	٢٠,١
١٩٩٨	٤٠٥٢٢	١٤٥٦٢	٢٦,١
١٩٩٩	٤٥٥١٨,١	١٥٥٥١	٢٧,١

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-٢٠٠٠م.

٤- قطاع الاتصالات: البريد والهاتف

لقد حقق قطاع الاتصالات تطوراً هائلاً في المملكة، فتمتلك المملكة حالياً شبكة متطورة وحديثة في مجالات البريد العادي والممتاز، والهاتف، والفاكس، والتلكس، وخطوط الإنترنت وغيرها، وذلك تمشياً مع التنمية الاقتصادية التي حققتها المملكة والتي لا يمكن أن تستقيم بدون قطاع متطور للاتصالات يخدم كافة المدن والقرى. وجدول رقم ٢٦ يوضح أهم التطورات التي طرأت على وسائل الاتصالات المختلفة في المملكة من مكاتب بريد وخطوط الهاتف وصناديق البريد خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٩ م، بالإضافة إلى تقديرات السكان في كل سنة للوقوف على عدد السكان لكل مكتب بريد وهاتف وغيرها. ومن الجدول نجد أن كل ألف من السكان يخدمهم في المتوسط ٦٥ صندوق بريد خلال فترة الدراسة كما يخدمهم ٣٧ مكتب بريد و٩ خطوط تليفون.

جدول رقم ٢٦. تطور قطاع الاتصالات في المملكة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩م)

السنة (ميلادية)	مكاتب البريد	لكل ألف نسمة	خطوط الهاتف	لكل ألف نسمة	صناديق البريد	لكل ألف نسمة	تقديرات السكان
١٩٨٧	٤٤٧	٢٩,٥٧	١٠٠٤	١٣,١٦	١٧١	٧٧,٣	١٣٢٢١
١٩٨٨	٤٤١	٣٠,٨	١٤١٢	٩,٦	٢١٥	٦٣,٣	١٣٦١٢
١٩٨٩	٤٤٣	٣١,٦٥	١٤٣٧	٩,٧٥	٢٢١	٦٣,٤	١٤٠١٦
١٩٩٠	٤٤٣	٣٢,٥٨	١٤٢٠	١٠,١٦	٢٢١	٦٥,٣	١٤٤٣٥
١٩٩١	٤٤٨	٣٣,١٩	١٤٤٠	١٠,٣٢	٢٢١	٦٧,٢٨	١٤٨٧٠
١٩٩٢	٤٤٨	٣٤,١٦	١٥٣٤	٩,٩٧	٢٢٤	٦٨,٣٣	١٥٣٠٨
١٩٩٣	٤٤٨	٣٧,٧٨	١٦٣٥	١٢,٤٠	٢٢٤	٧٥,٥٧	١٦٩٢٩
١٩٩٤	٤٤٨	٣٨,٨٠	١٦٨٥	١٠,٣٠	٢٦٩	٦٤,٦٢	١٧٣٨٥
١٩٩٥	٤٤٨	٣٩,٨٠	١٥٦١	١١,٤٢	٢٦٩	٦٦,٢٨	١٧٨٣١
١٩٩٦	٤٥٧	٤٠,٠٣	١٧٦٥	١٠,٣٦	٢٦٩	٦٨,٠١	١٨٢٩٥
١٩٩٧	٤٦١	٤٠,٨	١٩٥٠	-	٢٦٩	٦٨,٠١	١٨٨٤٤
١٩٩٨	٤٦١	٤١,٨٩	٢١٦٩	٨,٩١	٢٦٩	٦٨,٠١	١٩٣١٥
١٩٩٩	٤٦١	٤٣,١٥	٢٩٠٠	٦,٨٦	٢٦٩	٦٨,٠١	١٩٨٩٥

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-٢٠٠٠م.

ومع تقدم الفترة الزمنية ازدادت عدد صناديق البريد ليصل إلى ٦٨ صندوقاً لكل ألف من السكان في نهاية الفترة وكذلك مكاتب البريد وصلت إلى نحو ٤٣ وتراجعت خطوط الهاتف لتقتصر على سبعة خطوط لكل ألف من السكان.

ولكن في الحقيقة ومع بداية القرن ٢١ تزايدت خطوط الهاتف واتسعت الشبكة اتساعاً كبيراً ، وأصبح من السهل جداً تركيب خطوط الهاتف في المنازل والمؤسسات ، وصاحب ذلك اتساع شبكة المحمول وخاصة بعد خصخصة قطاع الاتصالات وتزايد استخدام الإنترنت.

ثالثاً: قطاع التعليم

يلعب التعليم دوراً هاماً في دفع عملية التنمية من خلال تنمية قدرات الأفراد على الاستيعاب والتفاعل ومن ثم الابتكار مما يساهم في نجاح خطط التنمية. ولقد أسس رائد التعليم الأول خادم الحرمين الشريفين مراحل التطور الهائل في قطاع التعليم ، ومازال يولي هذا القطاع المهم اهتماماته ويعمل على تطوير واتساع مجالات التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، مما كان له أثر كبير في نقل التعليم من الأساليب الأولية المحدودة إلى تطبيق الأساليب والنظريات العلمية الحديثة. ولم يقتصر دور خادم الحرمين في مجال التعليم منذ توليه مقاليد الحكم بل كان المؤسس الأول لنظام التعليم في المملكة ، حيث يعتبر أول وزير للمعارف منذ نشأة هذه الوزارة في المملكة عام ١٣٧٣ هـ. وقد أخذ على عاتقه منذ توليه الوزارة إيصال التعليم إلى كل قرية مهما كان بعدها عن المركز، فنشر التعليم في أرجاء المملكة. وقد قام برحلات كثيرة لعدد من الدول العربية للاطلاع على ما وصل إليه التعليم في بلادها والتعاقد مع الكفاءات في مجال التعليم من خلال عقود مع حكومات تلك البلدان. ولم تعد مدرسة البعثات في مكة بقادرة على استيعاب الأعداد المتدفقة من كافة المملكة لبعثهم للجامعات في الخارج ، وأصبحت الطموحات لفتح جامعة سعودية والتي كانت حلمه الكبير الذي عزم على تحقيقه من خلال فتح جامعة الملك سعود في الرياض عام ١٣٨٧ هـ (١٩٥٧ م) ، وهي أول جامعة عصرية تعرفها الجزيرة العربية وقد استقدم لها أقدر الكفاءات العربية والعالمية لوضع أسسها ونظمها.

وبالتعليم انتقل المجتمع السعودي من مجتمع مغلق إلى مجتمع له حضوره على المستويين العربي والدولي.

١- التعليم العام

يمثل التعليم العام دور الحضانة ورياض الأطفال والتعليم المتوسط والثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني ومحو الأمية.

ملامح تطور التعليم في عهد خادم الحرمين

- تميز التعليم في المملكة بالشمول والانتشار خلال فترة حكم الملك فهد ، أي خلال عشرين عاما وهي تعد فترة قياسية.
- تميز تطور التعليم في هذه الفترة بعمل التعديلات الجذرية في سياسة التعليم بما تتواءم مع متطلبات العصر الحالي من التكنولوجيا والتطورات المختلفة.
- يتم وضع وتطوير منهجية التعليم وفقا للشريعة الإسلامية ، كما أن التطور والتقدم في مجال التعليم يساير الأساليب الحديثة في التعليم إلا أنه مغلف بروح الإسلام.
- لم يقتصر التعليم على التعليم العام فقط بل امتد إلى القضاء على الأمية بالإكثار من مدارس محو الأمية وتعليم الكبار.
- لم يقتصر الاهتمام بالتعليم العام فقط بل امتد إلى التعليم العالي وتطويره وتنميته.
- الاهتمام بتعليم البنات جنبا إلى جنب مع البنين في ظل الاحتفاظ بالعقائد الدينية والعادات والتقاليد.

مظاهر اهتمام الدولة بالتعليم العام

- زيادة مخصصات التعليم في كل منطقة وفي كل سنة وبصفة خاصة منذ تولي خادم الحرمين مقاليد الحكم عام ١٤٠٢هـ إلى وقتنا الحاضر. وأصبح التعليم في المرتبة الثانية بعد الدفاع والطيران ضمن اعتمادات الميزانية متصدرا باقي قطاعات الدولة.

- إعداد البرامج والدورات والندوات لتحديث الوسائل والأساليب التربوية المستخدمة في العملية التعليمية وتطوير المناهج وتدريب القائمين بها بجدوى تحديث المعلومات وتطوير المناهج.

- زيادة أعداد المدارس بما يتلاءم مع زيادة أعداد الطلاب ، وتهيئة المناخ السليم للطلاب لتسهيل العملية التعليمية.

- استمرار الدولة في صرف مكافآت التعليم لطلاب الجامعات ومدارس تحفيظ القرآن لتشجيع الطلاب على التعليم ومساعدتهم في إتمام دراستهم وإعدادهم للمستقبل.

تطور التعليم العام بالأرقام

لقد تزايدت أعداد المدرسين في مدارس البنين بصفة عامة ، سواء على مستوى المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية من ١٨,٩ ألف مدرس عام ١٣٩٠هـ إلى ١٦٥,٩ ألف مدرس عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ ، كما زادت أعداد المدرسات على مستويات التعليم المختلفة من ٤,٩ ألف معلمة إلى ١٨٨,٩ ألف معلمة في نفس الفترة . كما أن أعداد المدرسين قد تزايدت بمقدار ٤٢٠٤ ألف مدرس ، بينما تزايدت أعداد المعلمات بمقدار ٦٥٤٤ ألف معلمة خلال نفس الفترة.

دور الحضانة و رياض الأطفال

بلغ عدد دور الحضانة ورياض الأطفال في المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين وحتى الآن نحو ٩٠٠ دور حضانة (إدريس ١٩٩٩م) ، ويشمل ذلك مدارس وزارة الدفاع والطيران ، ورئاسة الحرس الوطني ، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية ، ومدارس التعليم الأهلي.

التعليم الابتدائي

والذي يمثل قاعدة كبيرة من الهرم التعليمي. فقد تصاعد عدد المدارس الابتدائية ليصل إلى ٦٠١١ مدرسة للبنين عام ١٤١٨/١٤١٩هـ ، وصل عدد طلابها ١١٧٧ ألف طالب وعدد معلمها ٨٦٢٥٢ ألف معلم.

أما مدارس البنات الابتدائية، فقد بلغ عددها ٥٦٧٦ مدرسة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ، وعدد معلميها ٩٢٦٦٨ معلمة وعدد التلميذات ١٠٨١٧٧٤ تلميذة.

التعليم المتوسط

تمثل المرحلة التي تمكن الطالب و الطالبة من العقيدة الإسلامية و انعكاسها علي مستواهم التعليمي و تزويدهم بالمعارف و الخبرات المناسبة لسنهم. وعدد المدارس المتوسطة للبنين ٣٠٦٤ مدرسة تستوعب ٥٦٤٠٠٠ طالب و بها ٤٠٣٤٩ معلماً. أما مدارس البنات عددها ٢٢٢٣ مدرسة بها ٤٩٤٠٠٠ طالبة يعمل بها ٣٥٩٦٥ معلمة.

هذا بالإضافة إلى المدارس الليلية و التي بلغ عددها ٢٤١ مدرسة و عدد فصولها ٩٤٣ فصلاً يدرس بها ٤١١٧١ طالباً.

التعليم الثانوي

تشمل المرحلة الثانوية ما يلي :

- الثانوية العامة بنين وبنات.
- ثانوية المعاهد العلمية للبنين.
- ثانوية دار التوحيد للبنين فقط.
- الثانوية التجارية للبنين فقط.

وقد زاد عدد مدارس الثانوية العامة بنين ٥٠٠٠ مدرسة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ تستوعب ٣٦٦٠٠٠ طالب و بها نحو ٢١٠٠٠ معلم.

أما عدد مدارس الثانوية العامة بنات بلغ عددها ١٢٧١ مدرسة في نفس العام تدرس بها نحو ٣٦٨٠٠٠ طالبة و يعمل بها ٢٢٢٧٥ معلمة.

وتم تطوير التعليم الثانوي المطور حيث تمت تجربة المدارس الثانوية الشاملة ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على النظام الجديد، ثم أقر العودة إلى النظام الحالي وهو الثانوية العادية بقسميها العلمي و الأدبي ومازال معمولاً به حتى الآن.

وبصفة عامة ، فقد ارتفع عدد مدارس البنين في كافة المراحل من ٢٧٧٢ مدرسة عام ١٣٩٠/١٩٨٩ هـ إلى ١١٢٨٤ مدرسة عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ، بمعدل نمو سنوي ٣٠٧٪ ، بينما ارتفع عدد مدارس البنات من ٥١١ مدرسة عام ١٩٨٩/١٣٩٠ هـ إلى ١١٤٨٦ مدرسة عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ، بمعدل نمو ٢١٤٧٪ خلال الفترة نظراً لما تعهدت به الحكومة من نشر التعليم بين البنات إلى جانب البنين.أي أن معدل نمو مدارس البنات كان أكبر من معدل نمو مدارس البنين.

تعليم الكبار ومحو الأمية

تعتبر مشكلة الأمية من المشاكل المعقدة التي تحتاج إلى خطط وبرامج للقضاء عليها أو للحد منها لما ينجم عنها من تأثيرات سلبية ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تكيف الأميين مع التغيرات الحضارية المستمرة وعدم تفاعلهم مع برامج التنمية الشاملة . وقد تم إعداد برامج لمحو الأمية للذين فاتهم قطار التعليم. وتتم عملية تعليم الكبار ومحو الأمية على مرحلتين :

المرحلة الأولى: وتنتهي بالحصول على شهادة محو الأمية فقط.

المرحلة الثانية: وتستمر بعد المرحلة الأولى لمتابعة الحصول على الشهادة الابتدائية.

وعدد مدارس محو الأمية عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ ١٢٠٠ مدرسة ويدرس بها ٥٩٠٠٠ طالب ، بينما عدد مدارس محو الأمية للسيدات فقد وصل إلى نحو ١٨٠٠ مدرسة بها ٦٨٧١٠ طالبات في نفس العام .

وقد آتت هذه السياسة ثمارها وساهمت في خفض نسبة الأمية في المجتمع السعودي. وقد انخفضت نسبة أمية المرأة السعودية لتصل إلى ٣٤٪ فقط وهي نسبة منخفضة.

الجوائز العالمية التي حصدها المملكة في مجال محو الأمية: فازت المملكة بعدة جوائز من منظمات عربية وعالمية نظرا لمجهوداتها الجبارة في مجال محو الأمية و تعليم الكبار ومن هذه الجوائز:

- جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال الأمية لعام ١٤١٦هـ ، حيث فازت بالمركز الأول بين الدول العربية ، وذلك لمجهوداتها المتواصلة للعمل على انخفاض نسبة الأمية بين الذكور والإناث ، وقد حصلت على درع المنظمة وشهادة تقدير ماثلة في الأمانة العامة لتعليم الكبار بوزارة المعارف بالمملكة.
- كما منحت هيئة اليونسكو إدارة الثقافة و التعليم بوزارة الدفاع و الطيران في المملكة في مجال تعليم الكبار و محو الأمية جائزة عام ١٩٩٦م ، و كان لهذه الجائزة أثر كبير نظرا لان هذا العام كان العام الدولي للقضاء على الفقر ، وإن لفوز المملكة بهذه الجائزة يبرز الجهود المبذولة في تنمية الموارد البشرية.
- كما فازت الرئاسة العامة لتعليم البنات بجائزة أخرى من اليونسكو عام ١٩٩٨م عبارة عن جائزة تقديرية و شهادة تقدير لمجهودات الرئاسة في محو أمية المرأة السعودية.

التعليم الخاص

يقصد به التعليم الذي يهدف إلى رعاية المعاقين وتزويدهم بالثقافة الإسلامية والثقافة العامة وتدريبهم على المهارات اللائقة بالوسائل المناسبة في تعليمهم للوصول إلى أفضل مستوى يوافق قدراتهم وفقا لمناهج خاصة بهم. وعدد هذه المدارس الخاصة بالبنين ٧٠٥٠ عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ يدرس بها ٧٠٤٠ طالبا وبها ٨٢٨ فصلا ويعمل بها ١٥٣٨ معلما. أما مدارس البنات ، فكانت ٢٢ مدرسة في نفس العام يدرس بها ٢٨٥٣ طالبة بها ٢٩٣ فصلا تعمل بها ٧٦٧ معلمة.

التعليم الفني

وقد كان اهتمام المملكة بالتعليم الفني نابعاً من ربط التعليم باحتياجات التنمية ، وقد زاد الاهتمام بالتعليم الفني منذ تأسيس المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٤٠٠هـ ، ثم تطور هذا التعليم ليصل إلى الكليات التقنية. وقد شجعت الدولة خريجي المعاهد الفنية وكليات التقنية بتقديم القروض المادية لهم بعد تخرجهم ليتسنى لهم افتتاح المنشآت الفردية الخاصة بهم. كما سهلت لهم فرص العمل بتعيينهم في المنشآت و الشركات في الميادين المختلفة كل حسب تخصصه.

وقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمدارس ومعاهد التعليم الفني من ٨٤٠ طالبا عام ١٣٩٠/١٩٨٩هـ إلى ٣٣٨٠٠ طالب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ، أي أكثر من ٤٠ ضعفاً خلال الفترة المذكورة ، وبلغ عدد الخريجين ٦٨٨٢ خريجاً في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ. ويشمل التعليم الفني أيضا التعليم العالي التجاري والصناعي ، و عدد المدارس الفنية وخاصة التعليم الصناعي ١١٠ مدارس.

مراكز التدريب المهني

تضاعف عدد الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب و الإعداد المهني بأكثر من ٢١ ضعفا خلال الفترة من عام ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م ، فارتفع من ٥٧٨ متدرباً إلى ١٢٣٨٧ خلال الفترة المذكورة. كما تضاعف عدد المتدربين المتخرجين بما يزيد على أربعة عشر ضعفا خلال نفس الفترة.

وبصفة عامة فقد تزايد عدد الطلاب في التعليم العام بمعدل نمو متوسط ٥,٩ ٪ خلال هذه الفترة مقابل معدل نمو ٩,٩ ٪ للطالبات.

هذه أهم مؤشرات تطور التعليم العام بأقسامه المختلفة ، ثم تنتقل إلى التعليم العالي.

٢- التعليم العالي

يعد التعليم العالي في المملكة أحد مراحل التعليم التخصصي الأكاديمي الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات من الكفاءات المتخصصة في كافة مجالات الحياة في إطار العقيدة الإسلامية وتعاليمها.

ويقصد بالتعليم العالي المرحلة الثالثة التي تأتي بعد التعليم الأساسي والثانوي. أي كل أنواع التعليم التي تلي المرحلة الثانوية من جامعات، و المؤسسة العامة للتعليم الفني، والتدريب المهني، وكليات المعلمين والمعاهد العليا.

مراحل تطور التعليم العالي

أ- مرحلة التأسيس: بدأت هذه المرحلة منذ أكثر من سبعين عاما بإرسال أول بعثة دراسية (١٤ طالباً) لخارج المملكة، إلى مصر بالتحديد، وكان ذلك عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م)، ثم تلتها البعثة الثانية عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، ثم الثالثة عام ١٣٦١هـ (١٩٤١م) وكانت جميعها إلى مصر. ومنذ ذلك الحين أصبح إرسال البعثات سنوياً بانتظام (بكر المبيريك ١٤٢١هـ).

ثم بدأ إنشاء المؤسسات التعليمية العليا وذلك بتأسيس كلية الشريعة بمكة المكرمة عام ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م)، والتي تمثل الخطوة الأولى نحو نشأة مؤسسات التعليم العالي بالمملكة. ثم تبعثها كلية التربية بمكة المكرمة أيضاً عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، وكلية الشريعة في الرياض عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، وكلية اللغة العربية في الرياض عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م)، وذلك لدعم المجتمع بالقضاة والدعاة والمعلمين. ومع تسارع خطوات التنمية ظهرت الحاجة إلى تخصصات أخرى تلبية لمتطلبات سوق العمل مما شجع تطوير التعليم العالي في المملكة.

ب- مرحلة النمو والانتشار: لقد شهد التعليم العالي نمواً كبيراً خلال فترة وجيزة. حيث إن تأسيس جامعة الملك سعود عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) كان بمثابة الانطلاقة الواسعة والشاملة للتعليم العالي استجابة لحاجة المجتمع من الكفاءات البشرية في العديد من التخصصات. وقد

اختار الملك فهد باعتباره وزيرا للمعارف خلال الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٠م أن يبدأ في تأسيس جامعة أو أكثر بدلا من إنشاء كليات منفردة ثم إدماجها في جامعات ، وبدلا من انتهاج خط الابتعاث للخارج ، وعبر عن ذلك في كلمته وهو وزير للمعارف : " إن وزارة المعارف تفكر جديا في طرح الجامعة السعودية إلى حيز التنفيذ". هذا وتعتبر جامعة الملك سعود أول جامعة خليجية في المنطقة (البابطين ١٤١٨هـ). ومنذ ذلك الوقت أخذت منظومة التعليم العالي في المملكة في التشكل و التكامل حتى اشتمل على المؤسسات التعليمية التالية :

(١) الجامعات : والتي بلغت ثمان جامعات موزعة في مناطق المملكة المختلفة (جدول رقم ٢٨). وهذه الجامعات هي : جامعة الملك سعود ، يليها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وجامعة الملك عبد العزيز ، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ثم جامعة الملك فيصل ، فالجامعة الإسلامية ، وأخيرا جامعة الملك خالد.

(٢) كليات البنات : وتتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات ٦٩ كلية موزعة في مناطق مختلفة من المملكة وهذه الكليات مصنفة إلى ثلاثة أنواع (٣٢ كلية جامعية ، و١٧ كلية متوسطة مطورة ، و٢٠ كلية متوسطة).

(٣) كليات المعلمين : وتشمل ١٧ كلية تحت إشراف وزارة المعارف.

(٤) الكليات التقنية : ٦ كليات تحت إشراف المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

(٥) الكليات الصحية : ١٧ كلية (٧ للذكور ، ٦ للإناث).

ج - مرحلة المراجعة و التطوير : كان من نتائج التطور الهائل في قطاع التعليم العالي وكذلك التوسع في الابتعاث للخارج أن تم إدراك ضرورة إنشاء جهاز للإشراف علي شؤون التعليم كافة وكان ذلك عام ١٣٩٥هـ ، حيث تم بإنشاء وزارة التعليم العالي بموجب الأمر الملكي رقم ٢٣٦/١ في ١٠/٨/١٣٩٥هـ. و تحددت صلاحياته في ٢٠/٨/١٣٩٦هـ (الزهراني ١٤١٨هـ).

وقد كان التعليم العالي منذ بداياته وحتى إنشاء وزارة التعليم العالي تابعا لوزارة المعارف وبنشأتها أصبحت وزارة التعليم العالي تتولى تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعليم العالي من خلال الجامعات الموجودة حاليا والتي ستنشأ فيما بعد. وبذلك فقد انتظمت الجامعات في المملكة في عقد واحد متماسك مترابط من خلال وزارة التعليم العالي (انظر جدول رقم ٢٨).

جدول رقم ٢٨. الجامعات في المملكة العربية السعودية

الجامعة	الموقع	الفرع	عدد الطلاب	تاريخ الإنشاء	عدد الكليات
الملك سعود	الرياض	القصيم	٤٨٦٦٥	١٣٧٧هـ	١٦
الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة	-	٣٣٧٦	١٣٨١هـ	٥
الملك عبدالعزيز	جدة	المدينة المنورة	٣٨٦٤٠	١٣٨٧هـ	١٠
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	الرياض	القصيم - الأحساء	٧٠٤٩	١٣٩٤هـ	٩
الملك فهد	الظهران	حائل	٩٦١٣	١٣٩٥هـ	٦
الملك فيصل	الأحساء	الظهران		١٣٩٥هـ	٨
أم القرى	مكة المكرمة	الطائف		١٤٠١هـ	٩
الملك خالد*	أبها	جيزان		١٤١٩هـ	٥

* أنشئت بدمج فرع جامعة الملك سعود وفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها.

المصدر: التعليم العالي في المملكة، إصدار جامعة الملك سعود بمناسبة مئوية، عام ١٤٢٢هـ.

مظاهر اهتمام الدولة بالتعليم العالي

- مع بدء الاهتمام بالتعليم العالي كان إنشاء وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم الملكي عام ١٣٩٥هـ (١٩٥٧م) وتحدد وظائفها بمسؤولية الإشراف والتخطيط والتنسيق بين الاحتياجات التنموية والقوى البشرية المتاحة .

• إنشاء مؤسسات التعليم العالي والتي كانت حصيلتها ثمان جامعات سعودية آخرها جامعة الملك خالد، والتي أنشئت بدمج فرع جامعة الملك سعود وفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها عام ١٤١٩هـ.

• تخصص الدولة نسبة ٣١٪ من ميزانية الخطة الخمسية ١٩٨٠-١٩٨٥م للتعليم ومقدارها ٢,٥ مليار دولار، وتقريبا نفس النسبة في السنوات الأخرى. وتبلغ تكلفة الطالب الجامعي السعودي ٧٥ ألف ريال عام ١٩٨٣/١٩٨٤م، بلغت مائة ألف ريال عام ١٩٩٩م.

• من منطلق اهتمام القائد بالتعليم العالي صدرت الموافقة الملكية على نظام مجلس التعليم العالي في ١٧/١١/١٩٩٣م، وتنص المادة ١٢ فيه على أن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم ورئيس مجلس التعليم العالي. ويرأس الجامعات وزير التعليم العالي وهو المسؤول عن مراقبة تنفيذ سياسة الدولة التعليمية في التعليم الجامعي بعد أن كان التعليم الجامعي خاضعا لإشراف إدارة التعليم الثانوي بالمديرية العامة للمعارف منذ بداية عام ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م).

• ولم يقتصر اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالتعليم الجامعي داخل المملكة فقط، بل امتد إلى خارج المملكة لتدعيم وخدمة الإسلام في جامعات العالم المختلفة، فقد بادر بإنشاء كراسي وأقسام علمية في جامعات العالم بهدف دعم المشروعات الإسلامية وخدمة الإسلام في شتى المواقع من خلال دعم الجامعات تحت مسمى (كرسي) وإعطاء الفرصة أمام الأكاديميين في مواصلة أبحاثهم بالجامعات الغربية لتصل منشورة إلى البلاد الإسلامية فيستفيد منها الباحثون وترسخ الثقافة الإسلامية برعاية تلك الجامعات للأبحاث والاطلاع عليها لتتعرف علي الثقافة الإسلامية.

• ومن الكراسي العلمية السعودية التي تخدم المسلمين كرسي الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية بجامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تم تأسيسه عام ١٩٨٤م بمنحة من المملكة العربية السعودية بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين ، وتهتم بالدراسات الإسلامية.

• كما تبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لإنشاء مركز في كلية الحقوق بجامعة هارفارد ليهتم بدراسة الشريعة الإسلامية. وقد أطلقت الكلية اسم الملك فهد على المركز تقديراً لتبرعه ومجهوداته التي أسهمت في توفير منح دراسية لدرجة الأستاذية وتمويل الأبحاث في مجال دراسة التشريع الإسلامي. وهناك أيضاً كرسي الملك فهد الذي أسس عام ١٤١٥هـ في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. وقد قدم خادم الحرمين منحة للكرسي قدرها مليون جنيه إسترليني في إطار مجهوداته للتعريف بالإسلام تعريفاً صحيحاً وصادقاً.

• وقد أسهم تبرعه هذا في إنشاء شعبة في الكلية تعنى بالدراسات والبحوث في القرآن الكريم والحديث الشريف .

• كما ساهم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز لإنشاء قسم بجامعة موسكو عام ١٤١٦هـ للتعليم الإسلامي ومركز للإشعاع الثقافي والحضاري، وقد رحب مسلمو روسيا بهذا العمل ترحيباً كبيراً للتعرف على الحضارة والعقيدة الإسلامية. ويدرس الطلاب في هذا القسم باللغتين العربية والروسية.

ومن خلال دراسة تتناول اقتصاديات خدمة التعليم الجامعي في جامعة الملك سعود باعتبارها أعرق وأقدم جامعة ليس في السعودية فقط ، بل في منطقة الخليج بأكملها (بكر ٢٠٠٠م). وقد تم قياس أداء جامعة الملك سعود من خلال أسلوبين أولهما دالة الإنتاج. والأسلوب الثاني هو معدل الكفاية الداخلية.

الأسلوب الأول: باستخدام دالة كوب-دوجلاس ، ومن خلال إدخال أربعة عناصر من مدخلات الإنتاج الأساسية تتمثل في أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم ، والفنيين والإداريين ، ومستلزمات التعليم ، والرعاية الصحية ، وباستخدام الأسلوب الإحصائي وتحديث البيانات حتى عام ١٩٩٩ م ، فقد أوضحت الدراسة الإحصائية ما يلي :

- تعمل الجامعة في مرحلة تزايد الغلة ، فزيادة عناصر الإنتاج صاحبها زيادة في أعداد الخريجين بنسبة أكبر. وأثبتت الدراسة أن زيادة عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ تصاحبها زيادة أعداد الخريجين بنسبة ١١١٪.
- ارتفاع كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم وهي تنصدر باقي العناصر الأخرى في الكفاءة ، تليها في الأهمية والكفاءة الرعاية الصحية ، ثم الإداريون والفنيون.
- ما زالت الجامعة بإمكاناتها الحالية قادرة علي استيعاب أعداد أكثر من الطلاب ، سواء في الرياض أو في فرع القصيم ، وقد اتجهت الجامعة إلى إنشاء المزيد من الكليات في فرع القصيم ، سواء على مستوى الطلاب أو الطالبات بما يخدم المنطقة . تعتبر نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس افضل من مثيلاتها في الدول النامية ، ولكنها مرتفعة في الكليات النظرية مقارنة بالمعدلات السائدة في جامعات الدول المتقدمة كأمريكا.
- تعتبر نسبة الإداريين والفنيين في الجامعة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس مقبولة وجيدة ، خاصة بعد انخفاض أعداد الإداريين والفنيين في السنوات الأخيرة واقتصار خطط الجامعة على تغذية الجامعة باحتياجاتها من العمالة الصحية فقط وعدم الرغبة في زيادة العمالة الإدارية بدرجة لا تحتاجها الجامعة. ولكن مع التوسع في الكليات في فرع القصيم ستحتاج الجامعة إلى بعض العمالة الإدارية ولكن في إطار الاحتياج الفعلي للجامعة.
- الأسلوب الثاني:** ويستخدم مؤشراً آخر لقياس أداء الخدمة التعليمية في جامعة الملك سعود ، ألا وهو معدل الكفاية الداخلية في الجامعة. وهذا المؤشر يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة

التعليمية بمدخلاتها من الطلبة والانتقال بهم من مرحلة إلى أخرى على الوجه الأكمل. وتتميز المؤسسة التعليمية بأنها ذات كفاءة داخلية إذ انخفض عدد الراسبين و تاركي الدراسة (العديدي ١٤٠٢هـ). وأوضحت الدراسة مع تحديثها النتائج التالية :

معدل الكفاية الحدية في جامعة الملك سعود بالنسبة للكلديات التي تستغرق الدراسة بها أربع سنوات يتراوح ما بين ٤٢٪ : ٧٦٪ بمتوسط عام يصل إلى ٥٣٪ ، ولكن مع تحديث الدراسة فقد ارتفع متوسط الكفاية الداخلية بالجامعة إلى نحو ٦٠٪ . أما الكلديات التي تستغرق الدراسة بها خمس سنوات مثل كلديات الهندسة ، فيصل معدل الكفاية الداخلية في المتوسط إلى نحو ٦٠٪ في ظل تحديث البيانات ، بعد أن كان المعدل أقل من ذلك. بينما في كلديات الطب ، فإن معدل الكفاية الداخلية يصل إلى نحو ٥٨٪ في المتوسط و ذلك بعد تحديث الدراسة حتى سنة ١٩٩٩م ، مما يشير إلى تحسن أداء الجامعة خلال السنوات الخمس الأخيرة ، حيث كانت بيانات الدراسة تتوقف عند عام ١٩٩٤/١٩٩٥م (انظر جدول رقم ٢٩). ويتضح ذلك من تزايد أعداد المقبولين والخريجين في الجامعة في السنوات الأخيرة وخاصة مع التوسع في فرع القصيم و افتتاح عدد إضافي من الكلديات ، مثل كلية العلوم ، وكلية الهندسة ، وكلية الطب للطلاب ، إلى جانب كلية الاقتصاد والإدارة ، وكلية الزراعة ، والطب البيطري ، وإضافة كلية الطب إلى قسم الطالبات والاستعداد لإضافة كلية علوم لقسم الطالبات كذلك.

وأشارت إحدى الدراسات التي تهدف إلى تطوير التعليم الجامعي بالمملكة إلى أهمية المعلومات الإلكترونية في تطوير التعليم الجامعي بالمملكة ، وانتهت إلى ضرورة مشاركة الجامعات السعودية مع بعض الجامعات المتقدمة في مشروعاتها الخاصة بالمكتبات الرقمية وإرسال بعض السعوديين للاستفادة منها ، وكذلك تشجيع التعاون العربي في مجال المشاركة في إعداد بعض المصادر العربية ووضع السياسات الوطنية للمعلومات بحيث تكون مرنة قادرة على الملاءمة مع التغيرات السريعة في مجال المعلومات على المستوى المتقدم (العقلا ١٩٩٨م).

جدول رقم ٢٩. الكفاية الحدية لجامعة الملك سعود خلال الفترة (١٩٧٦/١٩٧٥ - ١٩٩٩/٩٤م)

السنة (ميلادية)	معدل الكفاية الداخلية %		
	الكليات ذات الدراسة ٤ سنوات	الكليات ذات الدراسة ٥ سنوات	كليات الطب
١٩٧٦/١٩٧٥	٤٥	٨٧	١٠٠
١٩٧٧/١٩٧٦	٧٦	٤٦	٦٩
١٩٧٨/١٩٧٧	٥٠	٤٤	٤١
١٩٧٩/١٩٧٨	٤٥	٤٢	٥٨
١٩٨٠/١٩٧٩	٤٧	٤٧	٦٠
١٩٨١/١٩٨٠	٥٧	٤٧	٣٩
١٩٨٢/١٩٨١	٥٣	٤٣	٣٦
١٩٨٣/١٩٨٢	٥٢	٥٣	٤٠
١٩٨٤/١٩٨٣	٤٢	٤٢	٦٣
١٩٨٥/١٩٨٤	٤٤	٤٢	٦٤
١٩٨٦/١٩٨٥	٥٢	٦٠	٣٠
١٩٨٧/١٩٨٦	٤٧	٤٨	٤٩
١٩٨٨/١٩٨٧	٥١	٥٧	٦٥
١٩٩٠/١٩٨٨	٥٨	٦١	٦٤
١٩٩١/١٩٩٠	٦١	٦٥	٦٩
١٩٩٢/١٩٩١	٦٢	٦١	٦٥
١٩٩٣/١٩٩٢	٦٥	٥٧	٧٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٦٧	٦٢	٦٩
١٩٩٥/١٩٩٤	٦٥	٦٥	٦٨
١٩٩٦/١٩٩٥	٦٧	٦٧	٦٥
١٩٩٧/١٩٩٦	٦٢	٦٢	٦٥٦
١٩٩٨/١٩٩٧	٦٥	٦٥	٦٦
١٩٩٩/١٩٩٨	٦٨	٦٥	٦٧

المصدر: الكتاب الإحصائي للجامعة ، أعداد مختلفة.

ومع أن الدراسة السابقة وما أجري عليها من تحديث قد اقتضت على جامعة الملك سعود، إلا أن نتائجها من الممكن أن تستفيد منها الجامعات الأخرى، خاصة وأن جامعة الملك سعود أكبر وأقدم جامعة في المملكة.

رابعاً: قطاع الكهرباء

شهد قطاع الكهرباء تطوراً هائلاً خلال سنوات قليلة، وكان لهذا التطور آثار كبيرة وهامة في الاقتصاد السعودي وفي تطور المجتمع السعودي، فالتطور في قطاع الكهرباء يعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة، فقد وصل الكهرباء إلى القرى والمدن وساهم في تطور هذه الأماكن بعد أن كانت الخدمات الكهربائية مقصورة على المدن الكبرى وكانت معظم الطاقة الكهربائية مخصصة لتأمين احتياجات شركة أرامكو وفي تشغيل المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة.

١- مراحل تطور الكهرباء في المملكة

لقد مر قطاع الكهرباء بثلاث مراحل في تطوره وهي :

المرحلة الأولى

وتمثل فترة ما قبل بداية خطط التنمية، أي قبل عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وكان إنتاج الكهرباء ينحصر في الشركات الأهلية ذات الصبغة التجارية وكانت تعريفات الكهرباء تختلف من شركة لأخرى حسب الطاقة الإنتاجية لكل شركة وحسب التكلفة الفعلية. وفي شهر رجب عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) أنشئت في وزارة التجارة أول إدارة لشؤون الكهرباء تتولى وضع القوانين ولوائح إصدار التصاريح لشركات الكهرباء وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

المرحلة الثانية

بدأت هذه المرحلة مع إطلاق خطة التنمية الأولى عام ١٣٩٠هـ التي أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع من خلال هدفها الرئيس في إرساء البنية الأساسية في المملكة ، وفي عام ١٩٧٢م أنشئت مصلحة الخدمات الكهربائية لتتولى مسؤولية التخطيط لتطوير الخدمات الكهربائية، كما تم إنشاء وكالة الصناعة والكهرباء بوزارة التجارة والصناعة، وتم ربط مصلحة الخدمات الكهربائية بهذه الوكالة، ومن خلال هذه الوكالة تم تحديد تعريفه الكهرباء بأسعار تقل عن التكلفة الفعلية. وفي عام ١٩٧٥م أنشئت وزارة الصناعة والكهرباء بموجب المرسوم الملكي رقم أ/٢٣٦ وفي إطارها تم تأسيس وكالة شؤون الكهرباء لتتولى نشر الخدمات الكهربائية ووضع كافة خطط وبرامج تطوير الكهرباء والإشراف على تحقيق الخطط الكهربائية. وخلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨١م) تتابع تأسيس الشركات السعودية الموحدة للكهرباء في المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية والغربية.

المرحلة الثالثة

وهي المرحلة التي بدأت بدمج شركات الكهرباء العشر والمشاريع التشغيلية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في شركة واحدة باسم (الشركة السعودية للكهرباء) في عام ١٩٩٨م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ في ١١/٨/١٤١٩هـ. ومنذ ذلك التاريخ بدأ هذا القطاع يشهد انطلاقة جديدة وقوية في دفع عجلة النمو والازدهار في المملكة، وقد باشرت الشركة أعمالها اعتباراً من ١/١/١٤٢١هـ.

٢- إنجازات قطاع الكهرباء

- بالنسبة لقدرة التوليد الفعلية بالميجاوات ارتفعت من ٣٤٤ في نهاية ١٣٩٠هـ إلى ٢١٦٧٩ بنهاية السنة الأولى من الخطة السابعة (١٤٢٠هـ)، كما تطورت الطاقة المولدة من ١٨٢٥ إلى ١١٩٠١٥

عام ١٤٢٠هـ بمعدل نمو ٣٤٠٪ ، وصاحبت ذلك زيادة في عدد المشتركين بنسبة ٨٠٪ (انظر جدول رقم ٣٠).

- ونظرا لاتساع رقعة المملكة وتناثر مدنها وقراها وهجرها فقد تطلب ذلك إنشاء شبكات كهربائية واسعة ذات جودة عالية لنقل الطاقة من مصادر توليدها لمسافات بعيدة وإيصالها إلى المستهلكين. وبلغ إجمالي أطوال خطوط شبكات النقل بالمملكة أكثر من ١٨ ألف كيلو متر وبلغ إجمالي أطوال شبكات التوزيع أكثر من ١٠٦ آلاف كيلو متر، بالإضافة إلى أطوال التوصيلات لمواقع المستهلكين والتي بلغت أكثر من ١١٠ آلاف كيلومتر للجهود ٣٨٠، و٢٢٠، و١٢٧ فولت.
- تشكل النظم الكهربائية في مناطق المملكة المختلفة نظاما متكاملة ومتطورة ، كما أن الربط بين الأنظمة يعطي مردودا اقتصاديا وفنيا عاليا.
- تم إنشاء عدد من الخطوط لربط مراكز التوليد ومراكز الأحمال في المملكة بعضها ببعض عبر شبكات ذات جهود فائقة.
- بلغ عدد القرى و الهجر التي وصلها الكهرباء ٣٢٣ خلال عام ١٤٢٠هـ وارتفعت إلى ٧٤٠٦ مدن وقرى و هجر.
- ازداد عدد العاملين في شركات ومشاريع الكهرباء ليصل إلى ٢٩٧٣٥ موظفا بنهاية ١٤٢٠هـ بعد أن كان لا يتجاوز ٨٣٦٣ موظفا (جدول رقم ٣١) ، وذلك نتيجة طبيعية للتوسع السريع في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، حيث بلغ أقصاه عام ١٤٠٤هـ (٣٠٥٥١ موظفا) ، ثم بدأ عدد الموظفين في الانخفاض تمشيا مع توجيهات الوزارة بشأن ترشيد الإنفاق ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- وقد أنشئت وزارة الصناعة والكهرباء عدة مراكز لتدريب الكوادر الوطنية تمشيا مع التوجيهات العامة لسياسة الدولة الداعية إلى توظيف الوظائف ورفع كفاءة ومهارة العمالة الوطنية ، وقد أصبح معظم الوظائف الفنية والإدارية يقوم بها سعوديون على مستوى عال من الكفاءة و الأداء ، وقد ارتفعت نسبة السعوديين من ٤٠.١٪ عام ١٤٠٢هـ إلى ٧١.٦٪ في نهاية عام ١٤٢٠هـ.
- كما ارتفع متوسط إنتاجية العاملين من الطاقة المباعة من ١٠٣٨ عام ١٤٠٢ إلى ٣٧٢٠ في نهاية ١٤٢٠هـ .

جدول رقم ٣٠. القدرة المتاحة والحمل الأقصى خلال عام ١٤٢٠هـ (ميجاواط)

الشهر	القدرة الفعلية لمحطات التوليد	القدرة المتاحة من التحلية	إجمالي القدرات المتاحة	الحمل المشترك من التحلية	الحمل الأقصى حسب المناطق					القصى حمل للمملكة
					الشرقية ×	الوسطى	الجنوبية	الغربية	الشمالية	
محرم	٢٠٨٣٣	٢٢٠٣	٢٣٠٣٦	٢٥٤٠	٦١٣٦	٥٧١٣	١٢٤٦	٥٠٧٨	٥٧٥	١٨٥٧١
صفر	٢١٠٨٠	٢٤١٠	٢٣٤٩٠	٢٧٧٠	٦٧٠١	٥٩٨٨	١٣٣٠	٥٣٤١	٧٥٣	١٩٨٠٢
ربيع أول	٢١٢٦٨	٢٣٧٥	٢٣٦٤٣	٢٧٢٠	٦٥٦٠	٥٨٥٢	١٢٨٥	٥١٧٠	٧٦١	١٩٤٥٦
ربيع ثان	٢١٣٥٠	٢٥٨٠	٢٣٩٣٠	٢٥٩٦	٦٦٥٨	٥٨٠٠	١٣١٣	٥٢٣٥	٧٥٥	١٩٥٧١
جماد أول	٢١٣٥٠	٢٥٥٥	٢٣٩٠٥	٢٦٥٠	٦٨٩٣	٦٤٥٢	١٣٤٠	٥٦٧٧	٨١٨	٢١١٠١
جماد ثان	٢١٤٣٢	٢٥٥٥	٢٣٩٨٧	٢٦٩٣	٦٦٤٧	٦٢٣٤	١٣٦٤	٥٧٦٥	٧٥١	٢٠٧٣٩
رجب	٢١٣٧٣	٢٣٦٠	٢٣٧٣٣	٢٥٧٤	٦١٤٦	٤٤١٧	١٢١٧	٤٩٦٢	٥١٠	١٧٢١١
شعبان	٢١٣١٥	٢٢٥٥	٢٣٥٧٠	٢٣٩٦	٥٠٤٧	٣٦٩٤	١١٧٦	٤٢٨٠	٦٥٨	١٤٦٢٢
رمضان	٢١٤١٥	٢٤١٥	٢٣٨٣٠	٢٧٩٣	٤٤٢٦	٣٤٧٢	١١١١	٣٧٨٣	٦٤١	١٣٢٤٣
شوال	٢١٤٠٥	٢٣٨٥	٢٣٧٩٠	٢٥٣٤	٤٧٦٦	٤٢٠٧	١٠٩٥	٣٠٩٠	٧٤١	١٣٤٩٠
ذوالقعدة	٢١٤١٥	٢٣٨٥	٢٣٨٠٠	٢٣٨١	٤٧٦٦	٣٩٠٠	١١١٨	٣٣٢٠	٦٨٣	١٣٠٨٥
ذوالحجة	٢١٦٧٩	٢٣٨٥	٢٤٠٦٤	٢٤٠٨	٤٧٦٠	٣٩٦٢	١١٨٣	٤٠٩٤	٥٧٠	١٤١٩٨

جدول رقم ٣١. تطور عدد العاملين بقطاع الكهرباء في المملكة (ميجاواط)

العام هـ	السعوديون	غير السعوديين	الإجمالي	نسبة السعوديين للإجمالي
١٣٩٧	٤٢٦٣	٤١٠٠	٨٣٦٣	٥١,٠
١٣٩٨	٤٣٣٤	٥٣٤٨	٩٦٨٢	٤٤,٨
١٣٩٩	٥٦٣٤	٧٣٢٩	١٢٩٦٣	٤٣,٥
١٤٠٠	٦٩٨٣	٨٦٦٨	١٥٦٥١	٤٤,٦
١٤٠١	٩٧٠٧	١٢٥٠١	٢٢٢٠٨	٤٣,٧
١٤٠٢	١٠٤٩٦	١٥٦٤٦	٢٦١٤٢	٤٠,١
١٤٠٣	١٢٦٣٠	١٧١١٣	٢٩٧٤٣	٤٢,٥
١٤٠٤	١٣١٤٥	١٧٤٠٦	٣٠٥٥١	٤٣,٠
١٤٠٥	١٣٤١٢	١٥٥٤٦	٢٨٩٥٨	٤٦,٣
١٤٠٦	١٣٧٩٣	١٤٠٩٠	٢٧٨٨٣	٤٩,٥
١٤٠٧	١٣٩٨٠	١٤٠٠٧	٢٧٩٨٧	٥٠,٠
١٤٠٨	١٤٤٤٢	١٣٢٤٢	٢٧٦٨٤	٥٢,٢
١٤٠٩	١٤٨١٧	١٢٥٩٢	٢٧٤٠٩	٥٤,١
١٤١٠	١٥٠٤٧	١١٨٠٦	٢٦٨٥٣	٥٦,٠
١٤١١	١٥٧١٩	١٠٧٣٣	٢٦٤٥٣	٥٩,٤
١٤١٢	١٥٧٣٨	١٠٥٧٧	٢٦٣١٥	٥٩,٨
١٤١٣	١٥٨٨٤	١٠٦٢٩	٢٦٥١٣	٥٩,٩
١٤١٤	١٦٢٨٢	١٠٧٢٩	٢٧٠١١	٦٠,٣
١٤١٥	١٦٤٦٣	١٠٢١٥	٢٦٦٧٨	٦١,٧
١٤١٦	١٧٠٢٣	٩٨٧٥	٢٦٨٩٨	٦٣,٣
١٤١٧	١٧٩٢٢	٩٣٧٤	٢٧٢٩٦	٦٥,٧
١٤١٨	١٨٨٥٨	٩٠٥٢	٢٧٩١٠	٦٧,٦
١٤١٩	١٩٩٠٣	٨٨٨٢	٢٨٧٨٥	٦٩,١
١٤٢٠	٢١٢٩٢	٨٤٤٣	٢٩٧٣٥	٧١,٦

خطط التنمية وتأثيرها على

الاقتصاد السعودي

- خطط التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) ● خطة التنمية الثانية (١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ) ● خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) ● خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ● خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ) ● خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)

رغم أن التخطيط الاقتصادي بمفهومه الشامل المتكامل كان حديثاً في المملكة حيث بدأ منذ عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، إلا أنه كانت هناك محاولات سابقة للتخطيط ترجع لأكثر من خمسين عاماً. فقد تم إعداد أول ميزانية رسمية للدولة عام ١٣٦٧هـ/١٣٦٨هـ (مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١م)، ومنذ ذلك الوقت بدأت أجهزة التخطيط في التطور وقد مرت تجربة التخطيط في المملكة بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى

تتمثل في إنشاء لجنة التنمية الاقتصادية خلال الفترة من عام ١٣٧٥-١٣٧٧هـ لمواجهة الأزمة المالية التي مر بها الاقتصاد السعودي والناشئة عن زيادة نفقات الحكومة مع عدم ثبات عوائد البترول.

المرحلة الثانية

تتضح في إنشاء مجلس التخطيط بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٠ بتاريخ ١٩٦١/١/٤م) بناءً على توجيه بعثة البنك الدولي، وكان هدف هذا المجلس تقديم التوصية إلى مجلس الوزراء فيما يتعلق بالميزانية السنوية.

المرحلة الثالثة

تبدأ مع إنشاء الهيئة المركزية للتخطيط بناءً على مقترحات خبراء مؤسسة فورد والأمم المتحدة وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (١٩ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٩م)، وتم تحديد اختصاصات الهيئة والتي كان من بينها إعداد خطط التنمية الاقتصادية على أن تكون الخطة الأولى لمدة خمس سنوات.

المرحلة الرابعة

مع إخفاق الهيئة في القيام بعمل الخطط الاقتصادية بالمفهوم المطلوب تم تحويل الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة التخطيط بموجب المرسوم الملكي رقم ١٣٩٥/١/٨هـ، ولكن تبقى الهيئة كأول محاولة علمية جادة للتخطيط.

الخطط الاقتصادية

لقد انقضى تنفيذ ست خطط خمسية في عام ٢٠٠٠م وحالياً يتم تنفيذ خطة التنمية السابعة. وسنعرض للخطط الستة بإيجاز لمعرفة أهم الإنجازات والتأثيرات التي لحقت بالاقتصاد السعودي.

خطة التنمية الأولى ١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ (١٩٧٠ - ١٩٧٥م)

تعتبر بداية الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل لتنمية الاقتصاد السعودي وقد كان أهداف هذه الخطة تتركز فيما يلي :

- ❖ إيجاد قاعدة واسعة لبناء وتجهيز البنية الأساسية للاقتصاد حتى يمكن الانطلاق نحو تنويع مصادر الدخل الوطني. وفي سبيل ذلك فقد تم إدخال تحسين على شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وإنشاء محطات تلفزيونية جديدة وإدخال التلفزيون الملون والتوسع في برامج الهاتف الآلي. كما امتدت آثار الخطة إلى تحسين خطوط الهاتف والبريد لبناء بنية أساسية في مجال الاتصالات، بالإضافة إلى تنمية موارد المياه وإقامة مرافق لتحلية المياه. وتم خلال هذه الخطة تطوير ٢٤ شبكة لتوصيل المياه إلى أنحاء المملكة، وأبرزت الخطة دوراً هاماً لتطوير المدن وأنجزت إنشاء طرق رئيسة بطول ٥٠٠ كم. ومن أهم الإنجازات أيضاً استكمال بناء ميناء جدة عام ١٣٩٢ هـ. كما اتجهت إلى تدعيم النشاط الزراعي والتوسع في الأراضي القابلة للزراعة.
- ❖ استهدفت الخطة تحسين أداء وحدات القطاع العام. وقد تم إنشاء صندوق للاستثمارات العامة بموجب هذه الخطة بميزانية مبدئية قدرها ٣٥٠ مليون ريال، ثم توسعت ميزانيتها بعد ذلك وذلك لتمويل الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية ذات الطبيعة التجارية التي تحتاجها للخطة.
- ❖ ركزت الخطة على ضرورة تنمية الموارد البشرية وإعداد الكوادر الفنية التي تتطلبها خطط التنمية وإن كانت الخطة محددة بالإيرادات المتاحة والتي قدرت ما بين ٣٣.٨ و ٣٧.٤ مليون ريال. وفي سبيل ذلك تم التوسع في التدريب المهني إلحاق التلاميذ بالمدارس وبناء مدارس إضافية.
- وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة بلغت نسبتها ١٣.٥٪ سنوياً وهو معدل أكبر من المتوقع في الخطة، حيث كان التخطيط بأن ينمو الناتج المحلي بـ ٩.٨٪ سنوياً. ومن أهم القطاعات التي حققت معدلات نمو هي قطاعات النفط، والنقل، والمواصلات، والتخزين، والبناء والتشييد والقطاع الحكومي، وجدول رقم ٣٢ يوضح معدلات النمو المستهدف في الخطة والمحقة خلال الخطة.

جدول رقم ٣٢. معدلات النمو المستهدفة والمنحقة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٣٩٥-١٣٩٥هـ

النشاط	معدل النمو السنوي	
	المستهدف	المتحقق
الناتج المحلي الإجمالي	٩,٨	١٣,٥
القطاع النفطي	٩,١	١٤,٩
القطاعات الغير نفطية	١٢	١١
القطاع الحكومي	٧	٧,٨
القطاع الزراعي	٤,٦	٣,٦
القطاع الصناعي	١٤	١١,٦
البناء والتشييد	١٠,٤	١٨,٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٢,٩	١٧

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠م ، ٢٨.

خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠م (١٩٧٥-١٩٨٠م)

أعدت هذه الخطة أساساً لتكمل أهداف الخطة الأولى ولإرساء البنية الأساسية. ولكن مع زيادة عائدات النفط بدرجة كبيرة، وخاصة منذ نهاية الخطة الأولى فقد تم إعداد خطة طموحة وضعت أهداف أخرى إلى جانب هدفها، ومن أهم هذه الأهداف توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك عن طريق الآتي:

❖ التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الهيدروكربونية، لذا نجد أن بداية نشأة الصناعات البتروكيمياوية وشركة سابك كان مع بداية الخطة الخمسية الثانية، وكذلك إنشاء معامل تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب، ومجمعات الألمونيوم، وتم إنشاء مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع. كما اتجهت الدولة وفقاً لهذه الخطة بالعمالة الأجنبية حتى تتمكن من

تنفيذ برامج التنمية خلال هذه السنوات الخمس، كما عملت الدولة في سبيل تحقيق ذلك على تشجيع هجرة المواطنين من الريف إلى المدن للعمل في الصناعة.

❖ الاستمرار والتركيز على تنمية الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية.

❖ الاتجاه إلى استراتيجية التصدير للاستفادة من وفورات الحجم في الصناعات الكيماوية ومجمعات الصناعات الثقيلة، كالحديد والصلب والألمونيوم وغيرها، والوصول إلى تكامل شامل للصناعة في المملكة، حيث دعت الخطة أيضاً إلى إنشاء صناعات متباينة مثل التعليب، والمعادن، وتوفير المياه، والأسمدة، والزجاج، والخشب، والرخام.. وغيرها.

❖ تحقيق أكبر انتفاع من موارد المملكة المعدنية من خلال دراسات وعمليات التنقيب التي اكتشفت وجود رواسب ضخمة من الموارد المعدنية قابلة للتسويق دولياً، كما قدمت الحكومة امتيازات محددة إلى شركات دولية للبحث عن المصادر المعدنية في البلاد.

❖ تحقيق اعتمادات ضخمة للمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) للاضطلاع

بمشروعات ضخمة.

❖ التوسع في التعليم الشامل للبنين والبنات في كل مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وفي نهاية الخطة كان هناك ست جامعات قائمة في المملكة.

وبلغ إجمالي اعتمادات الخطة مقدار ٤٩٨,٢٧ مليار ريال سعودي، ووجه الجزء الأكبر من هذه الإيرادات إلى الاستثمارات الوطنية وتنمية الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية. ويعتبر قيام وزارة الصناعة والكهرباء، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وشركة سابك أمثلة حية للتطور التنظيمي الفعال الذي استهدفته الخطة (الخولي ١٤١٢هـ). وجدول رقم ٣٣ يوضح معدلات النمو المستهدفة والمتحققة خلال هذه الخطة، ونلاحظ تراجع معدلات نمو الإنتاج المحلي عن المستهدف بسبب تراجع نمو القطاعين النفطي والحكومي.

جدول رقم ٣٣. معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في الخطة الخمسية الثانية

معدل النمو السنوي		النشاط
المتحققة	المستهدف	
٨	١٠	الناتج المحلي الإجمالي
٤,٨	٩,٧	القطاع النفطي
١٥,١	١٣,٣	القطاعات الغير نفطية
٦	١٢,٩	القطاع الحكومي
٥,٤	٤	القطاع الزراعي
١٥,٤	١٤	القطاع الصناعي
١٧,٧	١٥	البناء والتشييد
٢١,١	١٥	النقل والمواصلات والتخزين

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٤٩.

خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٥م)

كانت الظروف الاقتصادية أثناء الخطة الثانية متميزة حيث جاءت مع بداية الطفرة، ولذلك فقد تم توفير قدر كبير من التجهيزات الأساسية خلال هذه الخطة وتحقق قدر كبير من النمو المتوازن مع التوسع الصناعي الكبير.

وقد جاءت الخطة الثالثة لتعزيز ما تحقق أثناء الخطة الثانية ومواصلة أسباب التقدم بأسلوب يجمع بين التخطيط والرقابة بالإضافة إلى التنوع الاقتصادي، ولعل أهدافها وما أنجزته يتمثل فيما يلي:

- ❖ العمل على إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد، لذلك فقد وجهت جزء كبير من مواردها إلى القطاعات الإنتاجية نحو (٨٩٪)، كالزراعة والصناعة والتعدين.
- ❖ استهدفت تقديم سياسات نقدية ومالية سليمة تساهم في تحقيق الأهداف العامة؛ لذا فقد وضعت سياسات مالية ونقدية مرنة تهدف إلى تحقيق التنمية دون التسبب في حدوث تضخم.
- ❖ التقليل من نسبة الاستثمارات الموظفة في التجهيزات الأساسية وتركيز الاستثمارات في المدن الجديدة وخاصة المناطق ذات القابلية لاحتواء مشاريع إنتاجية.

وقد شهدت هذه الخطوة، وخاصة في أواخرها، تراجع إيرادات البترول، لذا فقد تراجعت معدلات النمو في القطاع النفطي عما كان مستهدفاً، بل حقق معدلات نمو سالبة (١٤.٦) وكذلك تراجع معدل نمو القطاع الحكومي، والقطاع الصناعي، والنقل والمواصلات تأثراً بتراجع إيرادات النفط. وكان نتيجة لذلك أن انخفض معدل النمو في الناتج المحلي حيث حقق معدلاً سالباً بمقدار (٥.٨)٪. وجدول رقم ٣٤ يوضح الفرق بين معدلات النمو المستهدفة والمتحققة خلال هذه الفترة.

جدول رقم ٣٤. معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)

معدل النمو السنوي		النشاط
المتحقق	المستهدف	
٥,٨	٣,٢	الناتج المحلي الإجمالي
١٤,٦	١,٤	القطاع النفطي
٥,١	٦,٢	القطاعات غير النفطية
٥,٨	٧,٢	القطاع الحكومي
٨,٧	٥,٤	القطاع الزراعي
١٤,١	١٨,٨	القطاع الصناعي
١,٤	٢,٥	البناء والتشييد
٧,١	١٢,٩	النقل والمواصلات والتخزين

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ)، ٥٢.

خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠هـ (١٩٨٥-١٩٩٠م)

تمشيا مع الظروف التي وجدت فيها هذه الخطوة وهي تراجع إيرادات النفط مع الهبوط الكبير في أسعار البترول، لذا فقد كانت أهداف هذه الخطوة مختلفة بعض الشيء عن سابقتها

وتتمثل فيما يلي :

❖ العمل على خفض الإنفاق الحكومي حتى يتم معالجة العجز في ميزانية الحكومة ومواجهة تراجع أهم إيرادات الدولة ، لذا فقد خفضت مخصصات الحكومة. حيث خفض الإنفاق الحكومي على برامج التنمية (٢٧.١٪) ، والخدمات الصحية والاجتماعية ، والنقل والمواصلات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

❖ صاحب هذه الخطة إلحاق بعض المصاعب المالية بالقطاع الخاص ، وتم ترحيل نحو مليون عامل من العمالة الأجنبية المشتغلين في الصناعة عام ١٩٨٧م ، وكان لذلك تأثير مع قطاعات اقتصادية أخرى ، وخاصة تجارة التجزئة ، والتي كانت تعتمد على العمالة الأجنبية التي تم ترحيلها. ولكن الخطة قد وضعت مبادئ توجيهية حازمة لتطبيق سياسة الحكومة في جميع ميادين الاقتصاد السعودي وقدر الإنفاق الإجمالي خلال هذه الخطة بمقدار ١٠٠٠ مليون ريال ، وهو يقل عن الإنفاق في الخطة الثانية بمقدار ٢٣٪. لذا كان من أهداف الخطة التركيز على القطاع الخاص لمحاولة مساعدته في تحطيم العقبات التي واجهته.

❖ اتجهت الخطة إلى القطاع الزراعي والنهوض به وتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي ، لذا فنجد أن القطاع الزراعي كان أهم القطاعات التي نمت خلال هذه الخطة ، حيث حقق هذا القطاع معدل نمو قدره ١٣.٨٪ سنوياً.

❖ بلغ الإنفاق الحكومي الفعلي ٦٥٪ فقط من المقدّر ، مما يشير إلى نجاح الخطة في تقييد الإنفاق الحكومي ومواجهة العجز في ميزانية الحكومة حتى لا تترك تأثيرات اقتصادية جانبية أخرى. وعلى الرغم من تأجيل تنفيذ المشروعات الجديدة ، إلا أن هذا لم يسفر عن توقف أو انقطاع ملموس في توفير الخدمات والمرافق نظراً لاستكمال المرافق الأساسية من قبل. كما عملت الحكومة على تعويض القطاع الخاص من خلال إحلال الموردين المحليين بدلاً من الموردين الخارجيين في كثير من العقود وذلك لاستعادة التوازن مرة أخرى.

لذا يمكن القول بأن اقتصاد المملكة قد اتسم بطابع إيجابي في ظل الظروف المالية الصعبة من خلال تطبيق تنمية اقتصادية جيدة. مكنت الحكومة من اتخاذ الخطوات المناسبة للمرور من هذه الأزمات. ويشير جدول رقم ٣٥ إلى معدلات النمو في القطاعات المختلفة التي تم تحقيقها والتي اختلفت في معظمها عن المعدلات المستهدفة.

جدول رقم ٣٥. معدلات النمو المستهدفة والمتحققة للقطاعات الإنتاجية والخدمية خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ)

معدل النمو السنوي الحقيقي المتحقق		القطاع
المتحقق	المستهدف	
٠,٧	٣,٧	القطاعات الإنتاجية
١٣,٨	٦	قطاعات الزراعة
١,٤	٣	القطاعات التعدينية الأخرى
٣,٩	١٠,٩	الصناعة:
٥,٣	٥,٦	* تكرير النفط
٥٥,٥	٦٤,١	* البتروكيماويات
٤,٦	١٠,٥	* الصناعات التحويلية الأخرى
٥,٧	٥	المرافق العامة
٦,٧	٢,٨	البناء والتشييد
٢,٦	٣,٨	قطاع الخدمات:
١,٥	٢,٥	* التجارة
١,٩	٥	* النقل والمواصلات
٦,٥	-	* ملكية دور السكن
٤,٨	٩	* الخدمات المالية وخدمات الأعمال
٠,٥	٣,٥	* الخدمات الجماعية والشخصية
١,٥	-	قطاع خدمات الحكومة
٠,٣	٥,٦	قطاع النفط والغاز الطبيعي
٠,١	٤	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ٦٩.

خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥ هـ (١٩٩٠ - ١٩٩٥ م)

في ظل الخطة الرابعة - والتي تمثل مرحلة انتقالية في تنمية الاقتصاد السعودي - واتجاه الدولة إلى معالجة العجز باتباع أسلوب عجز الميزانية للإبقاء على مستويات الإنفاق السائدة بقدر الإمكان، جاءت الخطة الخامسة تسعى إلى استكمال الاستثمارات في مجال التعليم والرعاية الصحية ودعم القطاع الخاص والعمل على زيادة استثماراته.

وكان أهداف هذه الخطة

❖ تعزيز الانتعاش الذي بدأ في نهاية الخطة الرابعة وإدخال الاقتصاد السعودي مرحلة جديدة من مراحل التنمية.

❖ الاستمرار في دعم القطاع الخاص وضرورة قيامه بتنفيذ أهداف الخطط الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الدولة، لذا فقد اتجهت الخطة إلى التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لمشاريع التنمية.

❖ تنمية قطاع البتروكيماويات والقطاع الزراعي والتركيز على الصناعة الزراعية.

❖ تنمية الموارد البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرض هذه العمالة ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

ويوضح جدول رقم ٣٦ القيمة المتوقعة ومعدلات النمو المستهدفة لأهم القطاعات والأنشطة للوقوف على حقيقة ما تحقق.

جدول رقم ٣٦. القيمة المستهدفة ومعدلات النمو المستهدفة لأهم القطاعات والأنشطة في الاقتصاد السعودي خلال

خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)

معدل متوسط النمو السنوي خلال الخطة %	ق.م بأسعار مليون ريال (١٤٠٤-١٤٠٥هـ)		النشاط
	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	
٥,٦	١١٥,٩	٨٨	القطاعات الإنتاجية
٧	٣١,١	٢٢,٢	(٥) الزراعة
٤	٢,١	١,٧	(٥) القطاعات التعويضية الأخرى
٦,٥	٤٥,٤	٣٣,١	(٥) الصناعة
٥,٤	٢٣,٣	١٧,٩	* تكرير النفط
٨	٧,٣	٤,٩	* البتروكيماويات
٧,٥	١٤,٨	١٠,٣	* التمويلية الأخرى
٦,٩	١٠,١	.٨	المرافق العامة
٣,٨	٣٨,٤	٣١,٨	البناء والتشييد
٣,٥	٩٨,٣	٨٢,٨	قطاع الخدمات
٣	٣٢,٧	٢٨,٢	* التجارة
٣,٢	٢٥,٣	٢١,٧	* النقل والمواصلات
٢,٨	١٠,٨	٩,٤	* ملكية دور السكن
٦,٦	١٨,٧	١٣,٦	* الخدمات المالية والأعمال
١,٧	١٠,٨	٩,٩	* الخدمات المالية والشخصية
.٨	٥٨,٤	٥٦,٢	قطاع خدمات الحكومة
٢,٢	١٣٦,٦	١٢٢,٣	قطاع النفط والغاز الطبيعي
٣,٢	٤٠٩,٢	٣٤٩,٣	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤٢٠هـ ، ٦٩.

خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ (١٩٩٥-٢٠٠٠م)

- كان الهدف من هذه الخطة هو التأكيد على تحقيق الأهداف بعيدة المدى لاقتصاد المملكة وإعطاء الأولوية لتحقيق معدل نمو مستقر ومعتدل وأهم أهدافها:
- ❖ توجيه نحو ١٨٪ من الناتج المحلي للإنفاق الاستثماري وتحقيق معدل نمو حقيقي للاستثمار بمعدل ٨.٥٪.
 - ❖ العمل على زيادة إيرادات الحكومة غير النفطية، وتخفيض العجز في الميزانية، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وفي سبيل ذلك عملت على إعادة توجيه النفقات الحكومية من المجالات الاستهلاكية إلى المجالات الاستثمارية والتقييد بالإنفاق في حدود الاعتمادات المعدة.
 - ❖ توسيع نطاق سوق المال لتوفير الموارد المالية اللازمة للقطاع الخاص وإعطاء هذا القطاع أولوية في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية.
 - ❖ ترشيد أسعار خدمات المرافق والأسعار المحلية للمرافق لتعكس التكاليف الفعلية.
 - ❖ استهداف نمو الناتج المحلي وتحقيق معدلات النمو في باقي القطاعات.

جدول رقم ٣٧. نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية (مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام

١٤٠٩/١٤١٠هـ)

معدل النمو السنوي الحقيقي /	القيمة المضافة		القطاعات الرئيسية
	١٤١٩/١٤٢٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	
٣,٩	٢٨٥,١	٢٣٥,٩	١. لقطاعات غير النفطية
٢,٧	٧٥,٨	٦٦,٤	أ. القطاعات الحكومية
٤,٣	٢٠٩,٣	١٦٩,٥	ب. القطاعات غير النفطية
٣,٨	١٧٢,٥	١٤٢,٨	٢. القطاع النفطي
-	١٠	٢,١	٣. البند الأخرى
٣,٨	٤٥٨,٦	٣٨٠,٨	٤. الناتج المحلي الإجمالي

* رسوم الواردات ناقصا رسوم الخدمات البنكية.

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥/١٤٢٠هـ)، ١١٧.

المراجع

- (١) الفيصل، خالد بن عبد العزيز (مايو ١٩٩٦م). "الفيصل الملك الإنسان". مجلة الفيصل.
- (٢) وزارة التخطيط (١٩٧٠-١٩٨٩م). منجزات خطط التنمية - حقائق وأرقام.
- (٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٩٥م). مجلة التعاون، العدد ٣٩.
- (٤) وزارة الصناعة والكهرباء (١٤٠٤هـ). الصناعة والكهرباء - خطوات وإنجازات.
- (٥) وزارة التخطيط (١٣٩٠-١٤٠٢هـ). منجزات خطط التنمية - حقائق وأرقام.
- (٦) وزارة التخطيط (١٩٨٠-١٩٨٥م). خطة التنمية الثالثة.
- (٧) The Cooperation Council for the Arab states of the Gulf. (1996). *Business Briefings-World Markets series*.
- (٨) محمد علي، خضير عباس (١٩٨٢م). التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي - مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد رقم (٦٠).
- (٩) البنك الزراعي العربي السعودي (١٩٩٨م). التقرير السنوي الخامس والثلاثون. إدارة الإحصاء.
- (١٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٧٠-١٩٨٠). الحسابات القومية لدول مجلس التعاون.
- (١١) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٨٣م). الأنظمة والتشريعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليج العربية.

- (١٢) قبرص، عاطف وآخرون (١٩٨٣م). دراسة الصناعات التي تستند إلى توافر الموارد الطبيعية في المملكة. دراسة باللغة الإنجليزية أعدت للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- (١٣) بكر، نجلاء محمد إبراهيم (٢٠٠١م). تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية (١٩٣٠-٢٠٠٠م). مجلة دراسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية.
- (١٤) بكر، نجلاء محمد إبراهيم (١٤١٤هـ). استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم.
- (١٥) المعجل، عبدالله حمد. (مارس ١٩٨٩م). التنمية الصناعية في منظمة الخليج العربية- الإنجازات والتحديات. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
- (١٦) القوين، عبدالله (سبتمبر ١٩٩٥م). "التوجهات العالمية للصناعة وانعكاساتها على التصنيع بدول مجلس التعاون". مجلة التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة العاشرة، العدد ٣٩.
- (١٧) شركة سابك (١٩٩٩م). مواجهة تحديات التغيير. التقرير السنوي.
- (١٨) وزارة الصناعة والكهرباء (١٤١٩هـ). تطور الصناعة خلال مائة عام ١٣١٩-١٤١٩هـ.
- (١٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (سبتمبر ١٩٩٩م). التقرير السنوي الموحد.
- (٢٠) المؤسسة العربية للضمان الاستشاري (١٩٩٩م). "مناخ الاستثمار في الدول العربية".
- (٢١) اتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٤١٨هـ). دراسة مقارنة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد الإسرائيلي.
- (٢٢) مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٩٩م). التقرير السنوي الخامس والثلاثون. الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

- (٢٣) مهدي، عادل محمد (سبتمبر ١٩٩٥م). "المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية مع إشارة للتجربة السعودية". *مجلة التعاون، السنة العاشرة، العدد ٣٩*.
- (٢٤) الدار السعودية للخدمات الاستشارية (١٤٢١هـ). *النشرة الصناعية. العدد ١٥٦*.
- (٢٥) مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٠م). *التقرير السنوي. العدد السادس والثلاثون*.
- (٢٦) الزوكة، محمد خميس (١٩٧٩م). *الملامح الرئيسية للزراعة في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الثالث*.
- (٢٧) مجلة التعاون لدول مجلس الخليج العربي (١٩٩٨م). *النشرة الاقتصادية. الأمانة العامة، العدد الثالث عشر*.
- (٢٨) منصور، محمد إبراهيم (١٩٩٢م). "قياس الأداء الاقتصادي لقطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية ٧٥-١٩٨٧م". جامعة الملك سعود، فرع القصيم، مركز البحوث الزراعية وتنمية الموارد البشرية، ندوة تحسين الأداء في القطاعين العام والخاص في المملكة ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٢.
- (٢٩) وزارة التعليم العالي (١٤٢٠هـ). *إحصاءات التعليم العالي. إدارة الدراسات*.
- (٣٠) وزارة الزراعة والمياه (١٩٩٩م). *الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد ١٢*.
- (٣١) شغراب، كوثر محمد (مارس ١٩٩٨م). "الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية". *مجلة التعاون. مجلس التعاون الخليجي، السنة الثالثة عشرة، العدد ٤٧*.
- (٣٢) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٩٩م). *النشرة الاقتصادية. العدد الرابع عشر*.
- (٣٣) الغرفة التجارية بالقصيم (٢٠٠٠م). *مجلة القصيم. العدد ٨٧، يونيو ٢٠٠٠م*.
- (٣٤) وزارة التخطيط (٢٠٠٠م). *منجزات التنمية ١٩٧٠-٢٠٠٠م*.

- (٣٥) العبيد، عبدالله سليمان، عطية، عبدالقادر محمد (١٩٩٤م). *اقتصاد المملكة العربية السعودية- نظرة تحليلية*. ودار عالم الكتب للطباعة والنشر-الرياض.
- (٣٦) Timothy, Sisley (1980). "Farming in the 1980s"-*Saudi Business and Arab Economic Report*.
- (٣٧) الغرفة التجارية بالقصيم (ربيع أول ١٤٢١هـ). *مجلة القصيم*.
- (٣٨) التويجري، محمد إبراهيم (١٩٩٣م). "دراسة تحليلية للنسب المالية لبعض الشركات المساهمة" الزراعية في المملكة العربية السعودية من منظور أحكامي (استراتيجي) "مجلة التعاون، العدد ٢٩.
- (٣٩) وزارة الصحة (٢٠٠٠م). *التقرير الصحي السنوي*.
- (٤٠) وزارة التخطيط (٢٠٠٠م). *الكتاب الإحصائي السنوي*. مصلحة الإحصاءات العامة.
- (٤١) عيسى، سيد (١٤٠٦هـ). *التمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية*.
- (٤٢) الحبيب، فايز إبراهيم (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الرياض، الطبعة الثالثة.
- (٤٣) البازعي، حمد (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م). "اتفاقية الخدمات المالية وآثارها المحتملة على القطاع المصرفي السعودي" *المجلة الاقتصادية* "مركز النشر الاقتصادي، الرياض، السنة الأولى، العدد ٢.
- (٤٤) العبيد، عبدالله، وعبد القادر عطية (١٩٩٤م). *اقتصاد المملكة العربية السعودية نظرة تحليلية*. دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٤٥) Presly, John and Wilson-Rodney (1998). *Banking in the Arab Gulf*. Loughborough University Banking System.
- (٤٦) العمر، حسين (١٩٩٧م). "الإنفاق الحكومي وعرض النقد والنتائج المحلي-دراسة في اقتصاد المملكة العربية السعودية. *مجلة التعاون، العدد ٤٥*.

- (٤٧) بكر، نجلاء محمد إبراهيم (١٤٢١هـ). "المصارف التجارية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي خلال الفترة من (٧٠-١٩٩٩م)". مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية - كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم.
- (٤٨) سيجل، باري (١٩٨٧م). *النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين*. دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن.
- (٤٩) محسن، عبد الحليم إبراهيم (٢٠٠١م). "مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية الكلية للبنوك التجارية: البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية". *مجلة التعاون*، العدد ٥٣.
- (٥٠) The Cooperation Council for the Arab States of Gulf (1999). *Business Briefing*.
- (٥١) الغرفة التجارية بالرياض (١٩٩٧م). *تجارة الرياض*. العدد ٤١٩، السنة ٣٧.
- (٥٢) المؤسسة العامة للموائئ (١٤١٩-١٤٢٠هـ). *التقرير السنوي*.
- (٥٣) إدريس، عبد الرحيم عبدالعزيز (١٩٩٩م). *تطور التعليم في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين*. الطبعة الأولى.
- (٥٤) بكر، نجلاء، والمبيريك، وفاء (١٤٢٢هـ). "دراسة جانب العرض والطلب على مخرجات التعليم الإداري في المملكة العربية السعودية". *مجلة دراسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية*.
- (٥٥) البابطين، عبدالعزيز (١٤١٨هـ). "أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي". *ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي*.
- (٥٦) الزهراني، سعد عبدالله (١٤١٨هـ). "التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي وما يستفاد منها للجامعات السعودية". *ندوة التعليم العالي في المملكة - وزارة التعليم العالي*.
- (٥٧) جامعة الملك سعود (١٩٩٩م). *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*.

- (٥٨) بكر، نجلاء إبراهيم (٢٠٠٠م). "قياس الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية بجامعة الملك سعود". *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية*، المجلد الأول.
- (٥٩) العيدي، غانم سعيد (١٤٠٢هـ). *اتجاهات أساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم - التكلفة والكفاءة بين النظرية والتطبيق*. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.
- (٦٠) العقلا، سليمان بن صالح (١٩٩٨م). "المعلومات الإلكترونية ودورها في تطوير التعليم العالي بالمملكة في القرن الحادي والعشرين". *وزارة التعليم العالي - ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤية مستقلة*.
- (٦١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (١٩٨٩م). *النشرة الاقتصادية*. عدد ٤-٦.
- (٦٣) وزارة التخطيط (١٣٩٥-١٤٠٠هـ). *خطة التنمية الثانية*.
- (٦٤) وزارة التخطيط (١٤٠٠-١٤٠٥هـ). *خطة التنمية الثالثة*.
- (٦٤) وزارة التخطيط (١٤٠٥-١٤١٠هـ). *خطة التنمية الرابعة*.
- (٦٥) وزارة التخطيط (١٤١٠-١٤١٥هـ). *خطة التنمية الخامسة*.
- (٦٦) وزارة التخطيط (١٤١٥-١٤٢٠هـ). *خطة التنمية السادسة*.
- (٦٧) الخوالي، سيد فتحي (١٤١٢هـ). *اقتصاد النفط*. جدة، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع.